



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### ماذا بعد اجتماع وزراء الخارجية؟

عُقد يوم الأربعاء الماضي، 10 أيار، الاجتماع الرباعي لوزراء خارجية سورية وتركيا وروسيا وإيران في موسكو، وذلك بعد سلسلة من اللقاءات على مستويات أدنى.

ومن بين نتائج الاجتماع التي أعلن عنها الطرف الروسي، التحضير المشترك السوري التركي لخارطة طريق لتسوية العلاقات بين الطرفين، وبوساطة ومساعدة مستمرة من روسيا وإيران. تأخذ الخارطة بعين الاعتبار مختلف القضايا العالقة، بما فيها الجوانب العسكرية والأمنية والسياسية. وهذا سيتم استكماله باللقاء بين الرئيسين السوري والتركي، والذي سيمثل في حينه نقطة الانطلاق لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وما سيتم الاتفاق عليه في مختلف القضايا، بما فيها الحل السياسي الشامل للأزمة السورية.

إن من بين أهم الاتجاهات الواضحة والثابتة في هذه المرحلة، بما يخص التعامل الإقليمي والدولي مع الأزمة السورية، ما يلي:

**أولاً:** يتقدم مسار أستانا على خط حل الأزمة السورية بشكل متواصل وبلا هوادة، وبكامل ارتقاء من مستوى تعاون عسكري الطابع وظيفته تحقيق وقف إطلاق النار، إلى تعاون سياسي وظيفته تحقيق الاستقرار عبر الحل السياسي.

**ثانياً:** من بين الوظائف الأساسية التي يسعى مسار أستانا لتأديتها، كسر الحصار والعقوبات الغربية بشكل كامل ونهائي، ليس عبر التوسل للغرب كما يفعل البعض، بل بتأمين البدائل الملموسة التي تجعل هذه العقوبات بلا معنى... وكلمة السر الأساسية في ذلك هي: التسوية السورية التركية التي تؤمن لسورية منفذاً واسعاً باتجاه روسيا وإيران والصين.

**ثالثاً:** الموقف العربي الرسمي، وفي إطار التحولات الجارية على الساحة الدولية، يشهد انعطافاً تدريجياً مهماً، محصلته تصب في غير الصالح الأمريكي الغربي بما يخص سورية. هذا لا ينفي أن بعض الدول العربية من المطبعين مع الكيان الصهيوني، تسعى لتأمين باب خلفي للغرب إلى سورية، يعيق الحل ويدفع نحو التقسيم الفعلي، إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً. مع ذلك فإن المحصلة ليست مع هؤلاء، وارتفاع التعاون بين السعودية وروسيا والصين في عدد كبير من القضايا الإقليمية والدولية، إضافة لتحسن علاقة السعودية مؤخراً مع كل من إيران وتركيا، يسمح بالتنبؤ بأن تعاوناً وتنسيقاً بخصوص سورية هو أمر ممكن وقابل للتحقيق، بل وربما قد سار فعلاً خطوات إلى الأمام، لم يتم الإعلان عنها بعد.

التسويات والتوافقات الخارجية لسورية، هي أداة أساسية في تحقيق الاستقرار، لا يكتمل فعلها دون الحل السياسي الشامل وفقاً للقرار 2254. وهذا نفسه هو جزء من خارطة الطريق العامة لسورية نحو المستقبل، ليس فقط ضمن علاقاتها الخارجية، ولكن أيضاً وبالدرجة الأولى في حياتها الداخلية.

هذه الخارطة تتطلب تفاوضاً مباشراً بين النظام والمعارضة، ودمشق هي المكان الأنسب لهذا تفاوض، مع تقديم الضمانات اللازمة بطبيعة الحال. وإذا كان النظام واضحاً كأحد طرفي التفاوض، فإن الطرف الآخر، أي المعارضة، ينبغي أن يكون واضحاً أيضاً وقائماً على معايير تخدم الوصول إلى حل وطني.

إن أولئك المتشددون الذين عملوا طوال سنوات ضد الحل السياسي، سيواصلون العمل ضده ومحاولة عرقلته، ما يتطلب تحييدهم وعزلهم، وعلى الأخص منهم، أولئك الذين عملوا ضد مسار أستانا، وضد التسوية السورية التركية، وضد تسوية العلاقات العربية مع سورية.

إن ذلك النمط وتلك الهياكل من المعارضة التي تم تصميمها على أساس رسمة التدخل الخارجي، وعلى أساس المعونات و«النصائح» الغربية، ليست مؤهلة ولا مناسبة للدخول في أي تفاوض، ناهيك عن الوصول إلى حلول سورية وطنية.

إن محصلة القوى المختلفة المحيطة بسورية والمتدخلة فيها، تفتح مجالاً واسعاً للسوريين لتقرير مصيرهم بأنفسهم، وهذا ما يجب الاستفادة منه إلى الحد الأقصى، وضمن المهل الزمنية الموضوعية لتلك الاستفادة؛ لأن واقع الحال المتدهور داخل البلاد ولدى اللاجئين في دول الجوار، هو أن سورية والسوريين في سباق مع الزمن، بين الموت والحياة...

## السياسة النقدية الكارثية

### وتهاوي مبرراتها وذرائعها!

[08]

#### شؤون عربية ودولية



كسر الدرع والسهم  
والكيان خلفهما

18

#### شؤون اقتصادية



لم نكن أقرب إلى فك الدولار  
عالمياً مما نحن عليه اليوم!

12

#### ملف «سورية 2023»



كيف يتعامل الغرب مع عودة  
سورية إلى الجامعة العربية؟

06

#### شؤون عمالية



كيف سيكون موقف مجلس الاتحاد  
العام للنقابات أمام الحكومة؟

02



# الحل السياسي والأزمة الاقتصادية



**الحل الاقتصادي ربما هو ما يتطلع إليه جميع السوريين وخاصة أصحاب الأجور من عمال وموظفين سواء كانوا بالقطاع العام أو الخاص، فهم وحدهم من تحملوا وزر الأزمة ووزر سياسات الفساد والليبراليين، عدا ما تعرضوا له من إرهاب وقتل وتهجير ونزوح ضاعف من معاناتهم الاقتصادية أكثر فأكثر.**



**الحل السياسي  
للأزمة السورية  
بدا يلوح في  
الأفق وهو ما  
يفتح الباب بعد  
إنجازه لمهمة  
التغيير الجذري  
والشامل**

سيفرض عليهم أن ينظموا أنفسهم للدفاع عن قضاياهم، فليس هناك من فانوس سحري أو سوبرمان يستطيع حل أزماتنا الاقتصادية وعلى العمال الحل سيهبط عليهم من السماء، وإن لم يستطيع العمال تنظيم أنفسهم والدفاع عن ثروتهم التي ينتجونها فلن يكون هناك حل اقتصادي لقضية الأجور والرواتب وسيبقون في صف ضحية الناهبين.

## تطورات مهمة

جميع الأحداث الأخيرة والتطورات الإقليمية والعربية ومنعكساتها الداخلية تسير في طريقها الصحيح رغم وجود بعض العقبات هنا وهناك، ولكن الحل السياسي للأزمة السورية بدأ يلوح في الأفق وهو ما يفتح الباب بعد إنجازه لمهمة التغيير الجذري والشامل.

## دستورياً وقانونياً

من الناحية الدستورية استطاع الدستور عام 2012 تأمين بعض الحقوق للطبقة العاملة بالرغم من تعنت السلطة ومنعها العمال من التعبير عن مصالحهم عبر فرض الوصاية على نقاباتهم والتضييق عليهم من مختلف النواحي ومنع تطبيق نصوص الدستور فيما يخص الطبقة العاملة، ولكن يجب أخذه بالحسبان والانطلاق من نصوصه التي تنصف أصحاب الأجور خلال مناقشة وتطبيق أي دستور لاحق أثناء عملية التفاوض والحل السياسي.

والمضاربين والفئة المحظية والتي يمنع الاقتراب من أرباحها، فهؤلاء يجب أن ترفع لهم القبعة لأنهم استطاعوا تأمين انسياب المواد والسلع الغذائية إلى السوق السورية دون انقطاع «بالرغم من عدم قدرة العامل على شرائها» وتحملوا وزر العقوبات، وأصبحوا أبطالاً تجب مكافأتهم على مواقفهم الوطنية والشجاعة بغض النظر عن استغلالهم لأصحاب الأجور وتحكمهم بمرقاب العباد ولقمة عيشهم وشفط انتاجهم وأجورهم من خلال رفع الأسعار المستمر وأن الحل السياسي سيكون بالضد من مصالحهم.

## رب ضارة نافعة

ولكن إطالة عمر الأزمة السورية ورغم أنه كان كارثياً على الشعب السوري إلا أنه فضح ادعاءات البعض ورفع خلال السنوات القليلة الماضية قضية الأجور والأرباح على السطح وطغت الأزمات الاقتصادية على باقي الأزمات واختفت الثنائيات الوهمية والاصطفافات الكاذبة، حيث لامس أصحاب الأجور كيف يتم نهبهم وفي مختلف مناطق النفوذ وشاهدوا بأعينهم كيف يسرق تعبهم وانتاجهم لصالح قلة قليلة متحكممة بمعيشتهم.

ولكن قبل كل شيء لا يوجد حل اقتصادي للأزمات الاقتصادية، بل من خلال حل سياسي يمهّد للتغيير الجذري والشامل ويمهّد لتغيير موازين القوى في المجتمع من خلال إعطاء أوسع الحريات للمجتمع وخاصة لأصحاب الأجور الذي

## أديب خالد

والسؤال الذي يتبادر لأذهان هؤلاء اليوم، ما فائدة الحل السياسي للأزمة وهل سينعكس على معيشتنا وأجورنا أم سنبقى على ما نحن عليه من فقر؟؟ وقتها ما الفائدة من الحل السياسي وانفتاح الدول علينا وإعادة علاقاتنا الاقتصادية مع الدول الأخرى.

من الطبيعي أن يتساءل هؤلاء عن مصير مستقبلهم وحياتهم وأن يهتموا بلقمة عيشهم أكثر من الاهتمام بباقي قضايا الحل السياسي من دستور وانتخابات ومصالحة وطنية على أهميتها طبعاً، لأن العامل الاقتصادي بات ضاغطاً بشكل كبير على حياة ومعيشة ملايين السوريين وفي مختلف مناطق النفوذ وجعل من الصعب على المواطن أن يفكر بغير قضايا المعيشية، ولأن وسائل الإعلام كانت دائماً تردّد أن تردي الأوضاع المعيشية ليس سببها السياسات الليبرالية للحكومات السورية المتعاقبة منذ عام 2005 بل الأمور كانت تسير بنحو جيد إلى أن جاءت المؤامرة الكونية وعرقلت مسيرة التطور والنمو التي كانت تسير حسب زعمهم وأن كل ما تعرضنا له يعود لأسباب خارجية!!! غير معترفين بأن السياسات المتبعة في الداخل وخاصة الاقتصادية منها عجلت بانفجار الأزمة وأن الاستمرار في تطبيقها عمّق أكثر من أثار الأزمة وجعلها أكثر إيلاماً خاصة بالنسبة لأصحاب الأجور.

بينما طبقة التجار والمستثمرين

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



## كيف سيكون موقف مجلس الاتحاد العام للنقابات أمام الحكومة؟

سينعقد مجلس الاتحاد العام للنقابات يوم 2023/5/15 وأحوال الشعب السوري تذهب نحو التدهور أكثر في مستوى معيشتها وكافة حقوقها، سينعقد مجلس النقابات وأمام الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية قضايا كبرى لنقاشها، واتخاذ المواقف الضرورية التي تعبّر عن مصالح من تمثلهم النقابات والمفترض أنها المدافع والحامي الحقيقي لتلك المصالح والحقوق خاصة بعد التصريح الأخير بأن أجر العامل لا يكفيه ليوم واحد.

التجربة الراهنة التي تعيشها الطبقة العاملة وما تمت صياغته من مواقف نقابية تجاه ما جرى اتخاذ من قرارات حكومية وغيرها لا تعطي مؤشرات جديّة على إمكانية تغيير في موقف النقابات تجاه المطالب الكبيرة للطبقة العاملة وهي متراكمة، وكل الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد والتي ستعقد فيما بعد قد لا تخرج عنها مواقف جدية تكون بمثابة مواقف ورسائل للحكومة ومن يشد بأزرها ترسلها الحركة النقابية والطبقة العاملة لتعلن فيها عن استيائها وعدم رضاها عن كل الإجراءات المتخذة بحق العمال ومصلحتهم ومعاملتهم. الكوادر النقابية التي ستحضر الاجتماع، وقد تطرح بعض ما عندها، كونها تتعرض الآن أكثر من أي وقت مضى ومباشرة لمطالب من هم تحت، أي: لمطالب العمال الباقين في معاملهم، ولا ندري هل ما ستطرحه إن تم الطرح يروق كثيراً لأعضاء الحكومة الحاضرة لاجتماع المجلس وللجهات المختلفة الحاضرة معها وكيف سيتم الرد؟

إن الموقف المحوري الذي من المفترض أن تتمترس حوله النقابات هو: أجور العمال وضرورة زيادتها بما تكفل تأمين حاجات العمال وضرورياتهم من مأكّل وملبس وسكن وطبابة وغيرها، ومن مصادر النهب والفساد الكبيرين وليس من جيوب الفقراء كما يتم حالياً من رفع للأسعار وزيادة في الضرائب والرسوم وكذلك أوضاع المعامل التي تنتج بطاقتها الدنيا نتيجة انقطاعات الكهرباء والشح في المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل خطوط الإنتاج والضعف في تأمين مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وخلافه. الأجور بواقعها الحالي غدت لا تكفي كفاف يوم العمال والفقراء عموماً، وهم يتحولون إلى متسولين على أبواب الجمعيات الخيرية ليحصلوا على ما يمكن من معونات ليسدوا به جوعهم الذي أوصلتهم إليه السياسات الحكومية وحتى هذه الجمعيات باتت تقطن كثيراً بما تقدمه ولفترات زمنية متباعدة. الطبقة العاملة السورية والكوادر النقابية الواعية لمخاطر اللحظة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها شعبنا، لا بدّ لها من تحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري من كوارث مختلفة، وأن يكون موقفها وقراراتها، مثخناً على أساس مصالح الطبقة العاملة السورية في القطاع الخاص والخاص حيث حقوق عمال القطاع الخاص بالغالب لا يجري التطرق لها مع أنهم يتعرضون للكثير من الاستلاب لحقوقهم من الأجور وفق صيغة «العقد شريعة المتعاقدين» إلى التسجيل بالتأمينات الاجتماعية إلى إصابات العمل والضمان الصحي وغيره من الحقوق وحتى بالتسريح التعسفي.



# مرة أخرى دفاعاً عن النقابات



مراقبة السلطات وتقويمها عندما لا تقوم بواجباتها الوظيفية والوطنية تجاه المجتمع كما يجب أن تكون، وفضح الفساد والدفاع عن مصالح من تمثّلهم باستخدامها الأدوات والوسائل السلمية الناجعة، ويمكن لها أن تبدأ اليوم ببعض الاحتجاجات أو الاعتصام أمام مجلس الشعب أو مجلس الوزراء، وبهذا تكون الحركة النقابية قد وضعت اللجنة الأولى لمساهمة فعالة في التنمية بكل أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وتطوير الصناعة والزراعة في قطاع الدولة والقطاع الخاص على حد سواء، والمساهمة الأكبر في إعادة توزيع الدخل الوطني من الثروة المنتجة في المجتمع وفي ضوء ذلك هل تستطيع النقابات أن تعيد تنظيمها تنظيمًا جديدًا وفعالًا، بالاستفادة من تطوير وتحديث تجاربها التاريخية وأدواتها الكفاحية، نعتقد أنه بإمكانها ذلك.

عن وظيفتها الحقيقية، وهي خدمة المجتمع والبلاد عامة، حيث تقوم بنخر جسم الدولة، نتيجة عدم وجود من يكبح هذه السلطات سلمياً، مما يؤدي إلى انتشار وتصادم الفساد والنهب، وقد يؤدي هذا عادة إلى رد فعل فوضوي من المجتمع، وهذا بطبيعة الحال يوقع الدولة في الفوضى وعدم الاستقرار، وقد تصل أحياناً إلى حرب أهلية قد تكون سبباً في انهيار الدولة بحد ذاتها، ويمكننا القول هنا أيضاً إن بناء الدولة الحديثة وقوة هذه الدولة تكمن أيضاً بقوة نقاباتها وخاصة النقابات العمالية التي تعرف دورها الوظيفي، وكذلك أيضاً بقوة أحزابها السياسية، إن أكبر خطر يهدد بناء الدولة هو أن تحاول السلطة التنفيذية إضعاف هذه النقابات وتحويلها إلى أدوات في خدمتها واحتوائها ضمن بوتقتها. حيث تتمثل مهمة هذه النقابات والقوى الأخرى في المجتمع في

إن النقابات في كل المجتمعات هي أحد الوسائل والأدوات التي تمنع وتحد من استعمال أجهزة الدولة ضد المجتمع وخاصة مصالح وحقوق العمال والكادحين الاقتصادية المعيشية من رواتب وأجور وغلاء، وكذلك الحقوق الديمقراطية والتشريعية من قوانين عمل وضمان اجتماعي وصحي وضمان شروط وظروف عمل مناسبة. إن السؤال الذي يشغل بال العمال والعديد من الكوادر النقابية اليوم، ما العمل الذي يعيد للحركة النقابية والنقابات القها، هذا إضافة إلى كيفية النضال اليومي من أجل رفع الأجور للعمال بما يتناسب مع هذا الوضع المعاشي المزري وتحقيق التوزيع العادل للثروة الاجتماعية. وخاصة القول، إن أي إضعاف لقوى المجتمع الحية من نقابات وأحزاب سياسية هو إضعاف للدولة، لأن ذلك يفتح الطريق للسلطات أن تتعد

منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي بدأت تفقد دورها الوظيفي شيئاً فشيئاً وأصبحت تخضع لما تملّيه عليها الأجهزة الحكومية، وهو ما ينطبق على كل التنظيمات النقابية الأخرى في البلاد، حتى أصبحت على ما الت إليه اليوم. حيث استخدمت السلطات التنفيذية ضغوطات عدة على الحركة النقابية للحد من استخدام الأساليب الكفاحية والنضالية الأساسية المعروفة لدى كل العمال والحركات النقابية في العالم أجمع للدفاع عن حقوق العمال، مما أفقدها حقها الدستوري الذي عبر عنه الدستور. إن أكثر ما تخشاه الأنظمة الرأسمالية وخاصة في دول العالم الثالث، وكذلك قوى النهب والفساد الكبرى هي النقابات التي تعي دورها الوظيفي وبالأخص النقابات العمالية، لأنها تشكل قوة كبرى ضد النهب والفساد والاستغلال في أية دولة كانت.

تحدد مهمة النقابي من خلال وعيه للمرحلة التي وجد فيها، وموقفه من نظام الاستغلال القائم على الطبقة العاملة ومعرفته للواقع الملموس الذي يعيشه العاملون بأجر. وهي تحدد ممارسته النضالية في الصراع من أجل حقوق ومصالح من يمثلهم في القطاعات العمالية المختلفة المتواجد فيها.

## ■ نبيل عكام

العمل النقابي هو ضرورة أوجدتها الحياة لطبيعة الصراع بين العمل المأجور ورأس المال. أما التماهي إلى درجة المساومة على الموقف والحقوق والمصالح العمالية خدمة للسلطة التنفيذية سواء بوعي أو بغير وعي هو خطأ قاتل للنقابي والتنظيم النقابي، إن العمل النقابي ليس بعمل سهل أو بسيط، وليس بعمل بيروقراطي من وراء المكاتب. إننا هنا ندافع عن التنظيم النقابي من قناعتنا أنه ليس ملكاً للطبقة العاملة فحسب، بل إنه ملك لكافة الجماهير الكادحة بسواعدها وأدمغتها. وبالتالي المتطفل على العمل النقابي عليه الرحيل منه، وعلى النقابي الحقيقي تسريع ترحيل هؤلاء المتطفلين عنه، وأن يمتلك معرفة حقيقية بالمصالح الطبقة لمن يمثلهم، ليس بالخطابات والبيانات الطنانة فقط، وأن يتمتع بالنزاهة والقدرة على فضح الانتهازية داخل الحركة النقابية، وعدم المهادنة، وهذا ما يكسب التنظيم النقابي القوة والجماهيرية. فالحركة النقابية هي الإطار التنظيمي لخوض الصراع ضد نظام الاستغلال الذي تمارسه السلطة التنفيذية وأرباب العمل. كانت النقابات السوروية من المساهمات في تأسيس اتحاد النقابات العالمي، لكن الحركة النقابية

**إن أي إضعاف لقوى المجتمع الحية من نقابات وأحزاب سياسية هو إضعاف للدولة لأن ذلك يفتح الطريق للسلطات أن تتعد عن وظيفتها الحقيقية وهي خدمة المجتمع والبلاد عامة**

## الطبقة العاملة



### هولندا عمال تصنيع البطاريات يدخلون في إضراب

دعا اتحاد عمال السيارات في منشأة كلاريوس في هولندا إلى الإضراب عن العمل يوم 8 أيار في موقع تصنيع البطاريات في أوهايو. قال ممثل العمال إن النقابة لديها أكثر من 400 عامل في قاعة النقابة يشتركون في مواعيد الاعتصام في موقع تصنيع البطاريات. حيث تم التصويت على الإضراب بنسبة 98%. وذلك رداً على ما قامت به الشركة من تغيير لجداول العمل من ثماني ساعات ودية إلى 12 ساعة بدون أجر إضافي، إلى جانب تخفيضات في رواتب العاملين. وأضاف أعضاؤنا يستحقون الأفضل. وقال المتحدث باسم كلاريوس «نظل متفائلين للتوصل إلى اتفاقيات مع جميع نقاباتنا خلال المفاوضات، ونحن ملتزمون بمواصلة المفاوضات بحسن نية للتوصل إلى عقد يركز على المستقبل ويدعم عمالنا».



### الولايات المتحدة توصّل العمال في مجال الرعاية الصحية إلى اتفاق

توصّل العمال النقابيون من العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى اتفاق مبدئي بعد تنفيذهم الإضراب الذي استمر سبعة أيام والمخطط له حيث تم التوصل إلى اتفاق مبدئي الأربعاء 10 أيار الجاري مع Allina Health. ومع هذا الإعلان، ألغى الاتحاد أيضاً إضرابه الآخر الذي كان من المقرر أن يبدأ يوم الاثنين القادم. وقال الاتحاد إن الصفقة المبدئية سيتم التصويت عليها الأسبوع المقبل من قبل أعضاء النقابة. نظراً لأنه لم يتم التصديق عليها بعد. وتتضمن الاتفاقية احترام العاملين في مجال الرعاية الصحية وحمايتهم ودفع رواتبهم وتغطي الاتفاقية العاملين من المعالجين الفيزيائيين والمهنيين إلى فنيي المختبرات والمساعدات في مستشفى أبوت نورث وسترن ومستشفيات ميرسي والوحدة ومختبر ألينا المركزي. يقول الاتحاد إن جلسة المفاوضات النهائية استغرقت أكثر من 19 ساعة.



### إسكتلندا عمال يضربون في مصنع جيتس لتوليد الكهرباء

دخل العاملون يوم 10 أيار في جولة ثانية من الإضراب في مصنع جيتس لتوليد الكهرباء في جنوب إسكتلندا. حيث تعود ملكية المصنع لأمريكا ويقوم بتصنيع أحزمة التوقيت بشكل أساسي لصناعة السيارات ويعمل به حوالي 400 عامل. وافق العمال على عرض زيادة في الأجور بنسبة 5%، لكنهم يتشاجرون مع الإدارة بشأن سياسة التسريح للعمال. وقال منظمو الإضراب إن هذه مشكلة لا يستطيعون التراجع عنها. وما نبحث عنه الآن هو التأكد من أن الشروط والأحكام المتعلقة بالتسريح مناسبة وملائمة. «لقد كتبنا إلى الشركة ولكننا لم نلتق أي رد». فهم يعرفون بالضبط ما الذي نطلبه.



### عودة الإضرابات البحرية في بحر الشمال

استأنف المئات من المفاوضين في بحر الشمال يوم الأربعاء العاشر من الشهر الجاري الإضراب في نزاع مستمر حول الأجور والشروط التعاقدية. ووصف اتحاد النقابات «يوناييت» هذا الإضراب بأنه أكبر توقف عن العمل منذ جيل، حيث شارك فيه أكثر من 1200 من العاملين المفاوضين. هذا وكان قد جرى توقف سابق عن العمل لمدة 48 ساعة الشهر الماضي. ويجري اليوم إضراب جديد لمدة يومين. وقالت يوناييت يشارك العمال في العديد من الشركات، العاملة في هذا القطاع في هذا الإضراب عن العمل حيث يشمل عمال طاقم سطح السفينة والسقالات ومشغلي الرافعات وشركات الأنابيب. وقالت إحدى الشركات المعنية إنها تشجّع جميع المشاركين في النزاع على الوصول إلى حل يحمي فرص العمل وكذلك الاستمرارية التشغيلية. نحن نحترم حق الإضراب السلمي والمخطط له.



## تآكل الأجور...



يزداد تدهور الأجور أضعافاً مضاعفة شهراً بعد شهر وأسبوعاً بعد أسبوع، وأصبحت الأجور تتآكل يومياً أو حتى على مستوى الساعة. فإذا ما حددنا معياراً لقياس القدرة الشرائية للأجور، وليكن سعر الصرف نلاحظ مدى ترنح قيمة الأجور الشرائية وتضاعف سرعة انخفاضها لتوازي سرعة الضوء.

## ■ مراسل قاسيون

ارتفع سعر الصرف خلال الأسبوع الفائت من 7500 ليرة متجاوزاً حاجز 9000 ليرة وذلك بمعدل 250 ليرة بشكل يومي، الأساس في الموضوع أن وضع الطبقة العاملة المعيشي عالي الحساسية تجاه تغير سعر الصرف فارتفاعه بمعدل ليرة واحدة يزيد من مأساة الوضع المعيشي ل 90% من السكان.

## أرستقراطية الكادحين

كون الطبقة العاملة لا تملك شيئاً سوى قوة عملها لبيعها والإعاشة منها، وبالتالي فإن قوة العمل كونها سلعة تخضع لمعيار السوق وتقلبات العرض والطلب، لا يوجد سعر أو قيمة موحدة لمختلف أشكال إنفاق قوة العمل والاستثمار بها، فأقل سعر يدفع مقابل شراء قوة عمل معينة يبلغ 92,970 ليرة ارتباطاً بالحد الأدنى، وأعلى سعر لا يتجاوز 1,000,000 ليرة للعمالة المميزة والتي تعتمد على العمل الذهني أكثر من العمل الجسدي، وبالتالي فإن الشريحة من الطبقة العاملة في بلدنا أجراها الشهري لا يتجاوز 1,000,000 ليرة فقط لا غير.

لنأخذ هؤلاء المحظوظين القلة الذي يبلغ أجورهم مليون ليرة شهرياً ونبين تأثير هذا الأجر المميز وكيفية تناكله مع كل ارتفاع لسعر الصرف وبشكل يومي. في الأسبوع السابق عندما كان يبلغ سعر الصرف حوالي 7500 ليرة، هذه المليون كانت تعادل حوالي 133,33 دولاراً، وفي نهاية الأسبوع ذاته تجاوز سعر الصرف 9000 ليرة، لتتخفض القدرة الشرائية لأجر هذا العامل الفريد من نوعه «من ناحية أجره» إلى 111,11 دولاراً، وبالتالي فإن نسبة انخفاض القدرة الشرائية تقدر بحوالي 16,7% تقريباً، وعليه فإن قدرة هذا العامل على تغطية احتياجاته تضاعلت بمعدل 16,7%، وبالنظر إلى متوسط تكاليف المعيشة الذي يقدر ب 5,600,000 ليرة شهرياً وبعد هذا الارتفاع الشديد في سعر الصرف من المتوقع أن يبلغ متوسط تكاليف المعيشة حد 7,200,000 ليرة بشكل شهري، وبالتالي فإن عجز هذه الفئة من العمال أصبح 13,8% بعد أن كان 17,8% قبيل أسبوع فقط، وعليه فإن قدرة العامل على تغطية تكاليف معيشته «تكاليف بقائه على قيد الحياة» انخفضت حوالي 4% خلال أسبوع واحد فقط.

**آية متغيرات  
دولية او إقليمية  
تساعد تسريع  
الحل ونجد ان  
النظام يعمل  
بك ما اوتي  
من قوة بإعاقه  
وتأجيل حل الازمة**

## وضع أغلبية الكادحين

بالنظر إلى وضع العمال ذوي الأجور المرتفعة نستنتج مدى قهرهم ومأساتهم فيما يخص تغطية تكاليف المعيشة. ولكن بالنسبة للغالبية العظمى من الطبقة العاملة فإن الحال يرثى له، ويتجاوز حالة المأساة والقهر. ولنرى الآن كيف تدهور وضع أغلبية العمال مع التطورات الجديدة.

يبلغ وسطي الأجور حوالي 250,000 - 300,000 بالحد الأعلى وعليه فإن معدل تغطية تكاليف الحياة تغير من 4,9% بداية الأسبوع السابق إلى 3,8% نهاية الأسبوع ذاته. هذه البيانات توضح لنا حجم الظلم والوحشية التي تمارس على غالبية السكان في ظل الأوضاع الحالية. وبالتالي نرى المعيار الذي يعتمد عليه المسؤول عن هذه الأوضاع، فبدلاً من الوقوف بصف أغلبية السكان ودعمهم في ضوء تدهور الأوضاع الاقتصادية، نجده يضاعف ظلمه تجاههم ويضاعف مدى بؤسهم وقهرهم، وكان شرعية أية حكومة تتحدد بارتفاع درجة الظلم الذي تمارسه على شعبها.

فهذه الإجراءات الحكومية التي تعد سبباً مباشرة لتدهور الأوضاع الاقتصادية وبالتالي سبباً مباشرة لتدهور أوضاع السكان أكثر وأكثر لا تأبه إلا بقلة قليلة من أصحاب المال، قلة تشكل 10% من السكان. فالحكومات موجودة لإدارة شؤون الشعب بمجمله وفقاً للدستور بما يتناسب وينسجم مع المصلحة العامة للبلد وتطورها الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن نموذج

الحكومة هنا يخترع معياره الفريد في وضع القلة القليلة من أصحاب المال على رأس قائمة أولوياته، بل حتى إنهم الوحيدون الموجودون في هذه القائمة، فالحكومة تضحي بكل شيء في هذا البلد من أجل تضخم أرباح وأموال هؤلاء.

## الخلاصة

يرتبط معدل النهب والظلم ارتباطاً طردياً مع قرب الأزمة السورية من الحل، لأن استمرار الأزمة يعني بالضرورة استمرار هذه الجهة الناهية والظالمة، وبالتالي أية متغيرات دولية أو إقليمية تساعد على تسريع الحل، نجد أن هناك قوى تعمل على إعاقه وتأجيل حل الأزمة، ولكن كل التجارب على مر التاريخ تبين بشكل لا مجال للشك فيه، أن أية جهة أو أي فرد أو أي كيان يحاول الوقوف في وجه حركة التاريخ مصيره على خلاف ما يتوقع، فارتفاع شدة مواجهة الواقع تعني بالضرورة ارتفاع شدة الانهيار أمام الواقع ذاته، ونرى مصير مجمل الحركات التي حاولت حرف حركة التاريخ. وعليه فإن الأزمة السورية ذاهبة إلى الحل وبالضد من مصالح المعيقين للحل السياسي وبالضد من إعاقتهم له، وكل المتغيرات الإقليمية والدولية توضح كل شيء في هذا الخصوص. ولكن على ما يبدو أن هذه الجهة التي تسعى إلى تأجيل الحل لا تعلم أو تعلم أن كل ما زادت فترة الإعاقة والتأجيل زادت معها كارثية الشعب.



# فرانس 24: في مديح «جبهة النصرة»!



الطابع المدني هو الغالب على النصرة ولا تفرض نفسها بالسلاح على الناس. «لا توجد أعلام سوداء ولا لباس أفغاني» = النصرة لم تعد جهادية، والدليل أن المظاهر الإرهابية ليست ظاهرة للعيان! «هناك نساء تقود السيارات، وهناك مقاه، ويمكنك أن تسمع موسيقى وأغاني الثورة» = النصرة لم تعد جهادية ولا إرهابية... «الناصره حركة إسلامية متشددة، ولكنها ليست جهادية عالمية كحال القاعدة، أو داعش».. «بل هي تحارب داعش والقاعدة».. وطبعاً هناك الرسالة حول «حماية الأقليات» والتحسين التدريجي للتعامل معهم، والمثال هو: المسيحيون. وإذا، في لقاء مدته 12 دقيقة، تُقال عبارة «الناصره لم تُعد إرهابية»، ربما بأكثر من عشر طرق مختلفة، ناهيك عن قولها بشكل صريح.

## والهدف؟

ليس هناك الكثير لنضيفه على ما سبق أن قالته قاسيون حول استهدافات الأمريكان والصهاينة من محاولات تبييض النصرة، وبشكل أساسي كأداة في إعاقة الحل السياسي. ما يمكن إضافته اليوم، هو أن الولايات المتحدة، وأمام التفاعلات الجارية بخصوص سورية، وعلى رأسها مضي أستانا نحو تسوية سورية تركية، بالتوازي مع مضي الدول العربية الأساسية في الخروج من معادلة الأمريكي اتجاه سورية، وبدء ملامح تعاون بين مسار أستانا وبين هذه الدول وفي مقدمتها السعودية، وفي إطار الحل السياسي والقرار 2254... أمام هذه التفاعلات، تكثف الولايات المتحدة استخدام كل الأدوات بين يديها التي تريد بها تخريب هذه المساعي... وبين أهم هذه الأدوات النصرة نفسها، إضافة إلى محاولة الالتفاف عبر بعض الدول العربية غير الأساسية، وخاصة دول التطبيع مع الكيان الصهيوني، وكذا عبر تشديد العقوبات...

ثالثاً: مقابلة «مركز الأزمات الدولية» الأمريكي ICG، مع الجولان، والتي تم نشرها في 20 شباط 2020، أي بعد ثلاثة أسابيع من تصريح جيفري أنف الذكر، وكانت أول مقابلة بهذا المستوى الإعلامي مع الجولاني من قبل وسيلة غربية، وتمركزت المقابلة بأكملها، كما **أوضحت قاسيون** في حينه، حول ميل النصرة نحو التخلص من صفتها الإرهابية، وقيامها بأفعال ملموسة بهذا الاتجاه وفقاً لـ ICG.

رابعاً: تقرير لمعهد واشنطن عن طريقة تعامل «ثلاث حكومات سورية مع كورونا»، إحدى هذه «الحكومات» وفقاً للمعهد هي حكومة الإنقاذ التابعة للنصرة، والتي **«فازت»** بالمرتبة الأولى وفقاً لتقدير المعهد نفسه من حيث حسن تدبيرها في التعامل مع كورونا. تم نشر التقرير بتاريخ 1 نيسان 2020.

خلال السنتين الماضيتين، بات إحصاء المقالات والتقارير والتصريحات التي تصب في الطاحون نفسه أمراً عسيراً لكثرتها. والمستجد كما أشرنا ابتداءً هو الدخول الرسمي للإعلام الأوروبي على الخط نفسه... «مع استثناء الإعلام البريطاني بطبيعة الحال، والذي كان مواكباً للأمريكي في محاولات تبييض النصرة. كمثال على ذلك: تقرير تشاتام هاوس الصادر في الشهر الخامس 2019 بعنوان «مراجعة للعلاقة التركية مع هتتش».

## تقرير فرانس 24

يمكن إجمال النقاط الأساسية التي جرى ذكرها في تقرير فرانس 24 المشار إليه حول النصرة والمنشور يوم أمس، بما يلي: «في مناطق النصرة يتم رفع علم الثورة السورية، وهذا لا يمكن أن يحدث في مناطق يحكمها الجهاديون» = النصرة لم تعد جهادية. «لم أر مسلحين، فقط حاجزان عاديان» =

لم تعد مسألة نادرة أن يقع المتابع للشأن السوري على مقالات وتقارير إعلامية غربية متنوعة، تسعى لنزع الصفة الإرهابية عن جبهة النصرة. الجديد هو كثافة هذه التقارير من جهة، ومن جهة أخرى تعديها للساخنة الأمريكية؛ فطوال أكثر من خمس سنوات مضت كانت التصريحات والتلميحات والتقارير والمقالات التي تتبع نهج «سورنة النصرة» أي محاولة تقديمها كجهة سورية، وليس كمجموعة إرهابية، محصورة إلى حد بعيد بالحدود الأمريكية، ولكنها اليوم تتعداها لتخرج على التلفزة الفرنسية الرسمية.

النفوذ المنفصلة في سورية بوصفه الطريق الوحيد للوصول إلى حل، وهو ما أسمته بالحل من أدنى إلى أعلى، وشمل التقرير صراحة إشراك «المجالس المحلية» في إدلب في هذه العملية، والتي كانت في حينه تابعة بجلها بشكل مباشر للنصرة... وسبق أن ناقشت قاسيون هذا التقرير **بشكل أوسع**.

**ثانياً: التصريح الشهير لجيمس جيفري** يوم 2020/1/30 «تم حذف رابطة الأصلي عن موقع الخارجية الأمريكية» والذي قال فيه: «الولايات المتحدة تقر بوجود إرهابيين في إدلب، وهناك مجموعة كبيرة من النصرة وهيئة تحرير الشام، وهي متفرعة من القاعدة، وتعتبر منظمة إرهابية، ولكنها تركز بشكل أساسي على قتال النظام السوري وروسيا، وهم يدعون أنهم وطنيون ومقاتلون معارضون وليسوا إرهابيين، ونحن لم نقبل هذا الادعاء بعد، ولكن لم نر أنهم شكلوا تهديداً دولياً منذ فترة». وتابعه بجملة تصريحات **فريدة** ضمن الفيلم الوثائقي «الجهادي» الذي أنتجته PBS الأمريكية عام 2021. بين هذه التصريحات ما يلي: «الناصره تشبه قوى المقاومة، أو حركات التحرر الوطني، أو غيرها من الحركات التي تستخدم الإرهاب أحياناً كتنكيك». و«هم [أي النصرة] لا يلاحقون المدنيين». أبعد من ذلك، فقد قال صراحة بأن الولايات المتحدة لا تستهدف النصرة بأي شكل من الأشكال.

## ■ سعد صائب

## محطات «أمريكية» أساسية في تبييض النصرة

بثت القناة الفرنسية الرسمية «فرانس 24» يوم أمس **لقاءً** مع صحفي مختص بالحركات الجهادية يعمل لحسابها، هو الصحفي وسيم نصر، والذي كان قد أجرى زيارة لإدلب التقى خلالها بالجولاني وبأبي ماري القحطاني، وجال في إدلب ومحيطها.

قبل الحديث عن مضمون ما قاله نصر، وعما قالته فرانس 24 عملياً من خلال هذا اللقاء، من المفيد التذكير سريعاً بعدة محطات أساسية في عملية «سورنة النصرة». هذه المحطات كانت جميعها أمريكية صرفاً، بل إن الموقف الرسمي وشبه الرسمي الأوروبي كان يبدو معارضاً لتلك المحطات، ولكن جاء فيما يبدو الوقت الذي بات الانصهار فيه بالموقف الأمريكي من النصرة مسألة «ضرورية» أو «إجبارية»، من وجهة نظر الحكومات الأوروبية.

## بين أهم هذه المحطات ما يلي:

**أولاً:** ضمن سلسلة التقارير التي يصدرها معهد راند الأمريكي المعروف، المتعلقة بسورية، والمسماة «سلام لأجل سورية»، كانت **النسخة الرابعة** التي تم نشرها في 2017/11/30 نقلة نوعية. حملت النسخة الرابعة عنواناً هو «مقاربة من الأسفل إلى الأعلى»، وثبتت الأساس النظري للتعامل مع مناطق



# كيف يتعامل الغرب مع عودة



منذ تم الإعلان عن قرار الدول العربية إنهاء تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية يوم السابع من الجاري، وردود الأفعال الغربية الرافضة والمهددة والمتوقعة نتصاعد يوماً بعد الآخر.

## ■ مركز دراسات قاسيون

فيما يلي، نستعرض أهم ردود الأفعال الأوروبية والأمريكية الرسمية، وننتقل بعدها إلى محاولة تفسير ردود الأفعال هذه وغاياتها. مع الإشارة إلى أنَّ ما سنورده من ردود أفعال غربية، ليست إلا جزءاً يسيراً من الإجمالي؛ إذ لم نتطرق هنا مثلاً إلى جملة المقالات والتقارير الإعلامية الغربية التي هاجمت قرار الجامعة العربية، وإنما اكتفينا بجزءٍ من التصريحات ذات الطابع الرسمي.

## ردود الأفعال الغربية الرسمية

### أولاً- الولايات المتحدة

في **إحاطة إعلامية** يوم 11 أيار للنائب الرئيسي للمتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية، فادانت بيتال، رداً على سؤال حول ما إذا كانت الإدارة الأمريكية جاهزة لتنفيذ قانون قيصر مع الدول العربية التي ستطبع مع النظام السوري، قال: «لقد كنا واضحين جداً في أننا لا نسعى إلى تطبيع العلاقات مع نظام الأسد، ولن ندعم حلفاءنا وشركاءنا في القيام بذلك أيضاً. وهذا هو بالفعل موقف الولايات المتحدة. فيما يتعلق بأية إجراءات، لن أعاينها من هنا... لكن عندما يتعلق الأمر بمحاسبة النظام السوري، عند محاسبة أعضاء نظام الأسد، لم نتردد في اتخاذ الإجراءات واتخاذ خطوات، بما في ذلك من خلال قانون قيصر».

وفي **الإحاطة الإعلامية** قبلها، يوم 8 أيار، قال بيتال رداً على سؤال حول وجهة النظر في قرار إعادة سورية إلى الجامعة العربية: «لا نعتقد أن سورية تستحق إعادة القبول في جامعة الدول

العربية في هذا الوقت، وهي نقطة أوضحناها مع جميع شركائنا. سوف أشير إلى أننا ننتشارك في عدد من نفس الأهداف مع شركائنا العرب فيما يتعلق بسورية، بما في ذلك التوصل إلى حل للأزمة السورية يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. نعتقد أن هناك حاجة قوية لتوسيع الوصول الإنساني إلى جميع السوريين، وبناء الأمن والاستقرار لضمان عدم عودة داعش، وخلق ظروف آمنة لعودة اللاجئين في نهاية المطاف، والإفراج عن/ أو توضيح مصير أولئك المحتجزين بشكل غير عادل والمفقودين، فضلاً عن وجود فرصة مهمة للحد من نفوذ إيران أيضاً، وكذلك مكافحة تهريب الكبتاغون الذي يحدث من سورية. لذلك، هناك عدد من القضايا التي نعتقد أن شركاءنا سيستخدمون فيها التواصل المباشر مع نظام الأسد لمواصلة الدفع والمطالبة في هذه المجالات».

وعند سؤاله فيما إذا كان هناك ضوء أخضر تم إعطاؤه للدول العربية للمضي قدماً في تطبيعهم مع سورية، قال: «بالتأكيد لن أخوض في تفاصيل المناقشات الدبلوماسية...، لكنني قلت للتو: إننا أوضحنا لجميع شركائنا أن سورية لا تستحق إعادة القبول في جامعة الدول العربية، ما زلنا نعتقد أننا لن نقوم بتطبيع علاقاتنا مع نظام الأسد، ولا ندعم حلفاءنا وشركائنا في القيام بذلك أيضاً».

قدم أعضاء في مجلس النواب الأمريكي يوم الخميس، 11 أيار، **مشروع قانون** بعنوان «حظر أي عمل رسمي للاعتراف أو تطبيع العلاقات مع أي حكومة سورية بقيادة بشار الأسد، ولأغراض أخرى»، أي أنه يهدف إلى منع الإدارة الأمريكية من الاعتراف

ببشار الأسد كرئيس لسورية، وسيكون التأثير العملي لهذا القانون قدرة إضافية للإدارة الأمريكية على فرض عقوبات على دول وجهات أخرى، بموجب قانون قيصر. وأتى هذا المشروع عقب عودة سورية إلى الجامعة العربية.

### ثانياً- المملكة المتحدة

في **سلسلة تغريدات** لوزير الدولة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا والأمم المتحدة، طارق أحمد، يوم 7 أيار، والتي أعادت **نشرها** وزارة الخارجية البريطانية، قال أحمد: «المملكة المتحدة تظل معارضة للتواصل مع نظام الأسد. بشار الأسد مستمر في اعتقال وتعذيب وقتل سوريين أبرياء، ولا يبدي أي مؤشرات على تغيير سلوكه اتجاه شعبه، يجب على سورية الانخراط في العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة، ذلك يظل السبيل الوحيد لإحلال سلام دائم ومستدام في سورية. كذلك تجب محاسبة من ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان».

أحد الدبلوماسيين العاملين في بعثة المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة، توماس فيبس، والذي مثل المملكة المتحدة في جلسة لمجلس الأمن في 8 أيار حول الوضع في الشرق الأوسط، وبالتحديد حول الأسلحة الكيماوية، كتب في **تغريدة** عقب الجلسة: «على خلفية عودة سورية للانضمام إلى جامعة الدول العربية، نذكر مجلس الأمن الدولي بأن النظام السوري قتل مواطنيه في مناسبات متعددة بهجمات كيماوية. إنه لأمر مخز أن يفشل مجلس الأمن الدولي في محاسبة النظام على هذه الجرائم المقيتة. تتحمل روسيا المسؤولية الأساسية عن فشل مجلس الأمن. لا يزال برنامج الأسلحة الكيماوية في سوريا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ويجب على مجلس الأمن الدولي أن يظل مركزاً. يجب علينا أيضاً أن نواصل السعي إلى

المساءلة بأي وسيلة ضرورية».

### ثالثاً- الاتحاد الأوروبي

وفق **مقالة** في وكالة الأناضول يوم 8 أيار، قال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية بيتر ستانو: إن منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل «سيجري محادثات مع الشركاء في المنطقة لمعرفة أسباب هذا القرار أو التوقعات منه».

وفي **لقاء** مع تلفزيون سوريا، قال ستانو: إن الموقف الأوروبي لن يتغير من النظام السوري، إن لم ينخرط في العملية السياسية، وإن الأخير هو المسؤول الأول عن تجارة الكبتاغون، وأضاف: «لن نطبع ولن نرفع العقوبات عن نظام الأسد»، مشيراً إلى أن أوروبا لا تتخلى عن الشعب السوري، وأنه لا أساس للحل في القضية السورية خارج إطار القرار 2254.

### رابعاً- ألمانيا

حول التقارب العربي- السوري، كتب المبعوث الألماني الخاص لسورية، ستيفان شنيك، في **تغريدة** يوم 9 أيار: «تتابع ألمانيا عن كثب تقارير الدول العربية والأسد: من الأهمية بمكان استخدام التطبيع، بما يشمل إعادة القبول في جامعة الدول العربية، كوسيلة ضغط على الأسد لتحقيق تقدم للشعب السوري، وفي العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، بما يتماشى مع القرار 2254. يبقى موقفنا ثابتاً دون تغيير».

ورداً على تغريدة لوزير الخارجية الأردني حول اجتماع عمان، كتب شنيك في **تغريدة** يوم 4 أيار: «تقدر ألمانيا بشدة علاقتها الوثيقة مع الأردن. من المهم أن نعمل معاً لتقديم حل سياسي شامل في سوريا بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254. سوف نستمر في دعم نهج «خطوة مقابل خطوة»

## يمكن محاكمة

## أي مواطن اجنبي

## أمام محكمة

## فرنسية بشرط

## أن الوقائع

## التي يصفها

## القانون الفرنسي

## كجريمة ضد

## الإنسانية أو

## جريمة حرب



# سورية إلى الجامعة العربية؟



التي تواصل لعب دور الباب الخلفي تحت مظلة موقف «يبدو معادياً للغرب»... أي أن الغرب والأمريكان والصهاينة، ما يزال لديهم أمل في قلب المعادلة لصالحهم بطريقة ما، عبر التهديد والوعيد، وعبر تفعيل الوكلاء الموظفين إلى الحد الأقصى، ناهيك عن العمل التخريبي داخل سورية نفسها وفي محيطها، باستخدام القضايا الاقتصادية، والقضايا الأمنية، وبالاتكاء دائماً وأبداً على الفساد الكبير للمتشددين، الذين هم على استعداد دائم للدخول في أي رسة تخريبية، ومهما بلغ تأثيرها على سورية والشعب السوري، ما دام ذلك يقدم مخرجاً لهم، ولو مؤقتاً، من استحقاقات التغيير والحد السياسي.

ثالثاً: لا ينبغي أن يسقط من الحساب، ولو للحظة، أن التوازي الجاري بين التقدم في التسوية السورية التركية والتسوية العربية السورية، ليس مصادفة، وهو أيضاً ليس تنافساً محضاً بين تيار غربي وتيار أستان، كما يجري تصويره من قبل البعض... فالحقيقة أن مؤشرات التنسيق العالي، على الأقل بين روسيا والسعودية في المسارين، باتت أصعب من القفز فوقها، وهذا بات ممكناً بشكل كبير بعد التسوية السعودية الإيرانية بالرعاية الصينية... وهذا النوع من التنسيق هو ما يستنفر الولايات المتحدة والغربيين إلى الحد الأقصى... فسيره نحو نهاياته يعني أن تكاملاً بين المسار العربي ومسار أستانا سيتم تحقيقه، وسيسمح بتأمين الظروف المطلوبة لحل شامل وكامل لسورية وعلى أساس القرار 2254، وبغض النظر عن الإرادة الغربية.

أمام هذه المعطيات، يغدو من المفهوم تماماً حجم الصراخ الغربي ضد التطورات الأخيرة الخاصة بالملف السوري، فما «يناضل» الغرب من أجله، ليس طبعاً الحل السياسي، ولا مصلحة السوريين، وإنما بالذات حصته وموقعه ضمن الحل، وضمن الشرق الأوسط على العموم...

لولا وجود سماح أمريكي وتأمينات أمريكية. الثانية تقول: إن الدول العربية قد شقت عصا الطاعة على الأمريكي بشكل جماعي، واتخذت قرارها رغمًا عن التحذيرات الأمريكية المتكررة. ما نعتقه، أن الحقيقة هي في مكان ثالث، وأن أحد مسببات الوقوع في التحليلات الخاطئة في هذا الشأن، هو التعامل مع الدول العربية بوصفها كياناً واحداً يتحرك بشكل موحد وبأهداف موحدة، ومسبب آخر، هو استمرار البعض بالبقاء على الحائط الأمريكي المتداعي، معتقداً أن هيكل السلطة العالمية لا يزال وراء ذلك الحائط. وإذا علينا أن نقرر الحقائق التالية، التي هي نفسها تسمح بفهم غايات الغرب من موقفه الموحد ضد إعادة سورية إلى الجامعة العربية:

أولاً: رغم وجود تناقضات بين الدول العربية بما يخص سورية، ورغم أن قسماً من هذه الدول تعمل فعلياً بالتنسيق الكامل مع الغرب ومع «إسرائيل» وتحت مسمى «خطوة مقابل خطوة» خصوصاً، إلا أن المحصلة العامة لعمل الدول العربية لا تعمل اليوم تحت المظلة الأمريكية، ولا بالضوء الأخضر الأمريكي.

بكلام أوضح، فإنه إذا كانت دول، مثل: الإمارات أو الأردن، يتم استخدامها غربياً كوابل خلفية للعب أدوار محددة في سورية، فإنّ وزنها الإجمالي لا يسمح لها بتحديد الاتجاه العام الذي تسير عليه الأمور على الساحة الرسمية العربية في تعاملها مع الوضع السوري. فإذاً، إن محصلة القوى ضمن المستوى الرسمي العربي في التعامل مع سورية، ليست تحت القبضة الغربية، وليست في المصلحة الغربية في حقيقة الأمر...

ثانياً: الحقن الغربي الظاهر، ربما يلعب دوراً مزدوجاً، فهو من جهة تهديد حقيقي لتلك الدول العربية التي بدأت بالتغريد خارج المنظومة الأمريكية، وهو في الوقت نفسه تغطية على الدول العربية

**المحصلة العامة لعمل الدول العربية لا تعمل اليوم تحت المظلة الأمريكية ولا بالضوء الأخضر الأمريكي**

الفرنسية «لا تزال فعالة وأثرت على النظام السوري... ولن نتخلى عنها كونها أداة مهمة». وأشارت إلى أن على الدول التي طبعت علاقاتها مع النظام، الضغط عليه، مبيّنة أنه من الصعب على التحرك العربي أن يحصل على نتائج من هذا التطبيع الذي لا يحمل أي شروط: «التطبيع من دون مقابل لن يأتي بنتائج».

كما صدر قرار من محكمة النقض الفرنسية يوم 12 أيار، بموجبه أتاح القضاء الفرنسي لنفسه النظر في الجرائم المصنفة كجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم حرب، حتى عندما تكون الأفعال قد ارتكبت خارج فرنسا وحتى إن لم يكن من ارتكبها أو من ارتكبت بحقه فرنسي. بكلام آخر، يمكن محاكمة أي مواطن أجنبي أمام محكمة فرنسية، بشرط أن الوقائع التي يصفها القانون الفرنسي كجريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب. وحول الموضوع، نشرت محكمة النقض الفرنسية **بياناً صحفياً** بعنوان: «الاختصاص العالمي للعدالة الفرنسية على الجرائم المرتكبة في سورية». وفي **تغريدة** لها حول القرار، قالت مبعوثة فرنسا لسورية، بريجيت كرمي: «قرار مهم للغاية لمحكمة النقض، والذي يعترف بالاختصاص العالمي للعدالة الفرنسية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في سورية. أكثر من أي وقت مضى، يمكن ويجب أن يستمر الكفاح ضد الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سورية».

## ما هي الغايات؟

يقع البعض في تناقضات محرجة لدى تشخيصهم لسلوك الدول العربية اتجاه سورية بالعلاقة مع الولايات المتحدة ومواقفها، إذ إن هناك وجهتي نظر متطرفتين كلاهما خاطئ، الأولى تقول: إن الدول العربية إنما اتخذت قرارها هذا بضوء أخضر أمريكي، وأنه لا يمكنها أساساً أن تتخذ قراراً كهذا

الذي تقوده الأمم المتحدة». من المثير للاهتمام، أن شنيك كتب في **تغريدة** يوم 11 أيار: «لقد أخذنا علماً باجتماع وزراء خارجية «إيران وروسيا وسورية وتركيا» في موسكو أمس. يجب على هذه الأطراف تحسين الوضع الأمني في شمال سورية، والحد من الأعمال العدائية، وتحسين حماية المدنيين وتعزيز وصول المساعدات الإنسانية». وتابع في **تغريدة** أخرى: «هناك حاجة كبرى للتقدم في هذا الاتجاه، وهو ما سيفيد السوريين الأكثر ضعفاً. كما ينبغي على تلك الدول المساهمة في الجهود الإنسانية للأمم المتحدة لتوفير الغذاء والمأوى للسوريين المحتاجين».

ووفق **مقالة** في العربي الجديد يوم 8 أيار، قالت الحكومة الألمانية: إن نظام الأسد يواصل إعاقة تقدم العملية السياسية في سورية، وأنه لا يوجد أي تغيير في موقفها حيال التطبيع معه. ووفق المقالة، أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية كريستوفر برغر، في تصريح صحفي له، أنه من المهم بالنسبة لألمانيا وشركائها المقربين، أن تبدل الدول العربية جهوداً في إعادة سورية إلى الجامعة العربية، وأضاف: «لكن من المهم أن يؤسسوا جهود التطبيع، على شرط تقديم النظام السوري تنازلات كبيرة من أجل إيجاد حل مستدام للصراع وتحسين الظروف المعيشية للسوريين». وأشار إلى عدم وجود نية لألمانيا في التطبيع مع النظام السوري الذي يواصل إعاقة العملية السياسية المبنية على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

## خامساً- فرنسا

في **البقاء** الذي أجراه تلفزيون سوريا، أكدت المبعوثة الفرنسية إلى سوريا بريجيت كورمي: أن بلادها لن تسير خلف قطار التطبيع العربي مع النظام السوري، مؤكدة على أن العقوبات



# السياسة النقدية الكارثية وتهاوي مبرراتها وذرائعها!

ادّعى المصرف المركزي بأن التعديلات التي يجريها على سعر صرف الليرة مقابل الدولار بين الحين والآخر، مع غيرها من الآليات التنفيذية للسياسات النقدية المتبعة من قبله، هي بغاية إعادة التوازن لليرة، وتحقيق استقرار نسبي بسعر الصرف، وتقريب الفجوة مع سعر الصرف في السوق السوداء، وصولاً إلى سعر عادل ومناسب للاقتصاد الوطني، لكن الوفائع تقول إن أياً من هذه الغايات لم تتحقق!

■ عاصي اسماعيل

فالتعديلات على سعر الصرف التي يجريها المصرف المركزي بحسب نشراته هي تعديلات تصاعدية تتبع متغيرات ارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء، من عتبة سعرية إلى عتبة سعرية أعلى، بدلاً من أن تقودها، وهو ما سبق أن حذرنا منه مراراً وتكراراً عبر صفحات قاسيون!

فهل المشكلة بقدرة وإمكانات المصرف المركزي، أم بالسياسات النقدية بالتوازي مع بقية السياسات الليبرالية، أم بقدرة وإمكانات المتحكمين الفعلين بالاقتصاد «القلة من كبار أصحاب الأرباح والفاسدين»، المستفيدين من جملة هذه السياسات، والمستقوين بها؟!

## السياسة النقدية بين المفترض والواقعي!

إن غايات السياسة النقدية، كما هو مفترض بإحدى مهامها، هي الدفاع عن قيمة الليرة مقابل بقية العملات الأجنبية، ومن مهام المصرف المركزي استناداً لذلك أن يقود هو دفعة هذه القيمة، ارتفاعاً أو انخفاضاً مع تحديد نسب ذلك بعناية فائقة، بما يحقق غايات السياسات النقدية والمالية والاقتصادية عموماً، بما في ذلك أن يكون هو المتحكم عملياً بالسوق الموازي كي يتبعه في سعره، كحال كل الأنشطة الاقتصادية التي يجب أن تكون دفعة التحكم بها بيد الدولة وتوافقاً مع سياساتها الاقتصادية العامة، والتي من المفترض أيضاً أن تكون نتائجها إيجابية ولملوسة على مستوى الاقتصاد الوطني! لكن ما يجري على مستوى السياسة النقدية، ودور المصرف المركزي بما يخص قيمة الليرة، هو العكس تماماً، فالسوق الموازي هو المتحكم بقيمة الليرة وسعر صرفها ونسب ارتفاعها مقابل العملات الأجنبية، والمركزي هو الذي يتبعه بنسب الزيادة بين الحين والآخر، فالدفة يقودها السوق الموازي والمتحكمون به صعوداً وهبوطاً وبما يحقق مصالحهم، كحال كل الأنشطة الاقتصادية في البلاد التي تقودها وتتحكم بها شريحة كبار أصحاب الأرباح، وهذا من الناحية العملية لا يتعارض مع جملة السياسات الاقتصادية المتبعة، التي لا يسجل لها أية إيجابية على مستوى الاقتصاد الوطني، بل على العكس، فالتدهور الاقتصادي يتزايد بدعم وإدارة هذه السياسات، وبالضد من المصلحة الوطنية عملياً!

## رسمياً خسرت الليرة نسبة 61,351% من قيمتها خلال 4 أشهر!

الدليل على ما سبق أعلاه هو استمرار المركزي بإصدار نشرات تعديل لسعر صرف الليرة مقابل الدولار بين الحين والآخر، مع تعدد النشرات السعرية الرسمية لليرة مقابل بقية العملات، الأمر الذي يؤثر سلباً على عوامل الثقة بالسياسة النقدية وبالليرة وبالاقتصاد! فخلال الأسبوع الماضي عدل المصرف المركزي أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية في نشرة الجمارك والطيران، وفي نشرة الحوالات والصرافة. فقد صدرت نشرة الجمارك والطيران للعملات

الأجنبية مقابل الليرة السورية بتاريخ 2023/5/9، وقد تم تحديد سعر الدولار فيها بـ 6500 ليرة، بعد أن كان بـ 4000 ليرة، وبنسبة زيادة قدرها 62,5% دفعة واحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن رفع سعر الدولار الجمركي يطال عملياً كل مستلزمات الإنتاج المستوردة، بالإضافة لكل المستوردات بغاية وضعها بالاستهلاك المحلي المباشر، وهي مروحة واسعة من المواد والسلع، بما في ذلك الغذائية، ومنها رئيسية طبعاً!

وبنفس التاريخ صدرت نشرة الحوالات والصرافة التي حددت سعر الدولار فيها مقابل الليرة بـ 7800 ليرة، بعد أن كان بـ 7500 ليرة، وبنسبة زيادة قدرها 4% إضافة إلى نسب الزيادة السابقة منذ بداية العام وحتى تاريخه، حيث بلغت نسبة خسارة الليرة أمام الدولار 61,351% رسمياً، بينما سجلت خسارة بنسبة أكبر من ذلك بكثير في السوق السوداء!

إن صدور النشرتين أعلاه لسعر الليرة مقابل الدولار بنفس اليوم، والتي تحمل تخفيضاً على قيمة الليرة عملياً، وفي ظل ما طرأ من انخفاض أكبر على سعر الليرة في السوق السوداء مؤخراً، ستكون نتائجها المتراكمة سلبية وكبيرة، وخاصة على المستوى المعيشي للغالبية المفقرة، التي تتراجع قدرتهم الشرائية مع كل تخفيض على سعر الليرة، رسمياً أو في السوق السوداء!

## مزيد من التدهور والانكسارات السلبية على كافة المستويات!

إن نسبة الزيادة في سعر الصرف الرسمي بموجب نشرات الصرافة، ووفقاً لخط سيرها التصاعدي، وبقفزات سريعة كبيرة في بعض الأحيان وصولاً إلى تآكل قيمة الليرة بنسبة 61,351% رسمياً منذ بداية العام وحتى الآن فقط، تعني بكل اختصار ما يلي: انعدام الثقة بالسياسات النقدية المتبعة! حساب التكاليف من قبل الفعاليات الاقتصادية،

بما في ذلك الحكومية، بالاعتماد على نسب أعلى من نسب الزيادة الرسمية بسعر الصرف، مدفوعة سلفاً بنسب الزيادة في سعر السوق الموازي الأعلى، مع إضافة هوامش الأمان التحوطية، مع إعادة هذا الحساب مع كل متغير!

زيادة أسعار السلع والمواد والخدمات في الأسواق بنسب مرتفعة وتصاعدية تجمع الزيادة الرسمية والزيادة في السوق الموازي مع هوامش التحوط!

مزيداً من العجز والتضخم! مزيداً من انخفاض القدرة الشرائية لليرة!

مزيداً من الإفكار والتجويب! أما الانكسارات السلبية لزيادة سعر صرف الدولار الجمركي فيمكن تلخيصها بالتالي:

زيادة تكاليف المستوردات، وخاصة مستلزمات الإنتاج! زيادة في مبالغ التكاليف الضريبي على الفعاليات الاقتصادية توافقاً مع نسبة الزيادة! زيادة على أسعار السلع والمواد المستوردة والمنتجة محلياً بنسب أعلى من نسب الزيادة في سعر الدولار الجمركي، وأيضاً بدفع من سعر دولار السوق الموازي، مع هوامش التحوط!

مزيداً من التراجع في الطلب على السلع والمواد في السوق المحلية بسبب ارتفاع أسعارها!

تراجع قدرة منافسة المنتجات الوطنية في أسواق التصدير بسبب ارتفاع تكاليفها! خسارة جزء من عائدات التصدير الدولارياً! مزيداً من تراجع الإنتاج الحقيقي «زراعي-صناعي»!

مزيداً من توقف وخروج بعض الفعاليات الاقتصادية من السوق، وخاصة المنتجة!

مزيداً من ارتفاع نسب البطالة مع أقاتها!

فتح قنوات جديدة أمام حيتان الاستيراد لسد فجوة تراجع إنتاج بعض القطاعات المحلية، أي المزيد من الاستنزاف الدولار!

مزيداً من التضخم والعجز، ومن تآكل قيمة

الليرة!

مزيداً من الإفكار والتجويب!

## تهاوي الذرائع!

ما سبق أعلاه من نتائج سلبية يُسقط كل ادعاءات البحث عن موارد دولارية للخزينة من بوابة رفع سعر الدولار الجمركي، وذلك لسبب بسيط هو غياب ما يقابل ذلك من آليات مفترضة لدعم الإنتاج والليرة، في ظل الاستمرار بسياسات تخفيض الدعم عموماً، وتقويض الإنتاج الحقيقي واستبداله بالمستوردات تباعاً!

فسياسات الجباية المعمول بها رسمياً لتمويل الخزينة العامة، بالليرة أو بالدولار، فيها الكثير من الاستسهال المقصود عبر أنماط فرض الضرائب والرسوم بمختلف مطارحها وتسمياتها، سواء كان ذلك من جيوب المواطنين مباشرة، أو على بعض القطاعات المستهدفة منها والتي يتم تحميلها للمواطنين بالمحصلة، مقابل الامتيازات والإعفاءات الضريبية الكبيرة الممنوحة للبيض المحظي من كبار أصحاب الأرباح بذريعة المشاريع الاستثمارية بموجب الكثير من القوانين، وهي غالباً مشاريع استهلاكية وغير منتجة، برأسمال قليل وأرباح كبيرة وسريعة!

وكذلك يسقط الادعاءات الرسمية حول مساعي لجم التضخم والحد منه، فمعدلات التضخم بازدياد، وما تلمسه يوماً هو انعكاس كارثي لذلك، ليس على مستوى انخفاض قيمة الليرة فقط، بل على مستوى مجمل الحركة الاقتصادية في البلاد!

أما أسوأ الأسوأ فهو أن تخفيض قيمة الليرة بهذا الشكل رسمياً، وعلى التوالي والتتابع، يعني أنه حتى الضئيل مما هو مخصص للاستثمار في الموازنة العامة للدولة من اعتمادات يتآكل تباعاً، ما يعني عدم تنفيذ الشق الاستثماري في الموازنة عملياً، وهو ما يساهم بالمزيد من تراجع الإنفاق العام، وبالتالي المزيد من التضخم أيضاً!

## صدور النشرتين أعلاه والتي تحمل تخفيضاً على قيمة الليرة وفي ظل الانخفاض الأكبر على سعرها في السوق السوداء ستكون نتائجه سلبية وكبيرة على المستوى المعيشي للمفقيرين



# سعر الصرف أحد أدوات توزيع الثروة المجحف لمصلحة كبار أصحاب الأرباح!



بات من الواضح أن كبار المضاربين على العملة هم جزء غير منفصل عن القلة من كبار أصحاب الأرباح المحظيين، الساعين إلى مزيد من تراكم الثروة بأيديهم «وخاصة الدولارية وغيرها مما هو قابل للتسييل والنقل بسهولة» والتي تعمل السياسات النقدية مع غيرها من السياسات لمصلحتهم فقط لا غير، وقد أصبح ذلك مثبتاً بالواقع بجميع مؤشراتهم ونتائجهم العملية، ولعل نشرات أسعار الصرف الصادرة تبعاً لدليل على ذلك، بما في ذلك نشرتنا الصرافة والحوالات، والدولار الجمركي، الصادرتان خلال الأسبوع الماضي!

## ■ عادل إبراهيم

فقد تم تسجيل المزيد من تراجع قيمة الليرة مقابل الدولار رسمياً بحسب نشرة الصرافة الأخيرة وبسعر 7800 ليرة، وبنسبة تجاوزت 118% منذ بداية العام وحتى الآن فقط، فيما تجاوز سعر الصرف في السوق السوداء عتبة الـ 9 آلاف ليرة، وبدأ يقرع عتبة الـ 10 آلاف ليرة، ومن يحصد الأرباح السهلة من كل ذلك هم كبار المضاربون على الليرة، على حساب المواطنين والإنتاج والاقتصاد الوطني! فالسياسات النقدية المطبقة وفقاً لخط سيرها بحسب تعاطيها مع سعر صرف الدولار اتباعاً لسعر السوق السوداء دون الوصول إلى عتبتها، ومع ألياتها التقييدية على حركة السيولة وغيرها من الآليات التي أثبتت عدم جدواها بنتائجها السلبية بالواقع العملي، وبالتوازي مع بقية السياسات الليبرالية الظالمة والمنحازة، تتركس نمط التوزيع المشوه وغير العادل للثروة لمصلحة القلة من كبار أصحاب الأرباح المحظيين بالنتيجة، بما في ذلك كبار المضاربين على العملة في السوق السوداء والمتحكمين بها، على حساب الإنتاج والاقتصاد الوطني، ومن جيوب الفقيرين، الذين تخطوا عتبات الفقر المدقع وصولاً إلى الجوع!

## تناقض المتغيرات والنتائج!

كان من المفترض، ومن باب التفاؤل المشروع من قبل المواطنين، أن يكون للمتغيرات السياسية الجارية إقليمياً ودولياً بما يخص الأزمة السورية ومساعي حلها «دون الخوض بتفاصيلها، وبعيداً عن التقليل من أهميتها أو المبالغات المقصودة فيها في بعض الأحيان» بعض الانعكاسات الإيجابية على الحركة الاقتصادية في البلاد توافقاً معها، ولو بشكل محدود وبطيء ونسيبي مؤقتاً، بما

في ذلك خصوصاً على سعر الصرف، سواء الرسمي أو بالسوق السوداء، وبالحد الأدنى كان من المفترض أن يستقر سعر الصرف نسبياً!

يضاف إلى ما سبق بعض العوامل والمتغيرات الاقتصادية المحلية الأخرى، والتي كان من المفترض أن تحمي الليرة وتحد من استمرار تدهور قيمتها الشرائية نسبياً، وتلجم التضخم ولو بحدود دنيا أيضاً!

فموسم الإنتاج الزراعي جيد بحسب الادعاءات الرسمية، وبالتالي من المفترض أن تكون بعض الصناعات الزراعية واعدة أيضاً! بالإضافة إلى أليات دعم تصدير المنتجات المحلية المطبقة «بغض النظر عن الملاحظات عليها لمصلحة من وعلى حساب من»!

يضاف إلى ذلك ما تم الإعلان عنه حول استثمار الثروات الطبيعية الوطنية محلياً «الغازية والنفطية بحقولها الجديدة والمجددة الموضوعية بالخدمة مع الكثير من البهجة والدعاية، وكذلك عقود استثمار مناجم الفوسفات»!

وكذلك الحديث الرسمي عن وضع بعض مجموعات توليد الطاقة الكهربائية بالخدمة، والاستفادة من بعض مشاريع الطاقة من مصادر متجددة!

لكن ما جرى على العكس تماماً، حيث سجل سعر الصرف في السوق السوداء قفزات سعرية كبيرة غير متوقعة خلال الفترة القريبة الماضية، وقد تبعه بذلك سعر الصرف الرسمي، دون الوصول إلى عتباته المتصاعدة، مع زيادة الفجوة بينهما أيضاً بدلاً من ردمها ولو جزئياً، وصولاً إلى النتائج الوخيمة والكارثية على المستوى المعيشي للغالبية الفقيرة، وعلى مستوى الإنتاج، وعلى المستوى الاقتصادي عموماً، مع المساعي الجادة لتكريسها!

## وهم التعويل على السياسات.. ورسائل التينيس!

توحي النتائج السلبية لمتغيرات سعر الصرف وفقاً للنهج المتبع رسمياً وكأن هناك رسالة مبطننة غايتها تكريس حال الإحباط واليأس من أي متغير سياسي «كبير أو صغير، محلي أو إقليمي أو دولي»، أو أي متغير اقتصادي محلي يمكن تبويبه إيجاباً، وخاصة على مستوى الإنتاج الحقيقي، مع الاستمرار بضخ المزيد من جرعات التئيس من هذه المتغيرات، ضمن مساعي تأييد الوضع الراهن، كي تستمر القلة المتحكمة من أصحاب الأرباح في نهبها، حاصدة المزيد من الأرباح على حساب الليرة والإنتاج والاقتصاد الوطني!

فمع كل متغير جديد بسعر الصرف الرسمي يتم تسجيل المزيد من السلبيات الكثيرة والكبيرة، وخاصة بنتائجها الوخيمة على الإنتاج والاقتصاد الوطني عموماً، والأكثر سوءاً هي انعكاساتها السلبية الكارثية على الغالبية الفقيرة بمعاشها وخدماتها، التي تزداد فقراً وعزلاً يوماً بعد آخر، بل لحظياً!

لنعيد القول، إن السياسات النقدية المطبقة، بالتوازي مع بقية السياسات الليبرالية، لا تصب إلا بمصلحة القلة من كبار أصحاب الأرباح، والتعويل عليها عبارة عن وهم مفرط، فلا يمكن لها أن تقدم أية إيجابية على مستوى الاقتصاد الوطني! فإن لم يتم الانتهاء منها، ومن بقية السياسات الظالمة والمنحازة بتفاصيلها، فلن نخصد إلا السراب!

## المتحكمون بإيقاع حركة الاقتصاد

## وانجاهاتهم.. من الدولة إلى التعويم!

إن المتحكمين بالاقتصاد الوطني، وبإيقاع حركته واتجاهاته جملة وتفصيلاً، هم القلة القليلة من كبار أصحاب الأرباح النافذين والفاسدين، والذين تغولوا بهذا التحكم وصولاً إلى السيطرة الكلية على مجمل الواقع الاقتصادي مع تبني السياسات الليبرالية رسمياً منتصف العقد الأول من الألفية الحالية، بنموذجها الأكثر تشوهاً وظلماً وإجحافاً، وبنتائجها الكارثية التي لم تقف عند حدود تنفيذ وصفات صندوق النقد الدولي سيئة الصيت «بكل رحابة صدر وبلا مقابل» تبعاً ودون توقف حتى تاريخه،

بل تعدتها وصولاً إلى ما يمكن وصفه أنه جرائم اقتصادية بكل معنى الكلمة، والتي كانت من أهم أسباب انفجار الأزمة، مع تكريس الاستفادة منها ومن ذرائعها طيلة السنين الماضية وحتى الآن بكل صلف وجور، مع زيادة توسيع وتعميق الأزمة بكوارثها، بدلاً من مساعي حلها، بما في ذلك الوصول إلى دولة الاقتصاد المعجمة والمتعمقة، مع استمرار الدفع نحو تعويم الليرة على ما يبدو، كأخر المطاف ضمن وصفات صندوق النقد الدولي المتوحشة، استكمالاً لإنهاك الاقتصاد الوطني وتقويضه، وتكريساً لتبعيته واستمرار نهبه المزدوج من قبل المركز الإمبريالي الغربي ومن قبل هذه القلة المرتبطة عضوياً به، بحكم المصالح المتبادلة على أقل تقدير!

## حجر عثرة بوجه أي تغيير إيجابي!

إن هذه القلة المتحكمة والنافذة من كبار أصحاب الأرباح، وضماً طبعاً كبار المضاربين على الليرة، والتي تركزت الثروة بيدها نهباً وفساداً وبشكل مجحف ومتوحش من انعدام عدالة توزيعها، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة وإلى الآن، تترك تماماً أن استمرار تحكمها وسيطرتها ونفوذها، وبالتالي استمرار حصتها النهوية، بل وجودها أيضاً، لم يعد رهناً باستمرار السياسات الليبرالية المستقوية بها والحامية لها فقط، بل رهن باستمرار الأزمة نفسها دون حل!

فالمساعي البائسة لتأييد الوضع الراهن بات يمثل مصلحة وجودية لهذه القلة على ما يبدو، بما في ذلك طبعاً ممارسات الإعاقة للبدء بالحل السياسي تنفيذاً للقرار الدولي 2254، بما يحافظ على سلامة وسيادة الدولة السورية على كامل جغرافيتها، وبما يحقق مصالح السوريين ويضمن استعادتهم لقرارهم في تحديد مصيرهم!

فإذا كان التغيير الجذري والعميق والشامل يفتح بوابات الانعقاد من ظلم السياسات الليبرالية المشوهة والتمييزية، بما في ذلك إعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدلاً، وهو ما يمثل مصلحة الغالبية من السوريين الفقيرين، فإن القلة الناهية والمتحكمة باتت حجر عثرة كأداء في وجه هذا التغيير، وهو ما يوجب تخطيه والتخلص منه بأسرع وقت ممكن!

## هناك رسالة مبطننة

## غايتها تكريس

## الإحباط واليأس من

## أي متغير سياسي

## أو اقتصادي مع

## الاستمرار بضخ

## جرعات التينيس

## من هذه المتغيرات

## ضمن مساعي تأييد

## الوضع الراهن!



# ضربة جديدة للصناعة والإنتاج الوطني.. 135,68% زيادة على سعر الفيول!



أصدرت شركة محروقات بتاريخ 2023/5/13 قراراً برقم 1103 يقضي برفع سعر مادة الفيول للقطاع العام والخاص، على أن يعمل به اعتباراً من تاريخ 2023/5/14.

## ■ نوار الدمشقي

وفي حيثيات القرار تم تحديد سعر الطن الواحد من الفيول للقطاع الخاص بمبلغ 3,335,000 ليرة، وللقطاع العام بمبلغ 2,000,000 ليرة. القرار أعلاه هو واحد من سلسلة قرارات متتالية تضمنت زيادة على سعر مادة الفيول منذ عام وحتى الآن، والمتضرر من ذلك ليس المنشآت الصناعية التي تعتمد على الفيول في إنتاجها فقط، بل الضرر معم على مستوى الاقتصاد الوطني ككل!

## الارتفاعات السعرية المتتالية خلال عام بلغت نسبة 242%!

يشار إلى أن سعر طن الفيول كان محدداً اعتباراً من تاريخ 2022/5/31 وحتى الآن بمبلغ 1,415,000 ليرة، أي إن الزيادة على السعر بموجب القرار الجديد أعلاه تبلغ 1,920,000 ليرة لكل طن، ونسبة زيادة سعرية بلغت 135,68%!

وفيما يلي استعراض لقرارات زيادة السعر على مادة الفيول التي صدرت خلال عام 2022. قرار شركة محروقات رقم 1822 تاريخ 2022/5/31 حدد سعر طن الفيول بمبلغ 1,415,000 ليرة.

قرار شركة محروقات رقم 1524 تاريخ 2022/4/20 حدد سعر طن الفيول بمبلغ 1,206,000 ليرة.

قرار شركة محروقات رقم 771 تاريخ 2022/2/12 حدد سعر طن الفيول بمبلغ 1,025,000 ليرة.

قرار شركة محروقات رقم 513 تاريخ 2022/1/5 حدد سعر طن الفيول بمبلغ 975,000 ليرة. فخلال العام الماضي فقط صدرت 4 قرارات على التوالي تقضي بزيادة سعر الفيول، ومع صدور القرار الأخير فإن الزيادة على سعر طن الفيول بلغت 2,360,000 ليرة، ونسبة زيادة وصلت إلى 242% مع العلم أنه في عام 2021 كان سعر طن الفيول محدداً بمبلغ 850,000 ليرة!

## المستهدف قطاعات الإنتاج الحقيقي!

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الصناعات المتوسطة، عامة أو خاصة، تعتمد على الفيول في إنتاجها، مثل منشآت: الإسمنت والزجاج والكرتون والسيراميك والقرميد والورق الصحي والمنظفات والحديد و... بالإضافة إلى بعض الصناعات النسيجية والغذائية، وهذه الصناعات هي:

وطنية متوسطة وبقطاعات إنتاجية مختلفة. تنوب ضمن قطاعات الإنتاج الحقيقي في البلاد. عددها كبير، وهي منتشرة في الكثير من المدن الصناعية وخارجها. يعمل عشرات آلاف العمال بالإنتاج المباشر فيها، ويضاف إليهم أكثر من ذلك في خدمات الإنتاج غير المباشر. جزء هام من مستلزمات إنتاجها هي مدخلات محلية.

على ذلك فإن منتجاتها من المواد والسلع، بمختلف أنواعها ومسمياتها، تحمل قيمة مضافة عالية وبنسب مختلفة.

منتجاتها تؤمن جزءاً هاماً من الاحتياجات المحلية، ومنافسة لمثيلاتها المستوردة أو المهربة نسبياً.

لها أسواق تصدير خارجية منافسة بها.

تؤمن إيرادات بالقطع الأجنبي.

أهميتها كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني.

## انعكاسات كارثية كبيرة!

ومن المفروغ منه أن هذه الصناعات المبوبة ضمن تصنيف الإنتاج الحقيقي في البلاد ستتأثر سلباً بزيادة سعر مادة الفيول، بل ستكون نتائج ذلك كارثياً!

فزيادة سعر مادة الفيول سيؤدي إلى النتائج المختصرة التالية:

زيادة في تكاليف إنتاج المنشآت الصناعية التي تعتمد على الفيول كمصدر للطاقة في أفران إنتاجها!

زيادة بأسعار المنتجات الصناعية لهذه المنشآت، وهي مروحة واسعة من السلع والمواد!

## حوامل الطاقة كانت

## وما زالت البوابة

## المشرعة لتوجيه

## الضربات المتتالية

## إلى قطاعات الإنتاج

## الحقيقي بالإضافة

## إلى الكثير من

## المعوقات الأخرى

## وخاصة على

## مستوى تأمين

## مستلزمات إنتاجه!

تضرر المستهلك المحلي الذي سيتكبد فروقات الزيادات السعرية الجديدة من جيبه! تراجع الطلب على هذه المنتجات في السوق المحلية كنتيجة!

مع ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار هذه المنتجات فإن هذه الصناعات ستفقد أسواق تصديرها بسبب ضعف تنافسيتها بالأسعار! خسارة عائدات التصدير من هذه المنتجات بالحصلة!

كل ما سبق سيؤدي إلى مزيد من تراجع الإنتاج، بما في ذلك احتمال توقف بعض المنشآت وخروجها عن العمل!

مزيد من البطالة وأفاتها! زيادة في معدلات التضخم!

مزيد من التراجع الاقتصادي عموماً! إنتاج الطاقة الكهربائية ضحية لا تقل أهمية!

لا يغيب عن الذهن طبعاً أن مادة الفيول تعتبر مدخلاً رئيسياً في تشغيل بعض محطات توليد الطاقة الكهربائية العامة أيضاً، وبالتالي فإن زيادة سعر الفيول يعني المزيد من النتائج السلبية التي يمكن تلخيصها بالتالي:

زيادة في تكاليف إنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية!

وبالتالي مبرر لزيادة في أسعار الطاقة الكهربائية التي تزود بها الكثير من المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية!

وربما مبرر لزيادة أسعار الطاقة الكهربائية التي يزود بها المواطنون للاستهلاك المنزلي! زيادة تكاليف الفعاليات الاقتصادية في البلاد، وبالتالي زيادة في أسعار منتجاتها وسلعها وخدماتها!

مزيد من الضغط على جيوب العباد!

مزيد من التضخم والإفقار بالنتيجة!

## ضربة جديدة.. ليست الأولى!

إن النتائج الكارثية أعلاه، الناجمة عن زيادة سعر مادة الفيول، يمكن تبويبها على أنها ضربة جديدة موجهة لقطاعات الإنتاج الحقيقي للبلاد بغاية المزيد من إضعافه وتقويضه، وربما مع أمل الوصول إلى توقفه وإنهائه كلياً، توافقاً مع جملة السياسات الليبرالية المطبقة، التي لا تعير الإنتاج أي اهتمام، بل على العكس تماماً، فهي تعيقه وتزيد من صعوباته يوماً بعد آخر! ولعل بوابة حوامل الطاقة كانت وما زالت هي

البوابة المشرعة لتوجيه الضربات المتتالية إلى قطاعات الإنتاج الحقيقي، بالإضافة طبعاً إلى الكثير من المعوقات الأخرى، وخاصة على مستوى تأمين مستلزمات إنتاجه!

فبالإضافة إلى ما سبق أعلاه من قرارات متتالية تضمنت زيادة في سعر مادة الفيول، فهناك الكثير من القرارات الأخرى التي طالت حوامل الطاقة وزيادة على أسعارها، وتحديداً خلال السنوات القليلة الماضية، مثل قرارات زيادة أسعار المازوت الصناعي، والمازوت المخصص للفعاليات الاقتصادية، وقرارات زيادة أسعار البنزين، وكذلك القرارات الخاصة بزيادة أسعار الطاقة الكهربائية التي تزود بها المنشآت الصناعية!

فكل قرار جديد يحمل ضمنياً زيادة في أسعار حوامل الطاقة هو ضربة موجهة لقطاعات الإنتاج «الزراعي - الصناعي - عام - خاص»، يرفع من تكاليفها ويزيد من أسعارها لينخفض الطلب على منتجاتها، وصولاً إلى تراجع إنتاجها تبعاً!

## أولوية مصالح أصحاب الأرباح!

لا شك أن المستفيد الأكبر من كل النتائج الكارثية المترتبة أعلاه هي شريحة كبار أصحاب الأرباح، المستفيدين من جملة السياسات الليبرالية الظالمة، والمحميين بها!

فكل منتج محلي يتم تقويضه والانهاء منه، هو فرصة ومكسب جديد لهذه الشريحة كي تؤمن بديله مباشرة من خلال عمليات الاستيراد المتحكم بها لمصلحتهم، على حساب الإنتاج الوطني والمستهلك المحلي والاقتصاد الوطني! فهؤلاء من مصلحتهم الانتهاء من كل ما هو منتج في البلاد كي تزيد حصتهم السوقية وتحكمهم وسيطرتهم، وبالتالي هوامش أرباحهم من خلال زيادة معدلات الاستيراد التي تحقق لهم الأرباح السهلة والسريعة، وبأقل رأسمال مستثمر، وهو ما جرى ويجري تبعاً! فكل الحديث الرسمي عن دعم الإنتاج هو عبارات جوفاء تسقط وتتهالو مع الآليات التنفيذية للسياسات الليبرالية المعمول بها!

فلا دعم حقيقي، أو اهتمام جدي بقطاعات الإنتاج، وبالتالي بمصلحة السوريين وبالاقتصاد الوطني، طالما بقيت واستمرت هذه السياسات الظالمة!



# السوريون في السودان.. مبادرات متأخرة ولا تحد من المخاطر!



بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2023/5/11، نقلًا عن مصادر في مطار دمشق الدولي، أنه: «بتوجيه من السيد وزير الداخلية اللواء محمد رحمون، تم إعفاء كل السوريين الذين تم إجلاؤهم من السودان وعادوا إلى أرض الوطن من أمر تصريف الـ 100 دولار عند الوصول.. وأن هذا القرار يبقى ساريًا على كل من سيتم إجلاؤهم لدواع إنسانية».

## ■ سمير علي

وصولاً إلى التهمك من مفردة «إعفاء» الواردة في متن التوجيه، فمن المفروض أن يتم إلغاء هذا الإجراء جملة وتفصيلاً، قانوناً ودستوراً وحقوق مواطنة!

### معاناة التأخر ومخاطره!

بحسب مدير تطوير العلاقات في شركة «أجنحة الشام» للطيران خلال تصريح لوكالة سيوتنيك بتاريخ 2023/5/6 فإن الشركة تقوم بنقل السوريين بشكل آمن ومجاني إلى سورية.

وفي مزيد من التفاصيل، قال أيضاً: «الرحلة الأولى كانت في الـ 2 من أيار الجاري، التي كانت ممثلة بالسوريين العائدين من بورتسودان بسبب الظروف الراهنة هناك، كما تم تسيير رحلة جوية أخرى في الـ 3 من هذا الشهر ضمن توجه وسياسة الشركة الدائمة في إطار مسؤوليتها المجتمعية والإنسانية كواجب وليس فقط مبادرة، للوقوف إلى جانبهم في مواجهة هذه الظروف وويلات الحرب التي يشهدها السودان، أملين عودة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد العربي الشقيق».

من المفروغ منه، أن المبادرة المسجلة لشركة أجنحة الشام بما يخص إجلاء السوريين من السودان لا تعفي الرسميين من مسؤولياتهم المفترضة تجاه هؤلاء!

فالتأخر المسجل بالبداية بتسيير رحلات الإجلاء لتحمله الجهات الرسمية المعنية، التي كان من المفترض أن تقوم بواجبها بهذا الصدد، وبالحد الأدنى بشكل غير مباشر من خلال التعاون مع بعض الدول، وخاصة تلك

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن شركة أجنحة الشام كانت قد بدأت بتسيير أولى رحلاتها من بورتسودان بتاريخ 2023/5/2 لهذه الغاية، وذلك بعد كل الماسي التي عانى منها السوريون في السودان مؤخراً، على إثر الأحداث الدامية والمؤسفة الجارية هناك، وبعد الكثير من المطالبات والمناشدات من أجل إجلاؤهم، أسوة بإجلاء الكثير من رعايا الدول الأخرى، بما في ذلك العربية!

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن السوريين الموجودين في السودان يقدر عددهم بعشرات الآلاف، والكثير من هؤلاء عانوا ما عانوه طيلة الفترة الماضية من الأحداث المؤسفة هناك، وما زال هناك الكثيرون ممن ينتظرون إجلاءهم مع استمرار تعرضهم للاخطار طبعاً!

### الإعفاء في غير محله!

تجدر الإشارة في البداية، إلى أن التوجيه أعلاه حول الإعفاء من تصريف الـ 100 دولار أتى متأخراً على تاريخ بدء وصول السوريين الذين تم إجلاؤهم من السودان، فأول رحلة لهذه الغاية كانت بتاريخ 2023/5/2، وتتابع بعدها الرحلات خلال الأيام التالية، ما يعني أن جزءاً هاماً من هؤلاء القادمين لم يستفيدوا عملياً من التوجيه المذكور، واضطروا لتصريف مبلغ الـ 100 دولار!

وبغض النظر عن التأخر أعلاه، فقد أعاد خبر الإعفاء فتح قريحة المواطنين مجدداً على قانونية ومشروعية فرض مثل هذا الإجراء «تصريف 100 دولار» على السوريين القادمين،

## رفع أسعار الطاقة الكهربائية من النوايا إلى التنفيذ!



### حسابات التكلفة التي يتحملها المستهلك!

أما الكارثة فهي اعتماد سعر التكلفة على بعض شرائح الاستهلاك، ناهيك عن اعتبار هذا السعر هو الزريعة والمبرر لزيادة أسعار الطاقة الكهربائية أصلاً!

فسعر التكلفة الذي يتم الحديث عنه هو ليس السعر الحقيقي لهذه التكلفة، فمن ضمن الإضافات التي تدخل في هذا الحساب ما يسمى الفاقد «الفني والتجاري»، والذي يتضمن عملياً كل مسارب التعدي على شبكات التزود الكهربائي للاستمرار غير المشروع منها، بما في ذلك ما يدرج ضمن عوامل فساد والتغطية على هذه التعديلات! والنتيجة، أن المستهلك النظامي للطاقة الكهربائية لا يتحمل سعر ما استهلكه وفقاً لحسابات التكلفة الفعلية كما هو مفترض فقط، بل سيتحمل كذلك ما استهلكه المتعدون على الشبكة بالاستمرار غير المشروع، بالإضافة إلى ما يسمى الفاقد، والداخلية جميعها ضمن حسابات التكلفة المعمول بها عملياً، والتي أصبحت الوزارة غير قادرة على تحملها بحسب تصريح الوزير أعلاه!

### كارثة كبيرة على حساب المواطنين!

من المفروغ منه، أن رفع أسعار

### ■ سوست عجيب

فقد نقل عن وزير الكهرباء خلال لقائه مع المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال بتاريخ 2023/5/14 قوله: «ذاهبون باتجاه رفع أسعار الكهرباء وفق شرائح، لكن إذا وصل الاستهلاك إلى 1500 كيلو واط سيكون بسعر الكلفة، لأن الوزارة لم تعد قادرة على تحمل هذه التكاليف».

### قرارات جاهزة قيد الصدور

التصريح الرسمي أعلاه من الناحية العملية يتجاوز حدود النوايا إلى حدود التنفيذ القريب لزيادة أسعار الطاقة الكهربائية على ما يبدو! فمن الواضح، أن الحسابات الوزارية من أجل إصدار قرارات زيادة سعر الطاقة الكهربائية مستكملة، مع استكمال الدراسات حول شرائح الاستهلاك، ونسب الزيادة السعرية على كل شريحة منها، بل وربما مع تفاصيل حول بعض القطاعات المستهدفة من الزيادات السعرية المرتقبة أيضاً!

وما علينا إلا انتظار صدور القرارات السعرية الجديدة، لنبدأ معها، بل ربما قبلها، برصد تسجيل المزيد من الارتفاعات السعرية على كافة السلع والمواد والخدمات، والتي ستجبي بالمحصلة من جيوب العباد الفقيرين سلفاً!

### بدأت تهل أخبار

### عن نوايا رسمية

لزيادة أسعار الطاقة الكهربائية، كمهمّاز رسمي للبدء في سلسلة جديدة من رفع الأسعار، سواء من قبل الجهات الحكومية أو من قبل الفعاليات الاقتصادية!

التي باشرت بنقل مواطنيها من السودان مع بداية الأحداث المؤسفة فيه! وقد أكد مدير تطوير العلاقات في الشركة على «ضرورة توجه السوريين الراغبين في العودة إلى السفارة السورية في الخرطوم لتسجيل أسمائهم وبياناتهم، ليكون لدى السفارة علم بعدد الراغبين بالعودة وتنظيم الرحلات على هذا الأساس، موضحاً: أن الأعداد كبيرة جداً، والجهود المبذولة من قبل الشركة والسفارة والصليب الأحمر أيضاً كبيرة جداً لتسهيل عودتهم».

على ذلك، وبظل الأعداد الكبيرة هناك، فإن تسيير رحلة مخصصة للإجلاء يومياً، بحال تم ذلك طبعاً، يعني أن على السوريين الموجودين في السودان أن يتحملوا عناء الانتظار وصعوباته ومخاطره لفترات طويلة، كي يتمكنوا من المغادرة! وكأن الحكومة والرسميين اكتفوا بمبادرة شركة أجنحة الشام، وبالإعفاء من تصريف الـ 100 دولار فقط، بعيداً عن كل حدود مسؤولياتهم وواجباتهم المفترضة، ولينتظر من ينتظر بظل استمرار الصعوبات والمخاطر!

الفروقات السعرية الناجمة عن إعادة حسابات تكاليف الفعاليات الاقتصادية، والتي سيتم تحميلها على أسعار السلع والخدمات المقدمة من خلالها، وربما ستكون هذه الزيادات أعلى من نسب زيادة أسعار الطاقة، كما درجت عليه العادة!

### التوقعات الأسوأ!

الزيادة القريبة على سعر الطاقة الكهربائية ستؤدي عملياً إلى مزيد من الارتفاعات السعرية، والمزيد من التضخم، والمزيد من الضغط على جيوب الفقيرين! أما التوقعات الأسوأ، فهي أن تكون

لرفع أسعار الطاقة الكهربائية نتائج سلبية على مستوى استمرار بعض الفعاليات في عملها من عدمه! فاستمرار ارتفاع التكاليف قد يؤدي ببعض الفعاليات الاقتصادية إلى التوقف الجزئي أو الكلي، وربما قد يوصلها إلى الخروج النهائي من العمل، وهذا بحد ذاته له الكثير من الآثار والنتائج السلبية الإضافية التي لن تقف عند حدود التضخم وزيادة الفقر فقط! فالأزمات والكوارث مستمرة، وستستمر دون توقف بظل استمرار الحكومة بنهجها وسياساتها!

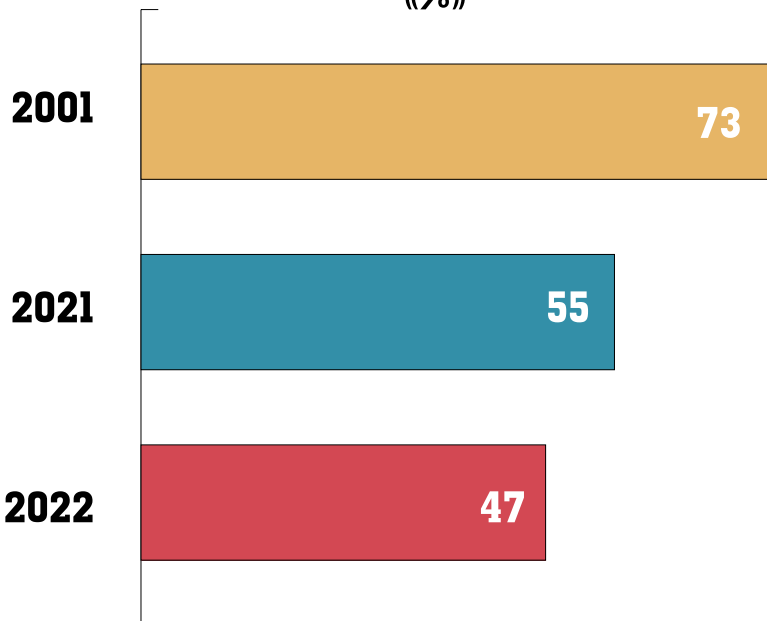


# لم نكن أقرب إلى فك الدولة



## حصة الدولار الأمريكي من إجمالي الاحتياطيات النقدية في العالم

(%)



تاسعاً: مع انضمام تركيا وإيران والسعودية وإندونيسيا والمكسيك وغيرهم من الدول إلى الجهود المبذولة، فإنه من الواضح أن اللاعبين الرئيسيين في الجنوب العالمي بدأوا في التركيز على تكتلات إقليمية قادرة على تحطيم الهيمنة الغربية.

عاشراً: بالتوازي مع الشراكة الاستراتيجية الروسية الإيرانية العميقة والمتنامية، يعمل الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في انسجام واضح، وذلك مع تطوير شراكة موسكو والرياض في «أوبك+» إلى تعاون مماثل في مجموعة «بريكس+».

وهي النسخة الموسعة من مجموعة بريكس الأساسية التي تضم أعضاءها المؤسسين: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وسيبدأ وزراء خارجية الدول الخمس الأصلية مناقشة آليات انضمام الأعضاء الجدد في قمة حزيران المقبلة في كيب تاون في جنوب أفريقيا.

ثامناً: بريكس، كما هي الآن، باتت أكثر قوة في الاقتصاد العالمي من مجموعة السبع. تكشف أحدث أرقام صندوق النقد الدولي أن دول البريكس الخمس الحالية ستساهم بنسبة 32,1% في النمو العالمي، مقارنة بـ 29,9% لمجموعة السبع.

**مجموعة  
بريكس، كما  
هي الآن،  
باتت أكثر قوة  
في الاقتصاد  
العالمي من  
مجموعة السبع**

الآن لم يعد أحد يجادل وينكر جدياً حقيقة أن مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية تتآكل. وعندما تبدأ وسائل الإعلام الغربية الكبرى اليوم في مهاجمة الفكرة القائلة بتخلي دول العالم عن الدولار بجديّة، يدرك المرء أن الذعر قد بدأ بالفعل في واشنطن، ولا سيما إذا ما نظرنا إلى الأرقام: كانت نسبة الدولار من الاحتياطي العالمي 73% في عام 2001، و55% في عام 2021، و47% في عام 2022. أما النقطة الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار فهي أنه في العام الماضي، تراجعت حصة الدولار أسرع بعشر مرات من المتوسط في العقدين الماضيين. والآن، لم يعد من الخيال توقع انهيار الحصة العالمية للدولار لتصل إلى 30% فقط بحلول نهاية عام 2024، وهو ما يتزامن مع الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة.

### قاسيون

BBM أول بنك في أمريكا الجنوبية يسجل كمشارك مباشر في نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك «CIPS»، وهو البديل الصيني لنظام المدفوعات المالية الذي يقوده الغرب والمعروف باسم سويفت SWIFT.

رابعاً: وقعت شركتا CNOOC الصينية وتوتال الفرنسية أول اتفاق تجارة للغاز الطبيعي المسال باليوان الصيني عبر بورصة شنغهاي للبترول والغاز الطبيعي.

خامساً: الصفقة بين روسيا وبنغلادش لبناء محطة «روبور» النووية ستتجاوز الدولار الأمريكي. وستكون أول دفعة بقيمة 300 مليون دولار باليوان، لكن روسيا ستحاول تحويل الدفعة التالية إلى روبل.

سادساً: ستقبل التجارة الثنائية بين روسيا وبوليفيا الآن التسويات بعملة «البوليفيانو» البوليفية. وهذا مهم للغاية، بالنظر إلى أن شركة Rosatom باتت جزءاً مهماً من عمليات تطوير رواسب الليثيوم في بوليفيا.

سابعاً: عمليات التجارة غير الدولارية تشمل دول البريكس وخارجها. وقد طلبت 19 دولة على الأقل بالفعل الانضمام إلى مجموعة بريكس +،

حول هذا، يعتقد الكاتب الصحفي البرازيلي، بيبسي اسكوبار، أن اللحظة الحاسمة - والدافع الفعلي الذي أدى إلى سقوط الدولار المهيمن - كانت في شهر شباط العام الماضي 2022، عندما تم «جمّد» العالم الغربي أكثر من 300 مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية الروسية، وبدأت كل دولة أخرى على هذا الكوكب تخشى على حيازاتها الخارجية بالدولار. وأخذت تتسارع التغيرات منذ ذلك الحين، حتى وصلنا إلى المشهد الحالي المليء بالتطورات الأساسية الحالية على الجبهة التجارية، وهذا بعضها فقط:

### بعض عوامل تسريع تدهور الهيمنة الأمريكية

أولاً: وفقاً لوزير المالية الروسي، أنطون سيلوانوف، فإن أكثر من 70% من الصفقات التجارية بين روسيا والصين تجري الآن إما بالروبل الروسي أو اليوان الصيني.

ثانياً: تتاجر روسيا والهند بالنفط بالروبية الهندية.

ثالثاً: أصبح بنك Banco Bocom



# عالمياً مما نحن عليه اليوم!

## 70%

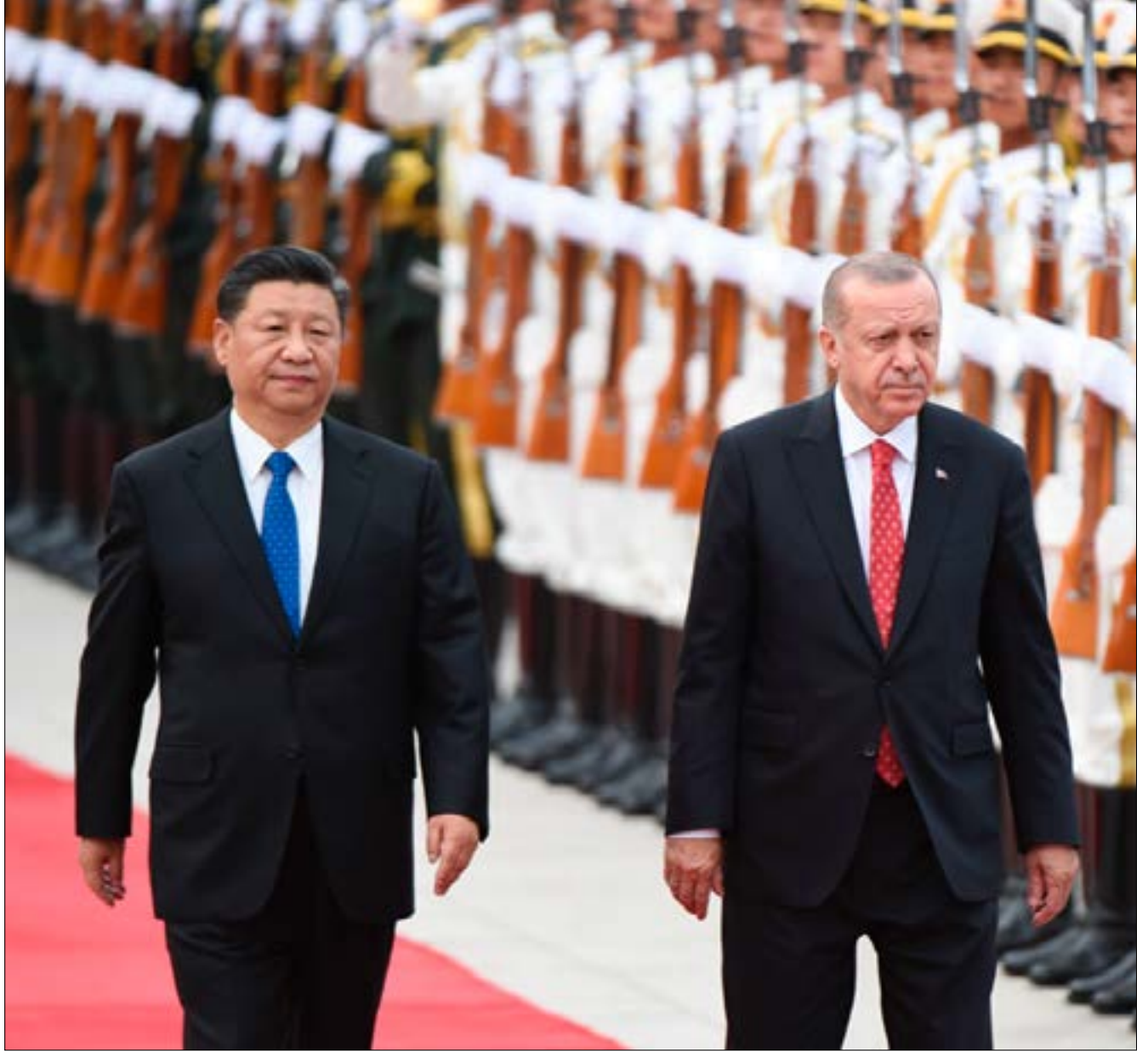
وفقاً لوزير المالية الروسي، فإن أكثر من 70% من الصفقات التجارية بين روسيا والصين تجري الآن إما بالروبل الروسي أو اليوان الصيني

## 19

طلبت 19 دولة على الأقل بالفعل الانضمام إلى مجموعة بريكس +، وهي النسخة الموسعة من مجموعة بريكس الأساسية

## 32,1%

تكشف أحدث أرقام صندوق النقد الدولي أن دول البريكس الخمس الحالية ستساهم بنسبة 32,1% في النمو العالمي، مقارنة بـ 29,9% لمجموعة السبع



الطبيعي العمل في آذار 2018. ويمكن لأي منتج للنفط، من أي مكان، البيع في شنغهاي باليوان اليوم. وهذا يعني أن ميزان القوى في أسواق النفط يتحول بالفعل من الدولار الأمريكي إلى اليوان، حيث تربط بكين العقود الآجلة للنفط الخام في شنغهاي بتحويل اليوان إلى ذهب. وكل ذلك دون المساس باحتياطات الصين الضخمة من الذهب. وتحدث هذه العملية البسيطة عبر بورصات الذهب التي تم إنشاؤها في شنغهاي وهونغ كونغ. ما يعني أن إغراق الدولار بات يمر عبر الاستفادة الكاملة من عقود النفط المستقبلية لبورصة شنغهاي للطاقة باليوان، وهذا هو المسار الأفضل لنهاية البترودولار. يعتمد إسقاط القوة العالمية للولايات المتحدة بشكل أساسي على السيطرة على العملة العالمية. لكن الآن، حتى التفوق العسكري الأمريكي في حالة تهديد، حيث تحافظ روسيا على تفوق لا يمكن الوصول إليه في مجال الصواريخ الفرط صوتية، وتستطيع روسيا والصين وإيران نشر مجموعة معتبرة من الصواريخ المضادة للنقلات. إن الولايات المتحدة التي هيمنت وتسلمت بمزيج سام من النيوليبرالية ومعاقبة الدول والتهديدات واسعة النطاق، تفقد هيمنتها وتخزف من الداخل. والتخلص من الدولار هو استجابة حتمية لانهايار النظام الغربي. لهذا، لا عجب أن الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين «لا تظهر أي نية لمقاطعة العدو عندما يكون مشغولاً جداً - هو ذاته- بهزيمة نفسه» وفقاً لتعبير الجنرال والفيلسوف الصيني التاريخي سون تزو.

«منظمة شنغهاي للتعاون» جنباً إلى جنب مع الصين في حزيران 2001. لقد هدّد الغرب مجموعة «أوبك+» بعزل روسيا، وإلا! لكنه فشل بشكل مهين أمام العالم. وبعد كل ما جرى، باتت «أوبك+» التي تدار بشكل رئيسي من موسكو والرياض، تحكم الآن سوق النفط العالمية.

النخب الغربية في حالة ذعر، خاصة بعد قنبلة الرئيس الصيني، لولا دا سيلفا، على الأراضي الصينية خلال زيارته نظيره شي جين بينغ، عندما دعا الجنوب العالمي بأكمله إلى استبدال الدولار الأمريكي بعملاته الخاصة في التجارة الدولية.

بدورها، صرحت كريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، مؤخراً أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك - أحد أعمدة المؤسسة الأمريكية- أن «التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين يمكن أن ترفع التضخم بنسبة 5% وتهدد هيمنة الدولار واليورو».

### إنهم مشغولون بتعميق هزيمتهم أكثر فأكثر

هذا يعيدنا إلى التخلص من الدولار وما الذي سيحل محل العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم. اليوم، تمثل دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 25% من صادرات النفط العالمية «تبلغ حصة المملكة العربية السعودية 17%». ويأتي أكثر من 25% من واردات الصين النفطية من الرياض. والصين، كما هو متوقع، هي أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي. بدأت بورصة شنغهاي للبترول والغاز

عملاتها البديلة ولا سيما عندما ترتبط قيمة هذه العمليات بأشياء ملموسة مثل الذهب والنفط والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى.

يمكن القول اليوم إن واحداً من عوامل التآرجح الرئيسية هو أن تسعير النفط والذهب يتحول فعلياً وبالتدريج إلى روسيا والصين وغرب آسيا.

ونتيجة لهذا، فإن الطلب على السندات المقومة بالدولار ينهار، ببطء نعم لكن بثبات. لهذا، ستبدأ تريليونات الدولارات الأمريكية حتماً بالعودة إلى الولايات المتحدة، ما سيحطم القوة الشرائية للدولار وسعر صرفه.

### تكتلات أوراسيا في وجه الهيمنة الأمريكية المتداعية

منذ منتصف آذار الماضي، خلال المنتدى الاقتصادي لرابطة الدول المستقلة «CSI» - إحدى المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية في أوراسيا والتي تشكلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي- تتم في موسكو مناقشة المزيد من التكامل بنشاط بين الرابطة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي «EAEU» ومنظمة شنغهاي للتعاون «SCO» وبريكس.

لم تكن المنظمات الأوراسية التي تنسق الضربة المضادة للنظام الحالي الذي يقوده الغرب، والذي يدوس على القانون الدولي، من قبيل الصدفة أحد الموضوعات الرئيسية لخطاب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في الأمم المتحدة. وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن أربع دول أعضاء في رابطة الدول المستقلة - روسيا وثلاث دول في آسيا الوسطى - أسست

حيث يقود بن سلمان بلاده عمداً نحو تكتلات القوة في أوراسيا بعيداً عن الولايات المتحدة. «الخطوة الجديدة في غرب آسيا هي مبادرة البريكس القادمة - التي ستضم بشكل ملحوظ كلاً من إيران والمملكة العربية السعودية - اللتين جرى التوسط في مصالحتهما التاريخية من جانب الصين».

الأهم من ذلك ربما من بين العوامل السابقة، هو أن التقارب الإيراني السعودي المتطور سينطوي أيضاً على زيادة توثيق العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي ككل والشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية، حيث سيتم ترجم ذلك إلى أدوار تكميلية - من حيث الربط التجاري وأنظمة الدفع - لممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب «INSTC»، الذي يربط بين روسيا وإيران والهند، والممر الاقتصادي بين الصين ووسط وآسيا وغرب آسيا، وهو عنصر رئيسي في مبادرة الحزام والطريق الطموحة التي تبلغ تكلفتها عدة تريليونات من الدولارات.

### الغرب يخسر القدرة على تسعير المواد الخام

تم رفع سرعة إزالة الدولار عالمية من خلال الآثار المتركمة لفوضى سلاسل التوريد التي تصاعدت بعد فيروس كوفيد والعقوبات الغربية الجماعية على روسيا.

النقطة الأساسية في هذا الصدد هي أن «بريكس» لديها السلاح، ومجموعة «السبعة الكبار» تسيطر على التمويل. لا يمكن للأخيرة موضوعياً أن تنمي سلعتها، لكن الأولى يمكنها - بسهولة وبقليل من التنسيق المنظم- أن تخلق



الطلب على

السندات

المقومة

بالدولار

الامريكي ينهار،

ببطء نعم لكن

بثبات



# مرونة سلاسل التوريد لإدامة الهيمنة



هذا البحث الذي كتبه بنجامين سلوين، بروفيسور التنمية الدولية في جامعة سوسيكس، يتناول الآثار المستمرة منذ بداية جائحة فيروس كورونا على سلاسل التوريد العالمية والتحديات التي تواجهها. يشير الكاتب إلى أن سلاسل التوريد العالمية تعتبر هيكلًا متكاملًا للرأسمالية العالمية المعاصرة، وأي اضطراب في هذه السلاسل يهدد بشكل كبير أطر النظام الذي تعمل الرأسمالية بموجبه. ولهذا تعمل مؤسسات النظام على اقتراح سبل لزيادة «مرونة» سلاسل التوريد بهدف التصدي لهذه الأزمة.

## ■ بنجامين سلوين ترجمة: قاسيون

وتشير الدراسة إلى أن هناك أدلة متزايدة تشير إلى أن سلاسل التوريد العالمية تمثل أشكالاً تنظيمية للرأسمالية تهدف إلى زيادة استخلاص القيمة الزائدة من العمل، وتيسير نقلها الجغرافي من الجنوب العالمي إلى الشمال العالمي. وقد ساهم تركيز سلاسل التوريد العالمية في يد الشركات الكبرى في تحول ملحوظ في الدخل الوطني من العمل إلى رأس المال في معظم أنحاء العالم. يشدد النص على مدى أهمية مرونة سلاسل التوريد بالنسبة للشركات من خلال تعزيز سلطة الكبرى منها على الموردين وزيادة التحكم في العمل بواسطة رأس المال في جميع مراحل سلاسل التوريد. وكما رأينا في رد الفعل الأول من قبل الشركات والدول على أزمة كوفيد-19 هو تحميل العمال عبء الأزمة.

تستدعي سياسات المرونة تعزيز الرقابة من قبل الشركات الكبرى على الشركات الموردة، وهذا يتطلب زيادة المراقبة والتعاون بين هذه الشركات. وتعد توصيفات سلاسل التوريد وممارستها لرصد الاستجابة للصدمات في السلسلة جزءاً من استعمار رأس المال الفكري، حيث تصبح المعلومات جزءاً أساسياً في إدارة سلاسل التوريد واستغلال القيمة الزائدة. وتشير السياسات المقترحة من قبل النخب لزيادة مرونة سلاسل التوريد إلى تصاعد اتجاهات تركيز رأس المال. فتتخذ إستراتيجيات مثل توصيف سلاسل التوريد غالباً ما يكون مكلفاً جداً، وبالتالي يتاح هذا فقط للشركات الكبرى التي تمتلك الموارد اللازمة.

يرى الكاتب أن هناك تداعيات جيوسياسية ترتبط بمفهوم المرونة في سلاسل التوريد، ويركز على تقرير البيت الأبيض لعام 2021 بعنوان «بناء سلاسل توريد مرنة، إعادة إحياء التصنيع الأمريكي وتعزيز النمو الشامل». يوضح التقرير كيف تزامنت أزمة كوفيد-19 مع زيادة اتجاهات الاحتكار الداخلي في الرأسمالية. كما يتابع عرض المفهوم الناشئ للمرونة، ويشير إلى أن الرد الأول من قبل الشركات والدول على أزمة كوفيد-19 كان تحميل العمال أعباء الأزمة. ويسلط الضوء على السياسات المقترحة لزيادة مرونة سلاسل التوريد، مثل تطوير منتجات جديدة، وتحسين أشكال حوكمة سلاسل التوريد، ورصد الاستجابة للصدمات في السلسلة، وإعادة جلب الإنتاج إلى المناطق المجاورة بوصفها محاولات للتخلص من الأزمة.

ويركز البحث على أن هذه السياسات تؤدي إلى تصاعد اتجاهات تركيز الاستغلال وتركيز رأس المال في النظام الرأسمالي. وتتضمن هذه السياسات زيادة المراقبة من قبل الشركات الكبرى على الموردين، واستخدام المعلومات كأداة لزيادة سيطرتها على سلاسل التوريد وتحكمها في الأسعار ومصادر الإمداد. بالنسبة للشركات الكبرى، يعزز جدول أعمال المرونة الاتجاهات الرأسمالية السائدة، مثل استغلال العمل وتركيز رأس المال، ويضيف بُعداً جيوسياسياً متزايداً على المنافسة الرأسمالية. ويتضمن تركيزاً على الشركات الكبيرة وزيادة سيطرتها على سلاسل التوريد والعمال. ويشرح كيف تقوم الشركات الكبرى باستخدام تكنولوجيا المعلومات والمراقبة للسيطرة على الموردين وتحقيق استفادة أكبر من قيمة العمل الزائدة.

## تكاليف مرتفعة

توجه «سياسات المرونة» باتجاه تكلفة عالية ويصعب تنفيذها بالنسبة للشركات الصغيرة، مما يؤدي إلى زيادة التركيز في قطاعات الأعمال. تنتج هذه الاتجاهات تفاوتاً جغرافياً، وتفاقم التوترات الجيوسياسية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني سلاسل التوريد العالمية من ضعف النماذج الحالية للإنتاج، مما يجعلها عرضة للتأثر بالاضطرابات والأزمات. يتناول الكاتب أيضاً الرواية المرتبطة بإعادة الهيكلة الصناعية إلى الولايات المتحدة، والتي تم استخدامها من قبل الرئيس السابق دونالد ترامب في أجندته «أمريكا أولاً». زعم ترامب أنه بعودة الإنتاج إلى الولايات المتحدة من دول مثل الصين والمكسيك، ستستعيد الولايات المتحدة صناعات ووظائف من فترة ما قبل النظام النيوليبرالي الحالي. ومع ذلك، فإن أجندته لم تجذب العديد من الشركات العالمية للعودة إلى الولايات المتحدة، السبب الرئيسي بالطبع نظراً لوجود اختلافات في الأجور العالمية، حيث تعد الأجور في الصين جزءاً صغيراً من الأجور الأمريكية.

وتوضح الدراسة أن الشركات والدول استخدمت الجائحة والإغلاقات المصاحبة لها لزيادة استغلال العمال في سلاسل التوريد الرئيسية. حيث قدمت الدول الدعم المالي للشركات الكبيرة وسمحت لها بالعمل في ظروف خطيرة وسرقة الأجور واستخدام العمالة غير الحرة والعمالة المجبرة. والأمثلة الأبرز تزايد حالات استغلال العمالة في صناعة الملابس وقطاع اللحوم وصناعة الأدوات الطبية. وربما من أشهرها زيادة حالات العمالة المجبرة في صناعة القفازات المطاطية في ماليزيا، حيث يعمل العمال المهاجرون تحت التهديد والحرمان من حقوقهم.

تستثمر الشركات الكبيرة بشكل مكثف في التكنولوجيا الرقمية والروبوتات والأتمتة لزيادة استغلال العمال وربحية الشركات. ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيق أنظمة الروبوتات والتكنولوجيا الرقمية في

قطاع وحدات التخزين العالمي، وتبدو النتائج عن تحويل العمال إلى أدوات للالات واضحة ومدمرة للتنمية رأس المال البشري. ففي استطلاع أجري على 145 عاملاً في مستودع أمازون المؤتمت في ستاتن أيلاند، كان 66% منهم يعانون ألماً جسدياً أثناء العمل، و42% منهم استمروا في تجربة الألم خارج ساعات العمل. وكما يشير تقرير في الـ Financial Times، يتعرض البشر للطحن في نظام روبوت يعمل بوتيرة روبوتية. وقد ترافق العمل من المنزل بزيادة كبيرة في طول يوم العمل. فمجلة هارفارد بزنس ريفيو أشارت إلى أنه في الولايات المتحدة، «زاد طول يوم العمل المتوسط بمقدار 48,5 دقيقة خلال فترة الإغلاق في أوائل الجائحة... ونقّر أن أفضل المؤسسات شهدت زيادة في الوقت الإنتاجي بنسبة 5 بالمئة أو أكثر». باختصار، يتضح من البحث أن استغلال العمالة واستخدام العمالة المجبرة وسرقة الأجور ليست هي المسار الوحيد الذي تعزز فيه الشركات مرونتها في سلاسل التوريد. بل تشمل أيضاً استخدام التكنولوجيا الجديدة، وخاصة التكنولوجيا الرقمية والأتمتة، لزيادة استغلال العمال وربحية الشركات. فالشركات الكبيرة تستثمر بشكل كبير في تلك التقنيات بهدف تحقيق أهدافها. لذلك، يظهر أن الشركات الكبيرة تستخدم العديد من الإستراتيجيات لزيادة استغلال العمال وتحقيق مرونة أكبر في سلاسل التوريد. يشمل ذلك تكتيكات مثل انتقال الإنتاج إلى بلدان تقدم أجوراً أقل واستخدام العمالة المجبرة وسرقة الأجور، بالإضافة إلى الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والأتمتة لتحقيق ربحية أعلى. هذه الممارسات تؤثر سلباً على حقوق العمال وظروف عملهم، وتشكل تحدياً للتنمية رأس المال البشري والعدالة الاجتماعية.

■ بتصرف عن:

**Limits to Supply Chain Resilience: A Monopoly Capital Critique**



# إجهاض آخر أمل للفلاحين مقابل توسيع بوابات النهب!



عقد مؤتمر الحبوب بتاريخ 2023/5/8 وقد كان يمثل البوابة الرسمية الأخيرة أمام الفلاحين كي يتم خلاله إقرار سعر مجز لمحصول القمح، لكن مع كل أسف، فقد كانت مخرجات المؤتمر غير مثمرة على مستوى تعديل السعر!

■ مالك أحمد

## «الإدارة الذاتية» تنافس بشدة!

حددت «الإدارة الذاتية» سعر كل كيلو غرام واحد من القمح للموسم الزراعي 2023 بمبلغ وقدره 43 سنت من الدولار الأمريكي. إن مبلغ 43 سنت يعني بما يقابله بالليرة السورية وفقاً لسعر الصرف الرسمي ما يعادل 3354 ليرة، ويتجاوز 4000 ليرة بحسب سعر السوق الموازي، بالإضافة لذلك، فإن تحديد السعر بالدولار يضمن للفلاح عدم تكبده سلبات التضخم لحين موعد الحصاد وتسليم المحصول!

على ذلك، فإن المبلغ المحدد لسعر القمح أعلاه يعتبر منافساً للسعر المحدد رسمياً من قبل الحكومة، وبشدة، ما يعني أن كامل محصول منطقة الجزيرة، وفي بقية مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية» لن يصل إلى مستودعات مؤسسة الحبوب دون أدنى شك، وذلك لسبب بسيط، أن مصلحة الفلاح تتوافق مع سعر الإدارة الذاتية في هذه المناطق، ولا تتوافق مع سعر الحكومة المجحف أصلاً، والذي لا يغطي تأمين تكاليفه بالحد الأدنى، رغم مناشداته ومطالبه بتعديل هذا السعر، والتي ذهبت إلى غير رجعة وبلا فائدة!

ولا ندري إن كانت حسابات وزارة الزراعة التقاؤلية عن المساحات المزروعة بمحصول القمح تدخل ضمنها المساحات الخاضعة لسيطرة «الإدارة الذاتية» أم لا؟ فبحال كان ذلك، فإن الحديث عن مليون طن هو حديث خلبي وأهم، غايته التسويق والتضليل ليس إلا!

## توقعات موضوعية!

من المتوقع أن يلجأ بعض الفلاحين إلى تهريب محصولهم من القمح، أو جزء منه على أقل تقدير، وخاصة في المناطق القريبة من مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية» إلى هذه المناطق كي يتم نقاضي السعر المنافس المحدد للمحصول من قبلها، بدلاً من تحمل الخسارات لقاء السعر المجحف المحدد حكومياً، مع المغامرة بما

على ذلك فقد استقر الأمر رسمياً، بشكل مباشر وغير مباشر، على تكريس خسارة الفلاحين، مع عدم ضمان تسليم مؤسسة الحبوب كامل الإنتاج، بالإضافة إلى التضحية بالمواسم القادمة!

## مؤتمر بتوصيات خلبية ونتائج غير مضمونة!

تفاؤل الفلاحين الذي تم إجهاضه لم يكن عن عبث، فمؤتمر الحبوب الذي عقد في العام الماضي عدل سعر محصول القمح في حينه، وهو ما انتظره هؤلاء من المؤتمر لهذا العام، لكن دون جدوى!

أما الحديث عن التوصيات بشأن استلام كامل محصول القمح، وعن تقديم التسهيلات، وغيرها من التوصيات التي تم الإعلان عنها كمخرجات لهذا المؤتمر، فكلها تعتبر غير ذات أهمية بالنسبة للفلاحين بالمقارنة مع السعر المجحف الذي تم إقراره للموسم الحالي! على الطرف المقابل، فقد كان الحديث الرسمي عن لسان مدير عام مؤسسة الحبوب داخل المؤتمر: أنه «من المتوقع أن تصل الكميات إلى أكثر من مليون طن، لكن لا نستطيع أن نحزم لأن هذا الموضوع يخضع لعدة ظروف، لكن وفق ما أكدت عليه وزارة الزراعة لجهة الكميات التي تمت زراعتها، سواء بالمساحات المزروعة البعلية والمروية نستطيع القول: إننا متفائلون بالموسم لهذا العام».

بمعنى أكثر وضوحاً، فإن مؤسسة الحبوب نفسها ليست على يقين من استلامها للمحصول بحسب تقديرات وزارة الزراعة!

وربما عدم يقين المؤسسة عن لسان مديرها العام مبرر ومشروع، خاصة مع واقع تراجع المحصول عاماً بعد آخر، برغم الحديث الرسمي الذي كان يقول عكس ذلك دائماً، بما في ذلك ما لم ننسه بعدما تمت تسميته بعام القمح، والذي كانت نتائجه أقل بكثير من العام الذي سبقه!

يمكن أن يطال هؤلاء من مخالفات وغرامات جراء عدم تسليمهم كامل محصولهم لمؤسسة الحبوب!

على ذلك، فإن التوقعات المتفائلة بالموسم الحالي تزداد سقوطاً وتهاوياً، ليس بسبب عدم اليقين من المساحات المزروعة، وما يقابلها من إنتاج متوقع فقط، بل بسبب الظلم والجور في السعر الحكومي، والسعر المنافس أعلاه، الذي يدفع لعدم تسليم المحصول لمؤسسة الحبوب، وبالحاد الأدنى لتهريب جزء كبير منه!

أما الطامة الكبرى، فهي أن من غامر هذا العام من الفلاحين وزرع القمح فهو لن يغامر في العام القادم، وذلك لانعدام ثقته بالحكومة وإجراءاتها، اعتباراً من حديثها المبالغ به عن الدعم، وصولاً إلى سعرها الجائر!

## رسمياً.. مصالح أصحاب الأرباح أهم!

يبدو بعد كل ما سبق، إن الحكومة حققت غاياتها ومراميها تماماً، فهي بالإضافة لتضحياتها بموسم القمح الحالي، تدفع باتجاه التضحية بكل المواسم القادمة، عن سبق إصرار!

يبدو أن الحكومة حققت غاياتها ومراميها تماماً فهي بالإضافة لتضحياتها بموسم القمح الحالي تدفع باتجاه التضحية بكل المواسم القادمة عن سبق إصرار!

فهي على علم تام بأن السعر المحدد من قبلها لمحصول القمح ظالم ومجحف، فهو لا يغطي تكاليف الإنتاج، وسيضاف المزيد من الإجحاف على هذا السعر من خلال نسب التخفيض المرتبطة بالأجرام والشوائب، ناهيك عن النسب الإضافية المقطوعة نهياً وفساداً، ما يعني خسارة محققة للفلاحين على حساب تكاليفهم وتعبهم ومستوى معيشتهم وخدماتهم! بالإضافة إلى ذلك، فهي كانت قد ضحت مسبقاً بالموسم من خلال سياسات تخفيض الدعم الجائرة المتبعة من قبلها، والتي لا تجعلها عبارات الحديث عن دعم المازوت والسماد وغيره!

وبكل اختصار، فإن كل كيلو غرام نقصان في محصول القمح المحلي المسلم لمؤسسة الحبوب، ولاي سبب كان «جفاف» تراجع إنتاج - منافسة - تهريب...، سيكون هناك كيلو غرام مقابل يتم تأمينه عبر الاستيراد، وبما يضمن حصة ربحية منه لصالح شريحة المستوردين مع الهوامش الإضافية بذرائع العقوبات والحصار، بالإضافة إلى هوامش النهب والفساد، وهو ما يمثل مصلحة أهم من مصلحة الفلاح والإنتاج والأمن الغذائي والاقتصاد الوطني!

## فوق كل جائع.. ثمة من يتربح من الجوع!



## ■ سعد خاطر

مرت به البلاد، لا تتخذ السياسات الحالية أية خطوات للحد من هذا الانهيار، بل تسير خطوات واضحة وحاسمة لتزيد منه! أليس مثال القمح مؤخراً مثالاً فاقعاً؟

أكبر دليل على ذلك، هو السياسة الرسمية في مواجهة الجوع: منذ سنوات عدة، تم تصنيف الوضع الغذائي في سورية كأزمة غذائية على مستوى العالم، الآن، ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة لعام 2023، هنالك ملايين السوريين الذي لا يعانون من الجوع، فحسب، بل من الجوع الفاقع والمستمر. فماذا فعلت السياسات الاقتصادية للتعامل مع هذه الأزمة؟ هل اتخذت أية إجراءات لخفض أسعار الغذاء؟ لا... الغذاء ما زال مرتبطاً بالاستيراد والدولار. وبدلاً

من ذلك، تم تقليل كمية الغذاء المدعوم، واعتماد خطة تقشف لتوزيع كميات أقل من الغذاء على الأسر. هذا كله لأن الغذاء المستورد

من الممكن، من الناحية النظرية، تعريف السياسة الاقتصادية بوصفها المنهج الذي يعبر عن آلية تشغيل النظام الاقتصادي السياسي، وهذا المنهج يمكن تعريفه والوصول إلى وصف يعكس طبيعة هذا النظام الاقتصادي أو ذاك. رغم ذلك، تختلط على البعض طبيعة السياسات الاقتصادية السورية، ولا سيما أنها اعتادت أن ترفع شعاراً وتمارس عكسه.

بطريقة أخرى، متى تكون السياسات الاقتصادية وطنية؟ ببساطة عندما تحمي البلاد وتدفعها إلى الأمام. في الظرف السوري الحالي، تكون السياسات الاقتصادية وطنية عندما تكون قادرة على الحد من الانهيار المستمر في البلاد، ووضع خطة لتوحيد السوريين، والعمل على إعادة بناء وحدتهم وكرامتهم. وفقاً لهذا المعيار، فإنه في ظل كل ما

هل نستطيع الحديث حول هوية السياسة الاقتصادية في سورية الحالية؟ هل يمكننا تصورها أو تقديم تعريف لها؟

يدرك أن الأسعار المحلية تتجاوز أسعار الدولار في السوق. السبب الحقيقي، هو أن أصحاب القرار الفعلي في البلاد منحازون بشكل حاسم ضد مصلحة الناس.

تلقي نظرة على أسعار الأغذية في الدول المعاقبة مثلنا لنكتشف حجم النهب الذي نتعرض له بسبب الفساد الكبير. كما أنها لا تنبع من ارتفاع سعر الدولار، حيث بات الجميع

أصبح مادة للربح الكبير، وأسعاره تتجاوز الأسعار العالمية بنسب كبيرة. وهذه الزيادات لا تنبع من تكاليف العقوبات، كما يحاول بعض الرسميين أن يبرروا، إذ يكفي أن



# علماء أمريكيون: سلاحنا النووي «شائخ» ونعمل على «تطويره» بلا اختبارات!

نشرت مجلة العلم الأمريكية الشهيرة «Science Magazine» مقالاً في عددها للشهر الماضي «21 نيسان 2023» بعنوان: «كن واثقاً ولكن تأكد: المختبرات الأمريكية تقوم بإصلاح وترميم مخزونها النووي، فهل يمكن التحقق من صلاحية الأسلحة دون اختبارات للقبائل؟». والمقال، إضافة إلى احتوائه على اعترافات بمشكلات علمية-تقنية «خطيرة» من وجهة نظر الأمن القومي الأمريكي، وعدا عن مساهمته الوظيفية في البروباغندا السياسية الأمريكية، يعتبر كذلك مثلاً جديداً يعكس الحالة المتردية التي وصل إليها التجاهل أو القفز عن أساسيات في المنهج العلمي؛ كقاعدة أن «التجربة معيار الحقيقة»، في ظل الاعتماد المفرط على «النمذجات» و«المحاكاة» الحاسوبية، التي رغم أهميتها وفائدتها، لكن يبدو أنها باتت أيضاً تستخدم كذرائع لابتعاد عن التجارب الواقعية والأكثر تكلفة، ولا يخفى أن الأزمة الاقتصادية الرأسمالية عامل مهم في الضغط بهذا الاتجاه.

## ■ إعداد: د. اسامة دليقان

في السلاح النووي الحقيقي، تعمل متفجرات تقليدية على نسف «حفيرة» بلوتونيوم، بحيث يتم إيصال هذا المعدن إلى كثافة حرجة تطلق العنان لتفاعل انشطاري متسلسل انفجاري. وبدورها، تقود طاقة التفاعل إلى اندماج نظائر الهيدروجين في المرحلة الثانية من عمل السلاح، مولدة مزيداً من النوترونات، والتي تشتت بدورها مزيداً من الوفود الانشطاري النووي. وهكذا تتعاقب في عمل السلاح مراحل (الانشطار-اندماج-انشطار) محررة كمية هائلة من الطاقة، حيث يمكن لرأس حربي نووي بطول متر واحد أن ينفجر بقوة مكافئة لمليون طن من مادة TNT، فإذا ألقي على مدينة ما، تنتج منطقة بقطر 2,5 كيلومتراً على الفور، بينما تعمل موجة النشاط الإشعاعي للانفجار على تهديم المباني لمسافات أبعد بكثير من هذه الدائرة، وسوف تقتل نحو نصف مليون إنسان وتخلّف عدداً مماثلاً من الجرحى أو المرضى.

## «محاكاة» بغير البلوتونيوم

سلّطت المقالة المذكورة الضوء على منشأة علمية عسكرية تقع ضمن أراضي مختبرات «لوس ألاموس» الشهيرة ذات الحراسة المشددة في ولاية نيومكسيكو الأمريكية، تسمى DARHT - اختصار لـ«اختبار الموانع الديناميكي التصويري-الشعاعي ثنائي المحور»: تستخدم لدراسة حركة الموانع «السوائل والغازات والأصالب اللدنة» والمعادن الصلبة المتحركة لموانع تحت شروط متطرفة كالضغط والحرارة العالية. وتجري تجاربها داخل وعاء فولاذي بشكل جرس، ولكنه لا يمثل قنبلة بلوتونيوم نووية حقيقية، بل يحاكيها، حيث يحتوي على «حفيرات» pits مزيفة، أكبر قليلاً من كرة قدم، مصنوعة من معادن كثيفة كالرصاص أو التنتالوم أو اليورانيوم المستنفذ، مشابهة بالخصائص لحفيرات البلوتونيوم الحقيقية عدا ميل الأخير للانشطار. وبشعاعين عموديين من الأشعة السينية يصور الانفجار الداخلي للحفيرة، ليقارن علماء الأسلحة الصور بمحاكاة على كمبيوتر عملاق لمعرفة «مدى تطابق العالمين الحقيقي والرقمي».

أولت وزارة الحرب الأمريكية اهتماماً بمنشآت مثل DARHT منذ العام 1992، بعد قيام «لوس ألاموس» ولورانس ليفرمور الوطني، وسانديا الوطني، بإيقاف الاختبارات الكاملة للأسلحة النووية. وبحلول عام 1996 وقّعت أمريكا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية، وباتت تعتبر خياراتها الوحيدة لضمان عمل رؤوسها الحربية: منشآت مثل DARHT، ومحاكاة حاسوبية لـ«شيفرات الأسلحة»، وذاكرة تخزين البيانات من الأيام الخوالي للتجارب النووية. واعتبرت ذلك كافياً لتغييرات طفيفة على الأسلحة القديمة «كوضع فتيل جديد، وتعبئة جديدة من التريتيوم نظير الهيدروجين». وفي كل عام، كانت كل من الإدارة القومية الأمريكية للأمن النووي «NNSA»، بوزارة الطاقة الأمريكية، ووزارة الدفاع، تصادقان على المخزون، وهو تقييم يعني أنهما مقتنعتان بأن الأسلحة ستعمل إذا استخدمت في حرب قادمة. ويقول جيف ويلسون، مدير مركز المعلومات الدفاعية في مشروع الرقابة الحكومية، الذي يؤيد خفض الإنفاق على الأسلحة النووية: «نظراً لأننا فجّرنا الكثير منها، فإن هذه الأشياء يمكن الاعتماد عليها بشكل مدهل» على حدّ تعبيره.

ويخضع المخزون الآن لعملية إصلاح وترميم شاملة هي الأكبر منذ عقود. في السنة المالية 2023، خصّصت لـ NNSA ميزانية قياسية 22,2 مليار دولار، سيخصّص جزء كبير منها لإنتاج حفر بلوتونيوم حقيقية جديدة بدل القديمة في الترسانة وتحديث أربعة رؤوس حربية. السلاح الخامس، الملقب بـ W93a، وهو رأس حربي تطلقه غواصة، هو برنامج تصميم جديد كلياً. يقول مارفن آدمز، نائب مدير NNSA لبرامج الدفاع: «إنه حقاً أول برنامج رأس حربي لدينا منذ نهاية الحرب الباردة لا يكون تحديثاً أو تمديداً لعمر سلاح سابق موجود».

## شيخوخة «البلوتونيوم»

بحسب المقالة، أصدرت «مجموعة سرية» من الفيزيائيين عام 2019، تسمى «جيسون»، مشورة للحكومة الأمريكية بشأن الأمن القومي، حثتها فيها على إنتاج حفيرات البلوتونيوم «بأسرع ما يمكن» وذلك «لتخفيف المخاطر المحتملة التي تسببها شيخوخة البلوتونيوم». وأشارت المقالة إلى أن «حفيرات البلوتونيوم في القنابل تشكل تحدياً علمياً: تأثير التغييرات الطفيفة على سلوكها غير مفهوم بما يكفي، وليس سهلاً صنعها. وذلك جزئياً لأن البلوتونيوم، وهو معدن موجود فقط منذ عام 1940، غامض ويصعب التعامل معه».

وللتوضيح نذكر قراء «قاسيون» بأن البلوتونيوم من العناصر «الصناعية»،

والكميات المتوافرة منه طبيعياً في كوكبنا ضئيلة جداً، أغلبها بشكل نظير البلوتونيوم Pu239، فعمره النصفّي القصير نسبياً «24110 سنة فقط» يعني أنه تم استنفاد الكثير منه منذ تشكل كوكب الأرض. وبالتالي يُعدّ مصدره الأساسي النشاط البشري عبر التفاعلات النووية «السلمية أو العسكرية».

إضافة إلى ذلك فإن العديد من حفيرات البلوتونيوم الأمريكية الحالية يزيد عمرها عن 40 عاماً، ويتصرّف البلوتونيوم بطرق «مربكة» في شيخوخته: يتحلل إشعاعياً، ينمو على سطحه طلاء تأكسدي من «الصدأ» الأخضر الغامض، تخرج ذراته من مكانها في شبكته المعدنية أثناء انبعاث نظائر اليورانيوم، تتغير أبعاده عندما ينزل بين ست مراحل صلبة مختلفة، وليس بالضرورة أن يتفكك إشعاعياً بالسهولة المطلوبة. وتتابع المجلة بأن آخر مرة تم فيها إنتاج «حفيرات» بلوتونيوم على نطاق واسع «في أمريكا» كانت في الثمانينات في مصنع «روكي فلاتس» في كولورادو، المتعاقد مع وزارة الطاقة الأمريكية، والذي تم إغلاقه «بسبب الانتهاكات البيئية» بحسب قولهم، مع إجباره على دفع غرامة 18,5 مليون دولار.

وتخطّط NNSA لإنتاج البلوتونيوم في موقعين محاطين بحراسة مشددة وسرية «وأسلاك شائكة ذات شفرات حادة»، ويشغلان آلاف العمال، وهما: مختبر «لوس ألاموس» ومختبر «سافانا ريفر سايت» في ولاية كارولينا الجنوبية، حيث أكلت إليهما مهمة الوصول إلى إنتاج 80 حفرة بلوتونيوم جديدة كل عام بحلول عام 2030، ولكنه موعد نهائي تعترف NNSA بأنها غير قادرة على الوفاء به، وتقول إنّه لا تتوقع إنتاج أول حفيرة بلوتونيوم جاهزة للتخزين إلا اعتباراً من العام 2024.

## «واثقون» من أسلحتهم بلا اختبارات!

تورد المقالة الأمريكية التي بين أيدينا زعماً قد يثير الاستغراب عند كثيرين والتساؤل فيما إذا كان موضوعاً أم غروراً أم بروباغندا: «إن علماء فيزياء الأسلحة [الأمريكيين] في المختبرات واثقون من قدرتهم على تحسين الأسلحة الموجودة وتصميم أسلحة جديدة دون اختبارات! وتتابع: «إن عمليات المحاكاة الحاسوبية الخاصة بهم متفوقة إلى حد كبير على تلك التي في الماضي، وتجارب مثل DAHRT هي أكثر قوة». ثم تستشهد

بروب نيلي، مدير مختبرات ليفرمور لمحاكاة الأسلحة والحوسبة، حيث يسأل: «هل يمكنك تصميم سيارة فورمولا 1 جديدة دون تسييرها على مسار حقيقي؟ أو هل يمكنك تصميم طائرة بوينغ جديدة دون أن تطيرها في البداية؟»، ثم يضيف: «في حالة الأسلحة النووية وحفر البلوتونيوم الخاصة بها، يبدو أن الإجابة هي في الواقع: نعم».

في هذه المحاجة التي تدفع بها المجلة الأمريكية إلى قرائها، يتم تجاهل فارق مهم بين صناعة سيارة أو طائرة من جهة وبين صناعة سلاح نووي. فإذا كانت المجلة تحاول ترويح طمأنة للأمريكيين بـ«تفوقهم» النووي، فإنها تستفيد من واقع أن تصميم سيارة أو طائرة يمكن اكتشاف مدى نجاحه أو فشله بسهولة أكبر بكثير مقارنةً باكتشاف مدى النجاح أو الفشل العملي لسلاح نووي؛ ففي الحالة الأولى يمكن تصنيع عدد، ولو محدود، من السيارات أو الطائرات الحقيقية بناءً على التصميم الجديد وتسييرها أو تطيرها الفعلي لئرى إذا كانت تعمل بنجاح أو تخفق، وبالمثل يمكن أن يكشف بسهولة مثلاً فشل التكنولوجيا الأمريكية للصواريخ فرط الصوتية كما حدث حتى الآن نظراً لاضطرارهم أن يخرجوا «تصاميمهم» و«محاكاتهم» إلى أرض الواقع والتجريب العملي، أمام ضغط منافسة النجاح الروسي «العملي والنظري» في هذا المجال. وبالمثل لم يطل الأمر بادعاءات التفوق «السحري» الذي أطلقتته شركات لقاحاتهم في تجربة الوباء الأخيرة قبل أن يكشف الواقع مبالغاتهم حول مدى فعاليتها وسلامتها. ومنذ فترة قريبة كانت هناك «على الورق» وفي «المحاكاة الحاسوبية» تصاميم رائعة من شركة إيلون ماسك «سبيس إكس» لمركبة الفضاء Starship وصاروخها الحامل «السونر ثريل» فيما وُصف بأنه «أضخم صاروخ في التاريخ سيجمل بشراً إلى القمر والمريخ»، ولكن محك تجربة إطلاقه انتهت، حتى الآن، بانفجاره بعد دقائق من التحليق.

بالمقارنة مع كل ذلك، فإن خطورة الاستعمال الواقعي لخيرة نووية إستراتيجية - وهو ما يجب من الناحية الإنسانية تجنب حدوثه - تبقى مزامم التفوق «بالتأثير الإستراتيجي العسكري لها» رهناً للشكوك، علماً بأن صواريخ إيصالها أمر مختلف حيث بات التفوق الروسي فيها مع التكنولوجيا فرط الصوتية يقيناً، لأنها استخدمت عدة مرات على أرض الواقع «بذخائر غير نووية».

بلوتونيوم السلاح النووي الأمريكي الحالي يزيد عمره على 40 عاماً ولن يداوا بتجديده قبل العام المقبل



# السعودية... تحول جذري أم مناورة؟



مع زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان إلى السعودية، عاد التشكيك بجذرية التحولات الجارية في المملكة العربية، قرغم أن العلاقات بين واشنطن والرياض كانت مضطربة بشدة في الفترة الماضية، إلا أن التعاون اللصيق الممتد لعقود طويلة بين البلدين يجعل فكرة انفكاك الأخيرة عن الولايات المتحدة تبدو للبعض كما لو أنها جزء من قصة خيال علمي لا أكثر!

## ■ علاء ابوضرّاج

أنهى سوليفان رحلة عمل إلى جدة، التقى فيها بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ونظرائه من السعودية والهند والإمارات العربية المتحدة، جرى على هامشها تداول جملة من المسائل، وأشارت تقارير إعلامية إلى بعض أهداف هذه الزيارة.

### مشاريع البنية التحتية

قبل الغوص في طبيعة التغيرات الجارية في السعودية، ينبغي وضع زيارة مستشار الأمن القومي ضمن سياقها وحجمها الطبيعي، فالزيارة حصلت بلا شك، وستبعتها زيارة لوزير الخارجية أنتوني بلينكن، لكن حدوثها لا يعني حل المشاكل العالقة بين البلدين، تلك التي عجز رأس الهرم الأمريكي عن حلها سابقاً. فالولايات المتحدة سعت في لقاءات جدة إلى تغيير جملة من المسائل، كان أبرزها: وضع الصين المميز، فيكين تحولت بسرعة إلى الشريك التجاري الأول لمعظم بلدان المنطقة والعالم، وتقدّم استثمارات ضخمة في قطاعات البنية التحتية من محطات الطاقة التقليدية والنووية، وشبكات الاتصالات المتطورة، هذا فضلاً عن تطوير الموانئ وطرق النقل البري وسكك الحديد. وهو ما دفع واشنطن لطرح مشروع إنشاء شبكة من سكك الحديد تربط بين الخليج العربي والموانئ المنتشرة فيه مع الهند، لتكون بذلك شريكاً في تطوير البنية التحتية في المنطقة، لكن بحث هذه المسألة- إن صحت التقارير الإعلامية- جرى على مستوى مستشاري الأمن القومي للبلدان الأربع، ما يعني أن الولايات المتحدة تنتظر إلى هذا المشروع من زاوية أوسع من «الاستثمارات في البنية التحتية»، وربما ترى فيه خطوة من مشروع أوسع، يمكن

أن يؤدي دوراً في إنشاء تكتلات بمواجهة الصين وروسيا، وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإشارات إلى أن الكيان الصهيوني يمكن أن يطرح كطرف في شبكة السكك الحديدية هذه. ولكن ذلك يبقى معلقاً بالرهان الأمريكي والصهيوني على النجاح في توقيع اتفاقية تطبيع للعلاقات مع السعودية. وهو ما سنعرّج عليه لاحقاً.

لكن ومع كل ذلك، يمكن النظر إلى حجم الاستثمارات الصينية في المنطقة- والإمكانات القادرة بكين على تقديمها- إدراك استحالة نجاح الولايات المتحدة المازومة في مهمة كهذه. فحتى إذا أخذنا الهند التي تدخل في اشتباكات حدودية متقطعة مع الصين، تظل الأخيرة شريكها الاقتصادي الأول في الاستيراد، والرابع في التصدير حسب أرقام 2023. ولا يمكن للخليج العربي الذي تحتل بكين الوجهة الأولى لخامات الطاقة المستخرجة فيه أن ينخرط في المساعي الأمريكية لحصار الصين وتعقيد خطواتها في المنطقة.

### السعودية أحد مفاتيح المنطقة

النقاش حول تحولات جارية في مواقف السعودية، وما يترتب على ذلك من تغيير في السياسة الخارجية وطبيعة الدور الذي تؤديه الرياض في المنطقة، يظهر كنقاش مهم، لأن الحديث يدور عن دولة ذات وزن كبير يستند إلى قدرات واحتياطات اقتصادية ذات أهمية كبيرة، وتحديدًا في اللحظات الحالية. ففي البداية تقول الإحصاءات: إن الناتج الإجمالي السعودي تجاوز 1.108 مليار دولار في عام 2022 لتكون بذلك الوزن الأكبر بين الدول العربية، وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية من حيث الناتج الإجمالي، لكن بفارق هائل عن السعودية، إذ حققت الإمارات 507 مليار دولار

في نفس العام، وتبدو المنافسة على المقياس ذاته بعيدة عن مصر، التي بلغ ناتجها الإجمالي 475 مليار دولار، وتظهر الصورة فاقعة أكثر عند المقارنة بدول من وزن الأردن التي حققت في العام نفسه 48 مليار دولار أو السودان بـ 49 مليار دولار. المسألة لا تنحصر في وزن السعودية في المنطقة العربية فحسب، فهي تحتل المرتبة 18 على المستوى العالمي. لكن الجدير ذكره في هذا السياق، هو أن الأرقام جزء مهم لفهم الصورة والأوزان في المنطقة والعالم، لكن الوزن السعودي وإمكانات تطويره تحتاج وضع بعض الملاحظات الإضافية. فأحد التحديات التي يواجهها الاقتصاد السعودي، كان كيفية تحويل هذا الفائض الكبير الناتج عن تصدير الخامات، إلى جزء من خطة استثمار استراتيجية، قادرة على نقل الاقتصاد إلى مستوى أكثر تعقيداً وتنوعاً. ويبدو بشكل واضح أن هذه المصلحة الوطنية والحاجة الملحة اصطدمت مراراً بالسلوك الأمريكي والغربي عموماً. فضمن الشكل السائد للعلاقات الدولية، ونموذج تقسيم العمل المفروض غربياً، كان المطلوب من السعودية أن تبقى مصدراً للمواد الخام، ومستورداً للسلع المصنّعة، ما يعني أنها وقعت ضحية التبادل اللامتكافئ لعقود، وتم نهب كمية هائلة من الثروة، ولعبت مستويات المعيشة المرتفعة نسبياً في دول الخليج دوراً في نشوء سوق استهلاكي ضخم، أدى دوراً كبيراً في سحب الثروة الفعلية من الخليج إلى الغرب. هذا بالإضافة إلى أن السعودية كانت ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم عام 2021، وكان معظم هذه الأسلحة يأتي من الولايات المتحدة والغرب. من جهة أخرى، تتداول الكثير من التقارير الاقتصادية بيانات تشير إلى أن دول الخليج لم تكن صاحبة القرار الفعلي بكيفية توظيف الفائض النقدي، الذي جرى وضعه في صناديق استثمار غربية، ليتحول إلى كتلة مالية ضخمة في المركز الرأسمالي.

### تحول عميق يجري

التقلبات التي حصلت في أسواق الطاقة، وفي فترات مختلفة، كانت كفيلة لإثبات حجم الخطر في بقاء الاقتصاد السعودي بطبيعته

الأحادية، وكان لانخفاض أسعار النفط في فترة وباء كورونا-مثلاً- نتائج كارثية، وخصوصاً أنها امتداد لفترة طويلة من أسعار منخفضة للنفط، وهو ما أدى إلى تفاقم العجز ودفع دول الخليج إلى تأمين موارد عبر بيع الأصول والسحب من الاحتياطات. فيحسب مؤسسة النقد العربي السعودي انخفضت القيمة الصافية للأصول السعودية الخارجية من 497,33 مليار دولار في شهر شباط عام 2020، إلى حوالي 473,33 في شهر آذار من العام نفسه، بانخفاض بلغ 4,8% ووصل إلى 23 مليار دولار! ما يمكن أن يكون مثلاً واضحاً على المشكلة، وهو ما يفسر السعي السعودي لخفض الاعتماد على النفط، إذا استطاعت خفض مساهمة النشاطات النفطية في الناتج الإجمالي من 45,2% في عام 2011 إلى 38,8% في عام 2021.

دول الخليج والسعودية تحديداً، كانت تعلم أن البحث عن مصالحها الحقيقية سوف يأخذها بعيداً عن الغرب، باتجاه أفاق جديدة تسمح لها بتطور اقتصادي متوازن، ما يجعل التحولات الجارية في مواقف السعودية اليوم تطوراً طبيعياً لمرحلة طويلة من المراجعة، حتى وصلنا إلى لحظة كان فيها التوازن الدولي يسمح ببدء عملية الانفكاك هذه. لا تزال السعودية وغيرها من دول الخليج معلقة بعمرى مخفية مع الولايات المتحدة والاقتصاد الغربي، وهو ما يحتاج وقتاً كافياً لعلاج، وخصوصاً أن الارتباطات هذه كانت دائماً في القطاعات الأكثر استراتيجية، مثل: الأمن والتسليح، هذا بالإضافة إلى أن العقوبات الأمريكية وطريقة تعاملها مع الأصول الروسية مثلاً، تشكل تهديداً لدول الخليج التي تحتفظ بأصول ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي لن تتردد في استخدامها كأوراق ضغط وابتزاز. الصورة معقدة بلا شك، ولا يمكن الجزم بكيفية إنجاز التحول المطلوب، لكن ما يمكن تأكيده، أنه أصبح على الطاولة، وتنتظر له السعودية بوصفه ضرورة وطنية لم يعد يمكن تأجيلها. إنجاز تحول بهذا الحجم يمكن أن يدفع المملكة للعب دور كبير جداً في المنطقة، ويثبت أقدامها في ظل بناء فضاء جيوسياسي جديد فيها.

لعبت مستويات المعيشة المرتفعة نسبياً في دول الخليج دوراً في نشوء سوق استهلاكي ضخم



# كسر الدرع والسهم والكيان خلفهما



بعد 5 أيام من المعارك الطاحنة بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني تحت عنوان معركة «نار الأحرار» رداً على عملية «الدرع والسهم» التي أطلقها جيش الحرب الصهيوني لاغتيال قياديين من فصائل المقاومة الفلسطينية، ورداً على اعتداءاته على عموم الفلسطينيين والمسجد الأقصى، باقتحاماته والاستفزازات التي جرت به، وثاراً للأسرى الأحياء منهم والشهداء، انتهت جولة أخرى من المعارك باتفاق لوقف إطلاق نار مساء أمس السبت.

## ■ يزت بوهظه

بدأ وقف إطلاق النار هذا من الساعة العاشرة، بعد أن استهداف المقاومة بضربات صاروخية لإحدى القواعد العسكرية الصهيونية في سدبروت جنوبي تل أبيب، وفي حين أصدرت الغرفة المشتركة للمقاومة بياناً يفيض قوة وإصراراً، كان موقف الصهيوني التهديد والوعيد بعملية أخرى تعكس مدى تضرره واستيائه مما جرى.

مرة أخرى، أثبتت المقاومة الفلسطينية الشعبية المدنية منها والمسلحة، قدرتها على مقارعة العدو بكفاءة وقدره أعلى مما سبق، واستعدادها للدفاع عن نفسها بوجه أي تهديد، وتحت أي ظرف وشروط، والخروج من المعركة منتصرة عسكرياً وسياسياً، وبتفاؤل وإرادة أكبر مما مضى، ذلك على الرغم محاولات العدو التركيز على جانب وحيد من الحدث يتعلق بأرقام إحصائية من دمار وشهداء يخبئ خلفها.

خلال الأيام الـ 5 الماضية، اعتدى الكيان الصهيوني على قطاع غزة بالقصف الأرضي والجوي، عبر المروحيات والمقاتلات الجوية، استهدف واغتيال خلالها عدداً من قيادات المقاومة الفلسطينية، وجموعاً من المدنيين الفلسطينيين وعشرات المنازل، راح ضحيتها وفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية 33 شهيداً، بينهم 6 أطفال و3 نساء وأكثر من 50 إصابة. أخطرت المقاومة الفلسطينية الكيان بمئات الصواريخ رداً على اعتداءاته، في تل أبيب ومستوطنات ريشون لتسيون وعسقلان وسدبروت ورامات غانا ويافا ورحوفوت وأشكول، أعلن الكيان على إثرها مقتل مستوطنين اثنين وجرح آخرين، وعرقلة حركة الطيران في عدد من المطارات، ودوي صافرات إنذار. ومرة أخرى، كانت تكاليف المعركة

موجعة لكيان الاحتلال من كافة النواحي، سياسياً وأمنياً واجتماعياً واقتصادياً... وبشكل مكثف: كان أثر المعركة ونهايتها على الكيان ومستوطنيه مزيماً من القلق والتوتر وانسداداً للأنف، بينما احتفى الفلسطينيون بشهادتهم، مؤكدين سعيهم القضاء على الاحتلال بعزيمة أكبر ووحدة أوسع.

## موقفا الغرفة

### المشتركة للمقاومة، والكيان

جاء في بيان الغرفة المشتركة للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بعد إعلان اتفاق وقف إطلاق النار: «انتهت جولة من القتال والمقاومة والصمود، ولكن مقاومتنا بدأت من جديد أكثر قوة وعنفواناً. اختتمت الغرفة معركة «نار الأحرار» لكن الرايات لم ولن تنكس، وإرادة القتال لم ولن تتراجع أبداً، لقد أخطأ العدو التقدير حينما ظن أن الوقت في صالحه، وأن الفرصة مواتية لاغتيال ثلثة من قادة المقاومة الأخيار، وأراد أن يغلق الجولة في أسرع وقت وحسب رغبته، معتقداً أنه بذلك قد حقق إنجازاً وخرج بصورة النصر، لكنه فوجئ بحكمة وبنشاط المقاومة وبراعتها في إدارة المعركة، التي أربكت حساباته وأدخلته في معادلة الاستنزاف، واشغلت منظومته الأمنية وأرهقت جبهته الداخلية الهشة، وجعلتها في حالة ترقب وقلق، فكانت يد المقاومة هي العليا، في معادلة القوة والردع، فأمطرت العدو بمئات الصواريخ والقذائف المدفعية».

بينما طالب وزير الأمن القومي الصهيوني المتطرف إيتار بن غفير بتنفيذ عملية عسكرية ضد الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية، وقال «ما حدث في العملية جيد ومهم، لكن لا يمكننا الدخول في فترة احتواء وهدوء. يجب أن تكون العملية القادمة في «يهودا

والسامرة» [الضفة الغربية] ... عدد غير قليل من الإرهابيين يخرجون من هناك، وبالتالي، فإن المطالب التالي هو القتل المستهدف هناك أيضاً».

## اتفاق وقف إطلاق النار بشروط المقاومة

قبيل انتهاء المعركة عبر التوصل للاتفاق، أعلنت حركة «الجهاد الإسلامي» مجموعة من الشروط للتوصل إلى وقف إطلاق النار مع كيان العدو، منها: أن يكون متبادلاً ومتزامناً، وأن يؤكد على انتهاء سياسة الاغتيالات للأفراد، وهو ما أعلن عنه لاحقاً، حيث تضمن نص الاتفاق وقف إطلاق النار، ووقف استهداف المدنيين والمنازل، و«وقف استهداف الأفراد».

يعكس هذا التنازل بالموقف الصهيوني وقبوله شرط المقاومة حاجته هو بالتحديد، وبشكل سريع، لانتهاء المعركة عسكرياً، وما تسببت وستسبب من تداعيات على الداخل «الإسرائيلي»، وإن لم يكن هذا التنازل، والمواقف المشار إليها سابقاً يكفيان للتأكيد على أن المعركة جرت وانتهت لصالح الفلسطينيين، فالأيام القادمة ستثبت ذلك بما قد يجري داخل الكيان وانعكاساتها على أزمته السياسية.

## المعركة لتغطية الأزمة داخلياً؟

يعتبر جزء من التحليلات المرتبطة بالمعركة الأخيرة بين الفلسطينيين والصهاينة، أن ما جرى استناداً لقاعدة تقليدية، وكان انطلاقاً من حاجة «إسرائيلية» لإعلان حرب تغطي على أزمته الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وترصّ صفوفه على إثرها. وإن كان هذا الأمر يمثل جزءاً من حقيقة المجريات وخلال فترة زمنية مجتزأة، إلا أنه لا يغطي الحقيقة كاملة، والتي ترتبط بمجمل التطورات الدولية والإقليمية، التي تتصل مباشرة بأزمة الكيان نفسه، وصعود المقاومة الفلسطينية وانفتاح الأفق أمام حل قضيتها. لكن حتى وإن اكتفينا مؤقتاً بجزئية محاولة التغطية على الظروف الداخلية، فإن الكيان

بحكومته قد فشل في هذه المسألة، وكانت نتيجتها خسارات كبيرة له، لن تؤدي سوى إلى مزيد من الانقسام الداخلي، ومن المرجح الإسراع بانهايار حكومته الحالية، التي بدأت استفزازاتها المتعمدة على الفلسطينيين منذ أكثر من أسبوعين، عبر اقتحامات الأقصى وما جرى خلالها، وتوسيع المستوطنات والاعتقالات وغيرها من الإجراءات التصعيدية، التي تتحمل مسؤوليتها أمام باقي الأطراف السياسية الصهيونية والمستوطنين أنفسهم داخلياً، وسترتد عليها لاحقاً.

## المعركة جزء من تطورات أوسع

لا يمكن تفسير وتحليل المعركة الأخيرة، وسابقاتها، وما يجري بين واحدة وأخرى من وجهات وعمليات مقاومة شعبية ومسلحة، دون ربط الملف الفلسطيني مع عموم التطورات الدولية والإقليمية، فحاجة الكيان الصهيوني المذكورة سابقاً بفتح معركة ما للتغطية على ظروفه الداخلية، قد جاءت أساساً نتيجة وجود أزمة سياسية واقتصادية داخلية ترتبط مباشرة بأزمة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وتراجعهم، وهي أزمة ازدادت حدتها أساساً بعامل داخلي بعد معركة سيف القدس الماضية، التي كانت تل أبيب نقطة استهداف رئيسية من المقاومة خلالها كذلك.

وقد جاءت المعركة الأخيرة بعد تطورات وتغيرات إقليمية أكثر منها دولية، ليس أقلها إعادة العلاقات الإيرانية السعودية، أو دور ترويكأ أستانا المتزايد في الملف السوري مثلاً، بما يحملانه من جوانب تؤثر على الملف الفلسطيني.

وبالعكس منه، تتيح هذه التطورات، وأزمة الكيان ضمناً، فرصاً متزايدة أمام الفلسطينيين لحل مشكلتهم مستقبلاً، فرص يجري التقاطها والدفع بها إلى حدودها القصوى وبأقل الخسائر الممكنة، وهو طريق لا بد أن يمر بمثل هذه التصعيدات، وهذه التضحيات التي اعتادوا على تقديمها بكل عزم وفخر.



# تركيا.. الانتخابات بدأت فماذا بعد؟

بدأت اليوم في تركيا، الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ظل إقبال شديد رصدته كاميرات وسائل الإعلام، ومن المقرر أن تغلق صناديق الاقتراع في مساء اليوم الأحد 15 أيار.



## ■ عتاب منصور

تورط في عدد من النزاعات في المنطقة، كان أخطرها في سورية، التي نفذت فيها القوات التركية عمليات اعتداء متكررة، واحتلت جزءاً من أراضيها، هذا بالإضافة إلى صراع طويل ودموي مع تنظيمات كردية في داخل وخارج تركيا. يضاف إلى ذلك أن موقع تركيا الحساس، جعلها نقطة حيوية في لحظة صراع بين عدد من القوى، فهي تشرف على ممرات حيوية في منطقة القوقاز ووسط آسيا، وكذلك مطلة على البحر الأبيض المتوسط بساحل كبير، وتتحكم باثنين من أكثر المضائق استراتيجية، وهما: مضيق البوسفور والدردنيل، اللذان يعدان المدخل الوحيد للبحر الأسود، الذي يعد المنفذ الوحيد لعدد من البلدان باتجاه مياه المتوسط، وخصوصاً روسيا. لذلك تعتبر نتائج هذه الانتخابات مؤثرة بشكل كبير في عدد من الملفات، وتحديدًا في الخارج، فلا يبدو أن الطرفين المتخاصمين يتفانان في عدد من الملفات الكبرى، وتحديدًا في المواقف من روسيا والصين والولايات المتحدة، وكل ما يترتب على ذلك من تفرعات في ملفات إقليمية أخرى.

## ■ مخاطر حقيقية

مع كل ما سبق، لا يمكن تجاهل أن اللحظات التي تعيشها تركيا يمكن أن تشكل تهديداً على

الاهتمام الذي تحظى به هذه الانتخابات لا يعد مستغرباً، فبرامج القوى المتنافسة من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على مستقبل تركيا التي تؤدي دوراً مؤثراً في المنطقة. وسوف يصوت الأتراك في أكثر من 191 ألف صندوق اقتراع موزعة في جميع أنحاء البلاد، وسوف تحسم هذه الانتخابات رئيس البلاد الجديد لدورة تمتد لخمس سنوات، وسيجري أيضاً اختيار أعضاء البرلمان. ويخوض 24 حزباً سياسياً و151 مرشحاً مستقلاً السباق الانتخابي. ويظهر على الواجهة تنافس واضح بين كل من الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، الذي يخوض هذه الانتخابات عن حزب العدالة والتنمية، ضمن تحالف أوسع من القوى، تحت اسم تحالف الجمهور بمواجهة كمال كيليتشدار أوغلو، زعيم المعارضة التركية ورئيس حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة، المرشح عن تحالف الأمة.

## ■ مستقبل تركيا

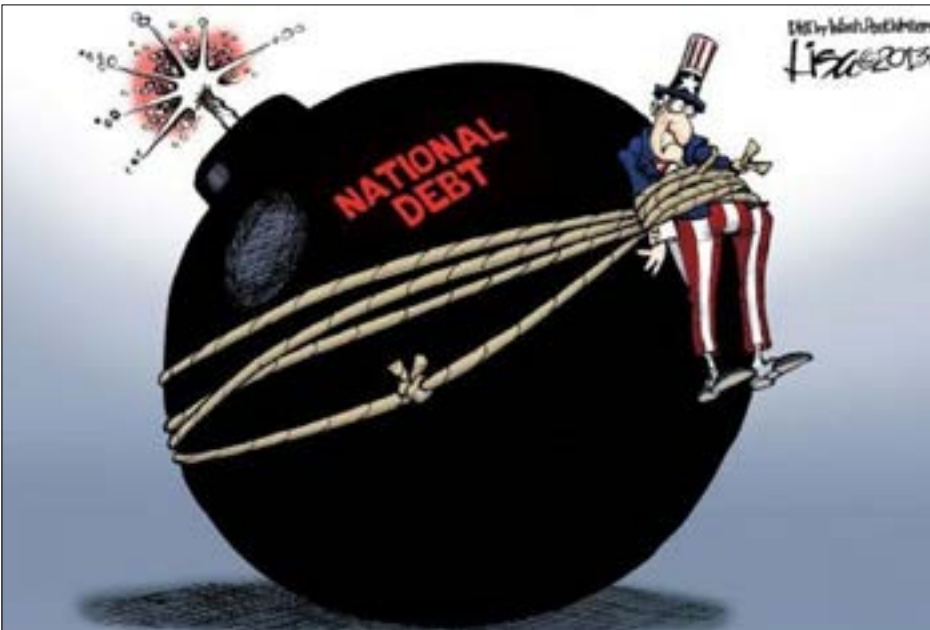
لا يخفى على أحد، أن تركيا تواجه مشاكل كبيرة وحقيقية، وكان للأجواء السائدة في الإقليم منذ أكثر من عقد دور في تعقيد الظروف في الداخل، حتى أن الجيش التركي

التقسيم لا يمكن قراءتها كخطاب للاستهلاك الإعلامي، أو مجرد جزء من حملة انتخابية شرسة. بل إن جملة المشاكل المتراكمة، وحجم الأزمة العاصفة في العالم لن يمر مرور الكرام على تركيا.. إن لم تحصن جبهتها الداخلية.

مستقبل البلاد في حال انفجرت، فبعد الانقلاب الذي دعمته الولايات المتحدة ضد أردوغان في عام 2016 ظهر وضوحاً حجم الانقسام الداخلي ومدى خطورة الموقف، فتصريحات الرئيس التركي حول أن تركيا تواجه خطر

حسم موقع تركيا العالمي لا يمكن أن تحدده الأهواء والرغبات الشخصية؟ فالتقارب التدريجي الحذر الذي قاده أردوغان باتجاه الشرق، كان تعبيراً عن ضرورات مرحلة جديدة في تاريخ العالم الحديث، وهي تطورات موضوعية راسخة لا يمكن لأية قوة سياسية تجاهلها، أو القفز فوقها دون أن تدفع فائتورة سياسية باهظة، فإن كانت مواقف القوى السياسية اليوم تبدو متناقضة، فهذا لا يعني أن الخيارات مفتوحة بكل الاتجاهات. وسيجد أي من يصل إلى السلطة في تركيا نفسه أمام أسئلة صعبة بإجابات محدودة جداً.

# من فعلها 78 مرة... سيفعلها مجدداً ويعظم الانفجار اللاحق!



تدعو إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن الكونغرس لرفع هذا الحد. بدورهم، يتعامل الجمهوريون-الذين يسيطرون على مجلس النواب- بشكل رافض لهذا الاقتراح، حيث يصرون على تقليص الإنفاق، واتباع «سياسة اقتصادية أكثر مسؤولية».

في هذا السياق، بات شبه محسوم أن السلطات الأمريكية ستصل إلى توافق بشأن حد الدين العام، ولن تسمح بالإفلاس، حيث تشير التجربة المتراكمة على مر السنين إلى أنه كان دائماً يتم التوصل إلى توافق بين الحزبين بشأن رفع سقف الدين العام. ولم يسبق أن شهدنا في التاريخ حالة واحدة جرى فيها العكس.

حتى الآن، لا توجد مصلحة لأي من الطرفين-الجمهوري والديمقراطي- في حدوث إفلاس في الولايات المتحدة. وعدم القدرة على رفع سقف الدين العام للبلاد في الظروف الحالية سيؤدي إلى كارثة اقتصادية ومالية على نطاق واسع. لن يسمح أحد بحدوث ذلك، لذا في الواقع يمكننا النظر إلى رفع السقف

## ■ سعد خطار

في اليوم ذاته، أشارت المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارين جان-بيير، إلى أن تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها سيكون مفيداً لروسيا والصين، محذرة من أن التخلف سيؤدي إلى تفاقم حالة عدم اليقين المحيط بالدولار واستخدامه دولياً، زاعمة أنه «من المتوقع أن تحاول روسيا والصين إثبات عدم كفاءة الولايات المتحدة كدولة ديمقراطية أمام العالم». وقالت: إن هذا سينتج عنه الارتباك في العالم بشأن قيمة الدولار والمؤسسات والدور الرئيسي للولايات المتحدة، مما يؤدي إلى تقلبات في الأسواق المرتبطة بالدولار.

قد يحدث إفلاس الولايات المتحدة بحلول صيف 2023، بحسب محللي المركز السياسي ثنائي الأحزاب الأمريكي «Bipartisan Policy Center»، حيث يعتقد المحللون أن «اليوم الحاسم» قد يأتي بعد بضعة أسابيع.

ويبلغ حد الدين العام للولايات المتحدة حالياً 31,4 تريليون دولار.

في أعقاب اجتماعه مع قادة الكونغرس الأمريكي، صرح الرئيس جو بايدن عن رؤيته لتداعيات «التخلف المحتمل» عن سداد الديون في البلاد، قائلاً: إن الأزمة ستكون مدمرة للاقتصاد الأمريكي في حال فشل المفاوضات بشأن زيادة سقف الدين العام، معيداً التعبير عن رغبته بأن «يتفهم» رئيس مجلس النواب، كيف مكارثي، الوضع الحرج للبلاد.

تمويل الديون القديمة للبلاد، ومع استمرار الولايات المتحدة في زيادة حجم الاقتراض يمكن ببساطة توقع زيادة حجم الانفجار اللاحق، الذي يحاول الأمريكيون تأجيله دائماً.

لإنفاق الحكومي، وتتفاقم المشكلة لأن الولايات المتحدة كانت تستدين في الماضي بأسعار فائدة منخفضة. لكن الآن، ارتفعت أسعار الفائدة عدة مرات، ما سيزيد بشكل كبير من تكلفة جذب الديون الجديدة، وإعادة

المقبل بوصفه عملية روتينية عادية في دورة حياة الاقتصاد الأمريكي المأزوم. لهذا، من المحتمل أن يتم- كما حدث سابقاً 78 مرة متتالية- رفع سقف الدين مرة أخرى دون أي تخفيض



# الانتصار على الفاشية كان أكثر من مجرد عسكر وسلاح



بمناسبة الاحتفال بالنصر السوفييتي على الفاشية، على العالم ليس أن يتذكر فقط الجنود الذين دافعوا عن الحرية والاستقلال في ساحات المعارك، بل أيضاً العمال الذين كانوا في الخلف، فهذا النصر صنع ليس في ساحات القتال وحسب، بل أيضاً في المصانع والمعامل والمناجم ومكاتب الهندسة والمزارع الجماعية والنقل السككي وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني السوفييتي. استمرت هذه الفترة من نهاية العشرينات تقريباً حتى نهاية الخمسينات. كانت هناك «معجزة اقتصادية» في البلاد طوال هذه العقود الثلاثة.

■ فالنتين كاتاسونوف  
ترجمة: اوديت الحسين

«معجزة» الحرب هذه تتباين مع الدول الأخرى. تم إعدادها من خلال التصنيع الذي بدأ في عام 1929 واستمر حتى 22 أيار 1941. خلال هذه الفترة، تم بناء وتشغيل أكثر من 9600 مؤسسة في مختلف الصناعات، ولكن بشكل رئيسي في الصناعة الثقيلة وخاصة صناعة الآلات. كان ستالين يدرك تماماً أن الحرب لا مفرّ منها، وبناءً على ذلك تم بناء جزء من المؤسسات الجديدة «المؤسسات المكررة» في الشرق - وراء نهر الفولغا وفي الأورال وسيبيريا.

بالإضافة إلى بناء قاعدة مادية وتقنية قوية للاقتصاد السوفييتي، تم إنشاء آلية اقتصادية جديدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ العالمي، ويمكن تسميتها «آلية التحريك الاقتصادي»، أي استخدام جميع الموارد الاقتصادية بشكل كامل وفعال: العمل، والموارد الطبيعية والخاص، والإنتاج «المواد الأساسية»، والموارد العلمية والتكنولوجية والمالية. بالطبع، قامت الاقتصادات الرأسمالية في الدول الأخرى المشاركة في الحرب أيضاً بإعادة تنظيم نفسها في ظل ظروف الحرب، ولكنها لم تستطع تحقيق «التحريك» الذي حققه الاقتصاد السوفييتي.

في العام الأول للحرب، شهد الاقتصاد السوفييتي إعادة تنظيمه بناءً على الوضع الجديد. أولاً وقبل كل شيء، تم نقل 2593 مؤسسة صناعية من الجزء الغربي من البلاد إلى الشرق خلال الفترة من 1941 إلى 1942. إنها دولة صناعية بأكملها! تم نقل حوالي 17 مليون مواطن أيضاً إلى هذه المؤسسات للعمل

فيها. لم يكن للتاريخ البشري مثيل لهذا النزوح الهائل لقوى الإنتاج على مسافات تقاس أحياناً بالآلاف من الكيلومترات.

في بداية الحرب، أثناء إعادة تنظيم الصناعة وعندما دخل عدد كبير من العمال غير المؤهلين إلى المصانع، زاد إنتاج المنتجات بشكل رئيسي بفضل زيادة ساعات العمل. انتهت الفترة الطويلة للاقتصاد المكثف مع نهاية عام 1942، حيث انتقل الاقتصاد الوطني إلى مسار التطوير المكثف. بدأ نمو الإنتاج يتحقق من خلال تقليل تكلفة العمل لوحدة المنتج. وتحقق ذلك عن طريق استخدام التقنية المتقدمة والتكنولوجيا المتقدمة، وتنظيم الإنتاج بشكل أفضل، وتطوير مهارات العمال. خلال فترة عام ونصف فقط من الاقتصاد الاشتراكي «نيسان 1942 - تشرين أول 1943»، زاد إنتاج العمل بالنسبة لكل قطاع صناعي بنسبة 39,2%، بما في ذلك صناعة الحديد والصلب 21,0%، الطيران 40,9%، صناعة المعادن الملونة 39,4%، صناعة الآلات 3,8%، الصناعة الكهربائية 39,3%، صناعة الدبابات 36,3%، الهندسة الثقيلة 23,1%، صناعة التسليح 18,7%، صناعة الذخائر الثقيلة 22,7%، صناعة الذخائر النوع الخفيف 59,5%.

في ضوء هذه المعلومات الواردة، يظهر بوضوح أن اقتصاد الاتحاد السوفييتي قد حقق إنجازات كبيرة خلال فترة الحرب. تم إحداث تحول جذري في بنية الاقتصاد الوطني من خلال التحول من النمو الشامل إلى التطوير المكثف، واستخدام تقنيات وتكنولوجيا متقدمة، وتحسين تنظيم الإنتاج. كما قدمت الدولة دعماً كبيراً لتحقيق هذه النجاحات من خلال توجيه الموارد وتنظيم العمل وزيادة التدريب والتأهيل المهني للعمال.

## جبهتان بعد الانتصار

في الوقت نفسه، لم تكن المساعدة المقدمة عن طريق الإعارة والإقراض مُعدة لمصلحة الآخرين. كجزء من الاتفاقية مع واشنطن، تم تنفيذ إعارة وإقراض «معاكس» من الاتحاد السوفييتي، ففي إطار عملية الإرجاع أرسل الاتحاد السوفييتي إلى الولايات المتحدة 300,000 طن من خام الكروم و32,000 طن من خام المنغنيز، بالإضافة إلى كمية كبيرة من البلاتين والذهب والخشب. خلال سنوات الحرب، فقدت بلادنا حوالي ثلث ثروتها الوطنية. تم تدمير نحو 32 ألف مؤسسة صناعية. دمر الغزاة مرافق الإنتاج التي تستخدم لصهر 60% من إجمالي كمية الصلب قبل الحرب، و70% من إنتاج الفحم، و40% من إنتاج النفط والغاز، و65 ألف كيلومتر من السكك الحديدية، وفقد 25 مليون شخص منازلهم. ألحق الغزاة أضراراً هائلة بالزراعة في الاتحاد السوفييتي. تم تدمير 100,000 مزرعة جماعية ومزرعة حكومية، وذبحت 7 ملايين حصان و17 مليون بقرة و20 مليون خنزير و27 مليون خروف وماعز، أو تم نقلها إلى ألمانيا. نتيجة للقتال والاحتلال خلال سنوات الحرب الوطنية العظمى، تم تدمير 1710 من المدن والبلدات و60% من العدد الإجمالي، وأكثر من 70 ألف قرية تم تدميرها كلياً أو جزئياً.

لم يتمكن أي اقتصاد في العالم من تحمل مثل هذه الخسائر، ولكن حدثت «معجزة اقتصادية» حيث حقق الاتحاد السوفييتي المستوى السابق للحرب اقتصادياً بالفعل في عام 1948 وفقاً لمعظم المؤشرات الاقتصادية. في عملية الاستعادة، تم تطبيق نهج متكامل ومبتكر لم يتم استخدامه من قبل في أي بلد في العالم، حيث تم وضع خطط ربع سنوية وخاصة شهرية، مع مراعاة التغيرات السريعة في الوضع على الجبهات. في نفس الوقت، بدأت عملية الاستعادة حرفياً خلف ظهر الجيش النشط. وقد تم ذلك حتى في المناطق القريبة من الجبهة، مما كان له أهمية كبيرة

## هناك بعض

## الاتفاقيات بين

## ستالين وروزفلت

## حول تنظيم نظام

## العالم بعد الحرب

## ومع ذلك في

## نيسان 1945 توفى

## روزفلت ولم يتم

## تحقيق هذه

## الاتفاقية

لتوفير إمداد الجبهة بأسرع وأقل تكلفة ممكنة بكل ما هو ضروري.

لم تكن الظروف السياسية الخارجية مواتية جداً لاستعادة اقتصاد الاتحاد السوفييتي. بينما كان الرئيس الأمريكي روزفلت حياً، كانت العلاقات بين الحلفاء الرئيسيين ضمن إطار التحالف المضاد لهتلر بناءً بما فيه الكفاية. كانت هناك بعض الاتفاقيات بين ستالين وروزفلت حول تنظيم نظام العالم بعد الحرب. ومع ذلك، في نيسان 1945، توفي روزفلت ولم يتم تحقيق هذه الاتفاقية. في عام 1946، ألقى تشرشل خطابه المناهض للاتحاد السوفييتي في فولتون، وبعدها بدأت الحرب الباردة للغرب ضد الاتحاد السوفييتي. في الولايات المتحدة، تولى ترومان الرئاسة، وتحت قيادته تم إعداد خطط لشن ضربات نووية على الاتحاد السوفييتي. في عام 1949، أنشأت الدول الغربية تحت رعاية الولايات المتحدة حلف الناتو.

كان على الاتحاد السوفييتي تولى أمرين هامين في الوقت ذاته: استعادة الاقتصاد والحفاظ على التوازن العسكري مع الدول الغربية. كان على الدولة أن تتفق بمبالغ ضخمة على الدفاع، بما في ذلك إنشاء القنبلة الذرية. تم حل المشكلات الاجتماعية أيضاً. في بداية عام 1948، تم تخفيض أسعار التجزئة للسلع الأساسية في المجل، تم تنفيذ ستة تخفيضات سنوية في أسعار السلع الاستهلاكية. تم ضمان هذه التخفيضات من خلال تخفيض تكاليف إنتاج السلع المقابلة بشكل مستمر.

في النهاية تم تحقيق إنجازات كبيرة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والعسكري. تعلمت الدولة دروساً قيمة من هذه الفترة الصعبة، وتم استغلال هذه الدروس في تطوير الاقتصاد الروسي الحديث. يجب أن نستفيد من هذه التجربة القيمة لتعزيز اقتصادنا وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. الاستفادة من تجربة الاقتصاد الستاليني الذي ضمن انتصار الاتحاد السوفييتي على الفاشية ليس مجرد تاريخ، بل تجربة يجب السعي إلى إعادة إنتاجها.



# من المستفيد من الجوع العالمي؟



تتزايد هذا العام المناشدة المؤلمة من برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، أكبر منظمة إنسانية في العالم يفترض أنها تنقذ الأرواح من الجوع. يتوقعون الآن أن أكثر من 345 مليون شخص سيواجهون عدم الأمان الغذائي - ضعف العدد في عام 2020. زيادة عدد الأشخاص الجائعين كبيرة ببساطة. يعاني أكثر من 900,000 شخص في جميع أنحاء العالم للبقاء على قيد الحياة بسبب الجوع.

## ■ إيلينا بوستوفويتوفا ترجمة: قاسيون

وهذا عشرة أضعاف أكثر مما كان عليه الوضع قبل خمس سنوات. يجب ألا يتخلف المجتمع العالمي عن وعده بوضع حد للجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030. بدورها سيندي ماكين، التي أصبحت المديرية التنفيذية الجديدة قبل شهر، تبتسم بسعادة في صورة على الموقع الرسمي. وليس بالأمر الغريب أن هذه الابتسامة تتناقض بوضوح مع بيان المنظمة «بأن العالم يواجه أزمة غذائية غير مسبقة تتطلب بشكل عاجل موارد إضافية وابتكارات أكثر وتطوير شراكات طموحة جديدة». يبدو أن السيدة ماكين التي تمثل الولايات المتحدة في ثلاث وكالات غذاء وزراعة تابعة للأمم المتحدة، لا تفهم ما الذي يعنيه أن إفريقيا جائعة.

وهذا، للأسف، ليس سخرية، معارضة باقي العالم هي التطور الإدراكي السائد في عالم الفلسفة الأنغلو سكسونية. وإلا فإنه سيكون من الصعب تفسير اللعبة القاسية التي يلعبونها فيما يتعلق بصفقة الحبوب وروسيا. في الوقت الحالي، يفيد موقع الأخبار الأمريكي المتواجد في واشنطن من دكاكر بأن الجوع ينتشر بسرعة في غرب إفريقيا. يواجه حوالي 50 مليون شخص بالفعل عدم الأمان الغذائي في المنطقة.

جعل ارتفاع مستوى العنف بالإضافة إلى آثار جائحة كوفيد-19، بوركينا فاسو ومالي والنيجر وشمال نيجيريا وموريتانيا على وشك الوقوع في الحافة الفاصلة بين الحياة

والموت. على مدار العام الماضي، صرخت وسائل الإعلام التي تمثل «عقل وشرف وضمير» العالم الغربي حول السبب الرئيسي الذي دفع قارات بأكملها إلى الجوع. في آذار الماضي، انتقدت صحيفة واشنطن بوست «الغزو الروسي لأوكرانيا كآزمة إنسانية وأمنية عالمية خطيرة لأسباب عدة». واحدة من الأسباب الرئيسية هي العملية الخاصة لروسيا في أوكرانيا، التي تعد المصدر العالمي الرئيسي للطاقة والغذاء. وسوف يشعر العالم قريباً بتداعيات «العنوان الروسي» على نفسه. ووجدت لها أصداء كما في رويترز التي قالت: «بأن ارتفاعاً هائلاً في أسعار الغذاء والطاقة ناتج عن غزو روسيا لأوكرانيا سيدفع أكثر من 40 مليون شخص إلى مستويات فقر مدقع». لا يهم أنه بحلول 24 شباط من العام الماضي - قبل بدء العملية العسكرية الخاصة - كانت أسعار الغذاء العالمية في ذلك الوقت في أعلى مستوياتها على الإطلاق. ولا يهم أن الغرب قد فرض بالفعل 10,128 عقوبة على روسيا - أكثر من أية دولة أخرى في التاريخ الحديث. كل ذلك ليس ذا أهمية... في الواقع، كل شيء كان غير مهم عندما ظهرت فرصة للاستفادة القصوى من «غزو روسيا، مما يزيد من هستيريا الجوع في العالم «بسبب موسكو». حتى النفط، وحتى الغاز، وحتى القمح التي تشكل أكثر السلع المتداولة على نطاق واسع في الأسواق العالمية.

هذه الأسواق والمضاربون الذين يحققون أرباحاً من رهانات على ارتفاع أو انخفاض الأسعار - قلقون بشأن الأزمات السياسية في الدول المصدرة الرئيسية. إنهم المضاربون

القلقون الذين أدركوا قبل عام أن حصة أوكرانيا في السوق العالمية - 8% من القمح، و37% من زيت الخسروات، و13% من الذرة - ليست سيئة في حد ذاتها، ولكنها ليست كافية. ولكن إذا قاموا بحظر منتجات روسيا: 18% من صادرات القمح العالمية و26% من زيت دوار الشمس تحت ذريعة «غزو أوكرانيا»، فإن هذا القلق سينتشر في السوق الغذائية بأكملها، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير. وهكذا حدث. في كانون الأول من العام الماضي، كان سعر القمح في التداول بمبلغ 305,52 دولاراً للطن، واليوم يبلغ 663,6 دولاراً. هذه هي حسابات «المدافعين عن الجائعين».

طريقة موروثة لا يمكن إصلاحها! لا يمكن أن تجري الأعمال التجارية بالطريقة الأنغلو سكسونية بدون الكذب - فمن أين ستأتي الأرباح؟ لننتذكر مثلاً واحداً فقط، أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قامت بمنع 262,000 طن من الأسمدة من الخروج من موانئها البحرية، وهي التي قدمتها روسيا مجاناً للبلدان الفقيرة «تم إرسال 20,000 طن فقط إلى ملاوي بعد ستة أشهر». خلال العام، تم تصدير أكثر من 20 مليون طن من الحبوب من الموانئ الأوكرانية، حيث حصل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على 47% منها نظراً لدفعهما أعلى مبلغ، وثلاثا ثلثته الصين والأردن وماليزيا، وبقي 3% فقط للصومال وإثيوبيا واليمن والسودان وأفغانستان وجيبوتي الجائعة.

تعمل الأعمال التجارية العالمية بمصطلحات جميلة حول الديمقراطية والمساعدة للدول الجائعة و1,9 دولار في اليوم، وهو ما يعرفه البنك الدولي على أنه الفقر المدقع، فقط على صفحات وسائل الإعلام التابعة له. يحزن التقرير الذي نشره مركز أبحاث مقره واشنطن من أن أسعار الغذاء قد ارتفعت فوق المستويات المشاهدة خلال أزمة عام 2007، عندما سقط حوالي 155 مليون شخص في

حالة فقر، منذ بداية الصراع الأوكراني: «تزيد الحرب من أزمات الغذاء القائمة وتزيد من احتمالية حدوث المجاعة في بعض أجزاء العالم. لا ينبغي أن نستهيئ بالتأثير الذي تتسبب فيه الحرب الروسية-الأوكرانية والذي سيستمر في التأثير على سكان العالم. سيدفع ذلك بعض الدول إلى الجوع، وسيموت الكثيرون». ثم ينتهي التحذير. لأن ما يحدث بعد ذلك واقتراح الحلول ليس من اهتمامه. كامل التجارة في العالم، بما في ذلك الغذاء، الآن بيد صناديق التحوط المالية، حيث تجمع أموال مستثمرين مختلفين وتستثمرها من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن بأدنى مخاطر ممكنة. عند «التحوط» ينقل المستثمر المخاطر إلى أولئك الذين يرغبون في قبولها: المضاربين في الأسهم. إنهم هم المضاربون وصناديق التحوط المالية، من أصبحوا أكبر الفائزين في سباق أسعار الغذاء الذي تسببت فيه العقوبات على روسيا. حققت صناديق التحوط والمضاربون الماليون أرباحاً فاحشة من خلال المراهنة على الجوع وتفاقم الأزمة. ذكرت صحيفة ذا غارديان البريطانية أن أكبر عشرة صناديق تحوط في العالم حققت أرباحاً تقدر بما يقرب من ملياري دولار، وهذا فقط من التداول في منتجين غذائيين: الحبوب وفول الصويا.

هل لدى صناديق التحوط أية علاقة بإنتاج الغذاء؟ لا شيء على الإطلاق. إنهم ببساطة يتلاعبون بها، لكن سلوكهم المفترس يدفع الأسواق إلى زاوية، مما يزيد من التذبذبات السعرية الصاعدة، وبالتالي يستنزف جيوب المستهلكين الذين يتناولون هذه الأطعمة. لذا، من تتفع هذه الحرب؟ أمامنا، وسط صيحات الغرب عن مسؤولية موسكو عن أزمة الغذاء، تحدث عملية ضخمة لنقل الثروة إلى عدد قليل من العائلات الثرية التي تمتلك النظام الغذائي العالمي، في وقت يكافح فيه غالبية سكان العالم لكي يلبوا احتياجات طعامهم اليومية.

## هل لدى صناديق

## التحوط اية علاقة

## بإنتاج الغذاء؟ لا

## شيء على الإطلاق

## إنهم ببساطة

## يتلاعبون بها لكن

## سلوكهم المفترس

## يدفع الأسواق إلى

## زاوية مما يزيد من

## التذبذبات السعرية

## الصاعدة



# غوردن تشايلد منتصراً في الشرق

الراسمالية أكبر عدو  
للعلم والمعرفة  
والثقافة، ولكن  
الحياة أكبر صديق  
للعلم والمعرفة.  
إذ تنتصر الأفكار  
التي حان أوانها،  
وهي تتسرب  
بعناد من على بزات  
السجانيين وشقوق  
الزنازين، وقوانين  
المنع وسطوة  
القوى السائدة، ولو  
بعد حين. وتنتشر  
مثل الهواء العابر  
للحواجز وحدود  
البلدان.



## ■ الآن كرد

كم من عالم في تاريخ البشرية تعرض لضهاد القوى السائدة، ولكنه أصر على آرائه التي كانت ثورية في عصره، وآخرون تنازلوا عنها، بل إن بعض العلماء، مثل: الفلكي جيوردانو برونو قد دفع حياته حرقاً ثمن آرائه، وتعرض آخرون للمحاكمة، مثل: غاليليو، وآخرون أحرقت كتبهم، مثل: ابن رشد، أو تعرضوا لضهاد الأقران والسجن والاعتقال لمدة طويلة، مثل: أنطونيو غرامشي، والقائمة تطول.

غوردن تشايلد، هو واحد من العلماء الذين حاول الغرب الرأسمالي هزيمتهم، فاضطهدوه ومنعوا أفكاره، ولكنه انتصر في الشرق، قالباً الهزيمة المؤقتة إلى انتصار بمساعدة الاتحاد السوفييتي.

يعرف في أوساط علم الآثار حول العالم، أن العالم الأسترالي غوردن تشايلد «1892-1957» أول من أدخل الماركسية إلى علم الآثار في الغرب. وتبنى السوفييت أبحاثه في مجال علم الآثار وعصور ما قبل التاريخ والأثنوجرافيا في وقت لاحق.

درس تشايلد التاريخ القديم واللغات اليونانية والفرنسية واللاتينية وعلوم الهندسة والجبر والمثلثات، وأنهى أيضاً دبلوم علم الآثار. وشارك في نشاطات الأحزاب والاتحادات العمالية والاشتراكية والشيوعية في إنكلترا وأستراليا.

واحدة من مآثر تشايلد العلمية والثورية، عمله على اكتشاف وصياغة مفهوم ثورة العصر الحجري الحديث «الثورة النيوليتية» Neolithic Revolution أو الثورة الحضريّة Urban Revolution، وهو المصطلح الذي أطلقه تشايلد على مجموعة

التغيرات والتحولات التي حدثت في تاريخ البشرية، منذ تحول المجموعات البشرية من الصيد واللقط إلى الزراعة والتدجين وتطور إنتاج الغذاء، وتقسيم العمل، وكذلك تطور المجتمع إثر هذه التحولات، حيث ازداد عدد السكان بشكل كبير وانتشرت القرى، وحصلت تغييرات جوهرية في العمل والعادات. التغييرات التي أدت في النهاية إلى تشكيل المدن «ثورة المدن المشاعية» وتطور الكتابة وازدهار الزراعة والحرفة والتجارة والعلوم، ومن ثم الدولة والسلالات الحاكمة والملوك. وتعتمد غالبية مناهج كليات ومعاهد الآثار على هذه المفاهيم في تعليم الطلاب حول العالم حتى اليوم.

صاغ غوردن تشايلد مفاهيم عديدة حول التغييرات والثورات التي شكلت المجتمعات القديمة. ونشر أبحاثه في كتبه، وأكثرها في مجال علم الآثار وعصور ما قبل التاريخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأفكار الماركسية والاشتراكية التي اعتمد عليها تشايلد، تظهر بوضوح في كتبه وأبحاثه.

من مآثر تشايلد العلمية أيضاً، اعتماده على ما توصل إليه العالم الأمريكي لويس هنري مورغان في كتابه «المجتمع القديم، أو أبحاث في خطوط تقدم البشرية من الوحشية عبر البربرية إلى المدنية»، وعلى ما أكد عليه فريدريك إنجلز في كتابه «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» حول مراحل وأطوار الحضارة ما قبل التاريخ. وأدخل الأطوار الثلاثة «الوحشية والبربرية والمدنية» في أبحاثه حول علم الآثار وعصور ما قبل التاريخ. فالمكتشفات الأثرية التي تخضع للتحقيب الأثري: العصر الحجري القديم والوسيط والحديث. صارت تخضع مع تشايلد لأطوار الحضارة ما قبل التاريخ، في

منهج جديد دخل علم الآثار شيئاً فشيئاً. تنقل تشايلد بين جامعات أوروبا وأمريكا، وكانت القاعة التي يلقي فيها محاضراته تمتلئ بالطلاب والمستمعين والصحفيين، حتى جاءت سنوات «المكارثة» في الولايات المتحدة، التي أعلنت حرباً كبيرة ضد العلم والثقافة والفن والسينما والأدب تحت ستار محاربة الشيوعية. وهنا نال غوردن تشايلد نصيبه من أعمال القمع. حيث منعت كتبه من النشر، وحذفت أبحاثه من مناهج الجامعات، رغم المعارضة الشديدة للأوساط الجامعية والأكاديمية والطلابية. وفي الجامعات الأوروبية، مثل: جامعة لندن التي كانت تنشر أبحاثه في الماضي، فقد وضعت أبحاثه على الرف في المستودعات والمكتبات، وخُفف الحديث عنها في الأوساط الأكاديمية إلى درجة كبيرة خوفاً من قمع السلطات.

توفي تشايلد في العام 1958، أي بعد سنوات قليلة من جرائم المكارثة بحق العلم والمعرفة، بينما واصلت أفكاره الانتشار لسببين:

**السبب الأول:** تبني الاتحاد السوفييتي لاكتشافات غوردن تشايلد العلمية ونشرها في معاهد وجامعات التاريخ والآثار والأثنوجرافيا.

**السبب الثاني:** لم تستجب جميع الجامعات الأوروبية لسياسة العداء للشيوعية وكانت تدرس أفكار غوردن تشايلد في مناهجها.

ومن أهم أعمال غوردن تشايلد هي الكتب والأبحاث التالية: الثورة الحضريّة. التطور الاجتماعي. التقدم وعلم الآثار. قصة الأدوات. ضوء جديد على الشرق الأقدم: مقدمة شرقية لعصر ما قبل التاريخ الأوروبي. الإنسان صنع نفسه. الشرق الأقدم. فجر الحضارة الأوروبية. الأريون: دراسة حول



أدت معتقداته  
إلى منعه من  
دخول الولايات  
المتحدة على  
الرغم من تلقيه  
دعوات متكررة  
للإلقاء المحاضرات  
هناك

الأصول الهندو أوروبية. كيف يحكم العمل: دراسة عن تمثيل العمال في أستراليا. حضارات الغابات في شمال أوروبا: دراسة عن التطور والانتشار. ماذا حدث في التاريخ. المجتمع والمعرفة: نمو التقاليد البشرية. مقدمة قصيرة إلى علم الآثار «وهو الكتاب الذي يدرس حتى اليوم لطلاب السنة الأولى في علم الآثار حول العالم». المجتمع الأوروبي ما قبل التاريخ. هجرات عصور ما قبل التاريخ.

عند دراسته لعلم الآثار في جامعة أكسفورد، نشط في صفوف الحركة الاشتراكية، وشن حملة ضد الحرب العالمية الأولى، واعتبرها صراعاً خاضه الإمبرياليون المتنافسون على حساب الطبقة العاملة في أوروبا. بعد عودته إلى أستراليا عام 1917، مُنع من العمل في الأوساط الأكاديمية بسبب نشاطه الاشتراكي. بدلاً من ذلك، عمل في حزب العمال كسكرتير خاص للسياسي جون ستوري. ومع تزايد انتقاده لحزب العمال، كتب تحليلاً انتقادياً لسياساتهم وانضم إلى منظمة العمال الراديكالية: العمال الصناعيين في العالم.

شارك مع ستيفارت بيجوت وغراهام كلارك في تأسيس جمعية ما قبل التاريخ في عام 1934، ليصبح أول رئيس لها. بالإضافة إلى بقاءه اشتراكياً ملتزماً. واستخدم الأفكار الماركسية، مثل: المادية التاريخية كإطار تفسيري للبيانات الأثرية. رافضاً المناهج الثقافية والتاريخية التقليدية.

أصبح متعاطفاً مع الاتحاد السوفييتي، وزار البلاد في عدة مناسبات، وأدت معتقداته إلى منعه من دخول الولايات المتحدة، على الرغم من تلقيه دعوات متكررة لإلقاء المحاضرات هناك. ورغم هذا المنع في الغرب، انتشرت أفكار غوردن تشايلد في الشرق.



# البريكست والخوف من الاشتراكية

بسبب النقص في المحاولات الجادة لفهم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يحاول الكتاب الإنكليز وضع الآراء المختلفة في محاولة لاستكشاف مستقبل بريطانيا القريب والبعيد بعد البريكست.

لقد حدد مؤلفو الكتاب الصادر حديثاً «السيطرة السيادية والديمقراطية بعد البريكست» أن السبب الرئيسي للتصويت للمغادرة في عام 2016 كان فراغ المجال السياسي والفجوة المتزايدة بين الحكام والمحكومين في ظل الليبرالية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، فهم يضعون هذه الفجوة التي يسمونها «الفراغ» على أنها متصلة في المشروع الأوروبي، ويرون أنه مبني على رغبة النخب الأوروبية في إنهاء تسوية ما بعد الحرب دون الاضطرار إلى تحمل المسؤولية عن القرارات التي من شأنها أن تكون غير مستساغة لكثير من الناخبين. يتضمن هذا بالضرورة تقليص السيادة الوطنية وتقديم ما كان يجب أن يكون قابلاً للجدل على أنه أمر لا مفر منه، لا يوجد بديل لتاتشر

بشكل كبير.

وبهذا المعنى، يفترض أن الاتحاد الأوروبي يمثل إجابة لمشكلة الديمقراطية في وقت بدأت فيه الأرباح تنخفض، ونمت قوة الطبقة العاملة مرة أخرى في أوروبا.

إن التركيز على القومية هو أقل إقناعاً بشكل ملحوظ، لسبب بسيط هو أنه يفترض وجود مصالح مشتركة بين المجموعات



حول السيادة الجديدة لا تتماشى مع الواقع. كيف ستوجد سيادة مع حرية رأس المال العابرة للحدود؟ لم يؤدّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تفكك الأخير، ولكن ما حدث كان بداية واضحة للتفكك الذي سيحدث. إن خوف الطبقة الحاكمة قبل البريكست وبعده هو من الاشتراكية القادمة، من الطبقة العاملة التي تزداد قوة وتنظيماً. ووصول الليبرالية الجديدة إلى أفق مسدود. والبديل الذي لم يولد بعد، يتعرض لشتى أنواع الحملات في بريطانيا.

المتنافسة، على وجه التحديد، بين العمل ورأس المال، ولكن الشارع الإنكليزي يوضح مدى التناقض المتصاعد في السنوات الأخيرة بين العمل ورأس المال. ورغم تشكيك مؤلفي الكتاب بطريقة غريبة بالطبقة العاملة عبر القول: لا توجد حركة عمالية منظمة قادرة على مواجهة رأس المال. ويقولون إن الاشتراكية البريطانية قد استنفدت. يدحض الصراع الطبقي المتجدد الحالي الذي يخوضه العمال هذا الافتراء الكسول. كتبت جريدة مورنينغ ستار أن الرؤية الحالية

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



في ربيع 1945 اشتعلت انتفاضة الجلاء التي كانت تتويجاً لنضال استمر 25 عاماً لطرد الاستعمار والاحتلال الأجنبي عن أرض سورية. ورغم التضحيات الغالية والقمع الفرنسي المتوحش، نجح أبناء البلاد في وضع حد للاحتلال الأجنبي. في الصورة: أبناء البوكمال يشاركون في عرض الجلاء في أيار 1945 بعد تحرير المنطقة وإعلان حكومة وطنية مؤقتة في البوكمال ريثما يتم تحرير كامل سورية.



### الاول من ايار في الصين

اختار الكثير من الصينيين قضاء يوم عيد العمال العالمي في الأول من أيار من خلال السفر إلى عوالم الكتب بين أروقة المكتبات. حيث استقبلت المكتبات في مختلف أنحاء الصين أعداداً كبيرة من القراء حسب صحيفة الشعب أونلاين. وصدم شاب يدعى نان دودو، مستخدم الإنترنت بخط سير رحلته أثناء عطلة عيد العمال التي دامت 5 أيام. حيث تسلق خمسة جبال شهيرة في الصين في خمسة أيام. وقال الشاب بأن الفكرة خطرت له قبل شهر. وقام بترتيب جميع رحلات القطار ومسارات التنقل، واحتسب الوقت بالدقيقة، لدرجة بدا وكأنه يضع جدولاً لتدريب القوات الخاصة.



### مهرجان سلطان باشا الأطرش

اختتمت فعاليات مهرجان سلطان الأطرش الثقافي الثامن الذي تنظمه وزارة الثقافة ومديرية الثقافة في محافظة السويداء تقديراً لبطولات المجاهد الكبير ورفاقه على امتداد الوطن الذين صنعوا بتضحياتهم وبطولاتهم مجد الجلاء. بوضع إكليل من الزهر على ضريح القائد العام للثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش، في صرح شهداء الثورة في بلدة القرية. وتضمن المهرجان معارض فنية وتقديم دروع تكريمية إلى أسر شخصيات الثورة بالإضافة إلى فعاليات تراثية وفكرية وأدبية وتاريخية وموسيقية ومعارض تعكس نمط المعيشة في ذلك الزمن متعددة في المراكز الثقافية في القرية والسويداء والمزرعة وشهبا.



# في استعادة لـ «التهديد الحضاري ومصير الإنسان» لدى تولياتي «2»



في المادة السابقة حاولنا الإشارة إلى بعض طروحات وأفكار بالميرو تولياتي حول التهديد الحضاري، والذي يمكن تحديده بمستويات ثلاثة عامة، هي الكارثة التدميرية لأسلحة الدمار الشامل، والكارثة البيئية، والتدهور العقلي الاجتماعي في نمط الحياة. هذا الموقف يلتقي مع طروحات الآخرين، كأوليفغ شينين وفيديل كاسترو الذي سنحاول الإطالة عليه لاحقاً، حول تجاوز الطروحات ضيقة الأفق من حيث التوصيف والبرنامج. وفي المادة الراهنة سنعرض بعض الأفكار العملية-السياسية التي قدمها تولياتي في مواجهة التهديد الحضاري.

■ د. محمد المعوش

## في نوعية المهام الجديدة

يشدد تولياتي على أن المرحلة لكونها تفرض تناقضات جديدة، من حيث الحدة والعمق، فهي بالضرورة تتطلب فهماً نظرياً وسياسياً جديداً ونوعياً أيضاً، بما يتجاوز ضيق الأفق «الطبيقي» للسان العديد من القوى التي تمسح الأزمة بمقولات لم تعد تصلح كما هي بالتناسب مع التحولات في طبيعة الصراع، «فالوضع جديد، والموضوع جديد، ويجب أن تكون المؤشرات والحلول المطروحة جديدة كذلك». فكوننا اليوم أمام «المستجد المرعب والرهيب: إذ ما عاد بإمكان الإنسان أن يقتل وأن يدمر الإنسان الآخر فحسب كما كان يفعل في الماضي، بل أصبح في وسع الإنسان أن يقتل وأن يلغي الوجود الإنساني بأكمله». وهذا التدمير اليوم بعد عقود من كلام تولياتي صار تدميراً شاملاً مادياً وروحياً بالمعنى المحقق لتوصيف الرأسمالية في كونها «تميل إلى تدمير مصدري ثروتها، الطبيعة والإنسان» كما تعتبر الماركسية. ويقول تولياتي «ولم نكن قد وجدنا

أنفسنا قبل اليوم أمام مثل هذه المشكلة أبداً، إلا في بعض خيالات الشعراء والأنبياء والمنجمين الواقدة. والإنسان يقف اليوم أمام هاوية مرعبة. وتاريخ البشرية يتخذ لنفسه بعداً لم يكن له أبداً قبل اليوم، إنه بعد جديد يكتسب، بالتالي، إشكالية قائمة بذاتها للعلاقات بين بني البشر، وبين تنظيماتهم، وبين الدول، وفي هذا النوع الأخير تصل هذه الإشكالية إلى ذروتها، حيث تصبح الحرب شيئاً مختلفاً عما كانته عبر الماضي الطويل، وتصبح إمكانية انتحار للجميع، لكل البشر ولكل حضارتهم». إن كان كلام تولياتي وقتها ضمن سياق وجود الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وتحالف الدول الاشتراكية والدول القطرية ضمن حركة الاستقلال عن الاستعمار المباشر، فإنه اليوم ضمن واقع جديد تقولت فيها الليبرالية في كل العالم، والأزمة الوجودية للرأسمالية هي أخطر من كل سابقتها، وبالتالي فإن التهديد عاصف لكل نمط الحياة القائم ومعه عقله ومنظومة علاقاته المعروفة، وبالتالي كل ما هو تقدمي عبر التاريخ، طالما النمط الجديد-النقيض مخنوق عن الولادة، وهذا النمط هو الملكية

العامة لوسائل الإنتاج وإدارة المجتمع والحياة والمشاركة في تقرير المصير، ضد السياق الاستهلاكي للاقتصاد السلعي، فهذا وحده يعيد الإنسان إلى وجود عقلائي قابل للتنبؤ وإرضاء حاجات التحقق الذاتي، كجوهر للحرية وكل الصراع في لغته الاقتصادية-السياسية.

## في جديد التصدي للمهام الجديدة

كون المهام تتعلق بالتهديد الحضاري للبشرية، وكون «الأمر هنا يتعلق بإنقاذ الإنسانية والحضارة من الدمار» فإن «المهمة التي تقع اليوم على كاهل كل أولئك الذين يحملون مشاعر إنسانية، ويحترمون حياة الإنسان والحضارة التي أبدعها، على كاهل كل أولئك الذي يعرفون أن هذا هو الشيء الوحيد ذو القيمة في العالم، والذي لا بد من إنقاذه بأي ثمن. على كاهل كل هؤلاء تقع مهمة النجاح في إيجاد وخلق الترافصف الواسع جداً من أجل المحافظة على حضارتنا وإعطائها وزناً تقريبياً في كل بلد، وفي الوضع الدولي، لكي يصبح هذا الترافصف قوة لا تمكن مقاومتها... وصار لا بد من النظر إليها «المسائل» بطريقة تجدد أشياء فيها وتدفع البحث إلى أعماق لكي يدلنا على ما يجب عمله بالملموس لبعث الحياة في الحركة الكبرى للمحافظة على الحضارة الإنسانية». وهذا يفرض حسب تولياتي «الغثور على وسيلة لا للاتصال العرضي لحل المسائل السياسية المتعلقة بطرف أو بآخر، بل للقاء أعمق يمكنه أن يخرج بمساهمة تقريرية في تكوين الحركة الواسعة لانقاذ حضارتنا

ولمنع جرّ العالم المتحضر، الذي هو عالمنا اليوم، إلى الطريق الأمريكي للدمار الشامل». وهذا «يعني أن هناك في العالم، بالإضافة إلى الحكومات، الجماهير الشعبية الكبرى المهددة بالمنظور الأمريكي، والتي لديها كلمة تقولها، والتي يجب أن تدعى، بالطريقة الأكثر ملاءمة لهذه الحالة التي نجدها أمامنا، إلى التعبير عن إرادتها وجعلها تعلق على الإرادات الأخرى». وهكذا «إذا نظرنا إلى الوضع بهذا المنظار نرى فعلاً انفتاح المجال أمام إمكانية كبيرة جداً لبعث الحياة في شيء لا أريد تسميته جبهة – لأنها كلمة محرمة ربما! بل حركة وترافصف لقوى شديدة التباين في طبيعتها وصفاتها الاجتماعية والسياسية، تشكل في الواقع حركة للمحافظة على الحضارة الإنسانية، وللمحافظة على الإنسانية نفسها. هذه هي المشكلة المطروحة أمامنا اليوم، والتي تنصدر كافة المشكلات الأخرى. واعذروني إذا ما أبرزتها بهذا الشكل، فأنا لا أريد استباق الزمن. إنني لا أبالغ، ولا أريد استغلال الخوف المشروع لدى الناس. إنني أفكر فقط بأنه يجب أن نرى ونقوم بطريقة صحيحة تلك التحولات وتلك الشروط الموضوعية التي تنبع منها مشكلات جديدة كلياً». ويبدو أن ما استبقه تولياتي زمنياً وكان يبدو مبالغاً وقتها هو اليوم حقيقة واقعة ملموسة.

فلاشبه: صار التدمير اليوم بعد عقود من كلام تولياتي تدميراً شاملاً مادياً وروحياً بالمعنى المحقق لتوصيف الرأسمالية في كونها تميل إلى تدمير مصدري ثروتها الطبيعة والإنسان

## صار التدمير اليوم

بعد عقود من

كلام تولياتي

تدميراً شاملاً

مادياً وروحياً

بالمعنى المحقق

لتوصيف

الرأسمالية في

كونها تميل إلى

تدمير مصدري

ثروتها الطبيعة

والإنسان